الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(442)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	20
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	33
حقوق الإنسان فى العالم	127

• حقوق الإنسان" تتدخل لحل أزمة أسرة سعودية عالقة في لبنان اختفى عائلها في سوريا

المصدر: جريدة الشرق السبت 11 رجب 1435هـ - 10 مايو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/05/10/1139403

عرعر – عبدالله الخدير

تواصلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة مع عائلة «عبدالله نافع الرشيدي» الذي اختفى في شهر مايو من العام الماضي في ظروف غامضة بمنطقة الزبداني في سوريا، إذ لا تزال أسرته عالقة في العاصمة اللبنانية بيروت.

وكان المختفي عبدالله الرشيدي توجَّه إلى العراق قبل 12 عاماً تقريباً وتزوج من امرأة عراقية وأنجب منها ثلاثة أطفال هم نورالهدى عمرها 4 سنوات، وأسماء 3 سنوات، وعبدالإله سنتان، وبعد إقناعه من قِبل عائلته بضرورة العودة إلى المملكة، خرج من العراق بصحبة عائلته متوجهاً إلى لبنان لتسليم نفسه، وأثناء وصوله إلى سوريا في شهر مايو من العام الماضي بقي في منطقة الزبداني القريبة من الحدود اللبنانية، ثم خرج من مقر سكن أسرته ولم يعد، حيث اختفى داخل الأراضي السورية وانقطعت أخباره تماماً عن أسرته في ظروف غامضة.

وكانت «الشرق» انفردت بنشر قصة عائلة الرشيدي بعنوان «أسرة سعودية عالقة في بيروت منذ اختفاء عائلها في دمشق» في عددها رقم 868 بتاريخ 20-4-2014م.

وبحسب مبارك الرشيدي شقيق عبدالله، فإن «حقوق الإنسان» تواصلت معه وطلبت منه بعض المعلومات بخصوص الخطاب المرسل لسفارة المملكة في لبنان من وزارة الداخلية، وطلبت تزويدهم برقم المعاملة الموجودة لدى وكالة الأحوال المدنية، ووعدته بالاهتمام والمتابعة.

وعلمت «الشرق» أن سفارة خادم الحرمين الشريفين قامت الأسبوع الماضي بتجديد عقد إيجار السكن الذي تقيم فيه عائلة الرشيدي، والذي تكفلت به السفارة منذ دخولها الأراضي اللبنانية، إلى جانب مساعدات مالية أخرى.

وثمَّن مبارك الرشيدي لجمعية حقوق الإنسان وسفارة المملكة هذا الاهتمام والتفاعل، متمنياً أن تنتهي إجراءات دخول عائلة شقيقه إلى المملكة بأسرع وقت ممكن.

وكانت «الشرق» تواصلت مع المستشار القانوني الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، الذي أكد أن السفارة ترفع لوزارة الخارجية وتطلب لهم تأشيرات الدخول.

وطلب الفاخري من أسرة الرشيدي التواصل مع حقوق الإنسان لمساعدتهم، ووعد بمتابعة الموضوع ودعمه، لكن بعد الاطلاع على الأوراق والتأكد من كافة تفاصيلها.

حقوق الإنسان: نتواصل مع التحقيق والادعاء في التحرش والاغتصاب

المصدر: جريدة البشاير السبت 11 رجب 1435هـ - 10 مايو 2014م
http://elbashayeronline.com/news-369180.html

الخبر – ياسمين الفردان
أكد المشرف المكلف على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عمر حافظ أن «هيئة التحقيق والادعاء العام هي الجهة صاحبة القرار في إحالة الحالات التي تتطلب العرض على طبيب شرعي».
وأضاف في تصريح إلى «الحياة» أن «العرض على طبيب شرعي يعني شقاً جنائياً، تختص به هيئة التحقيق والادعاء العام لكونها صاحبة الصلاحية في ذلك». وحول الجوانب التي تتدخل فيها الجمعية قال: «تتواصل الجمعية مع هيئة التحقيق والادعاء العام، في بعض الحالات مثل التحرش بالأطفال، أو اغتصاب المحارم، وغيرها من القضايا للحصول على تقرير في الحالة إذا لم يتم إحالتها».
وأضاف :»هيئة التحقيق والادعاء العام تهدف إلى امتلاك دليل يدين الجاني، خصوصاً في حالات القتل، وهي جهة تقوم بعملها على أكمل وجه، إنما قد يرد لنا البعض من الشكاوي المتعلقة بقضايا الاعتداء على الأطفال أو التحرش بهم،
أو تصلنا شكوى من ضحية ليس لديها معلومات عن نتائج التقرير، أو شكاوى تتعلق بعدم عرض ابنهم أو ابنتهم من جهة الهيئة على طبيب شرعي، فتتواصل الجمعية مع الهيئة لعرض الحالة، خلا ذلك فتدخُّل الجمعية يبدو طفيفاً، مقارنة بالهيئة التي تقوم بعملها بنسبة كبيرة، لكونها تبحث عن دليل»

• حقوق الإنسان": نتواصل مع • التحقيق والادعاء" في • التحرش والاغتصاب"

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 رجب 1435هـ - 10 مايو 2014م
اضغط هنا

الخبر – ياسمين الفردان
أكد المشرف المكلف على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عمر حافظ أن «هيئة التحقيق والادعاء العام هي الجهة صاحبة القرار في إحالة الحالات التي تتطلب العرض على طبيب شرعي».
وأضاف في تصريح إلى «الحياة» أن «العرض على طبيب شرعي يعني شقاً جنائياً، تختص به هيئة التحقيق والادعاء العام لكونها صاحبة الصلاحية في ذلك». وحول الجوانب التي تتدخل فيها الجمعية قال: «تتواصل الجمعية مع هيئة التحقيق والادعاء العام، في بعض الحالات مثل التحرش بالأطفال، أو اغتصاب المحارم، وغيرها من القضايا للحصول على تقرير في الحالة إذا لم يتم إحالتها».

وأضاف :»هيئة التحقيق والادعاء العام تهدف إلى امتلاك دليل يدين الجاني، خصوصاً في حالات القتل، وهي جهة تقوم بعملها على أكمل وجه، إنما قد يرد لنا البعض من الشكاوي المتعلقة بقضايا الاعتداء على الأطفال أو التحرش بهم، أو تصلنا شكوى من ضحية ليس لديها معلومات عن نتائج التقرير، أو شكاوى تتعلق بعدم عرض ابنهم أو ابنتهم من جهة الهيئة على طبيب شرعي، فتتواصل الجمعية مع الهيئة لعرض الحالة، خلا ذلك فتدخُّل الجمعية يبدو طفيفاً، مقارنة بالهيئة التي تقوم بعملها بنسبة كبيرة، لكونها تبحث عن دليل»

لجنة العرائض تدرس مطالبات بمكافأة لربات البيوت ومقترح للسعودية المتزوجة بأجنبي

المصدر: جريدة اخبار 24 الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/174069

طالبت لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى إلى جانب دراستها تقرير هيئة مكافحة الفساد، بأن تقوم بدراسة جميع التقارير الخاصة بالرقابة مثل تقرير ديوان المراقبة وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة حقوق الإنسان لتكون رؤية اللجنة متكاملة لهذه الأجهزة الرقابية، ومن خلال دراسة هذه التقارير تقارن اللجنة بين أداء هذه الأجهزة الرقابية وترفع ما تراه مناسباً لتطوير عملها مما ينعكس إيجابا على المواطن والحفاظ على حقوقه، ورأى رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري أن تتولى لجنة حقوق الإنسان والعرائض دراسة هذه التقارير التي تدرسها في الوضع الحالي ثلاث لجان مختلفة.

وتطرق الظفيري في حديثه مع «الرياض» لمهام لجنته وقال انها تدرس الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان مشيراً إلى ما يقوم به أعضاء اللجنة من مراجعة لجميع الأنظمة واللوائح التي تعرض على المجلس وما قد تحويه من مواد متعلقة بحقوق الإنسان فيتم اقتراحات بتعديلها أو حذفها أو إضافة مواد، وأضاف «كل ذلك من أجل أن لا تحتوي هذه الأنظمة على مواد تخالف الأنظمة والأعراف المحلية أو الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان».

اجتماع جدة حضره الحقوقيون وغابت الجهة المسؤولة

حقوق الإنسان: وزارة الصحة قصّرت في قضية كورونا

المصدر: جريدة الشرق الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/05/11/1139643

جدة – عامر الجفالي

تفشى فيروس كورونا أم تحول إلى وباء، اعترفت وزارة الصحة بخطئها في احتواء المرض أم برَّأت ساحتها. لم يعد هذا الطرح مجدياً، ففيروس كورونا يحصد الأرواح وكلمة السبق له، وما زالت الجهات الرسمية تبعث برسائل الطمأنة التي لا يدعمها واقع الحال وتزايد عدد الإصابات.

ومما يقلق كثيراً من المواطنين هو ضبابية الوسائل والإجراءات المتبعة من وزارة الصحة داخل المستشفيات في مكافحة المرض، فعملية الفحص وإجراء المسحة للفيروس غير متاحة في المستشفيات، حصرته الوزارة في مختبر مركزي ترسل العينات إليه، إضافة إلى أن إجراءات تحويل المرضى للمراكز التي خصصت لاستقبال المصابين لم تُعلن بعد ولم تبدأ، وما إن يصاب الإنسان بتعب وارتفاع في درجة الحرارة حتى يقع في حرج، أين يذهب في ظل عدم استقبال معظم المستشفيات لهذه الأعراض؟! وتحويلهم لمستشفى الملك فهد الذي بات يهابه المراجعون معتقدين أنه ساهم في انتشار العدوى.

ثم جاءت منظمة الصحة العالمية لتعلن عبر بيان لها أن فريق الخبراء الذي أرسلته ليساند وزارة الصحة في تقييم حركة المرض، أعلن أن سبب تفشي المرض ليس بسبب تغير في نمط انتقال الفيروس، بل يرجع إلى تشكُّل بؤر لانتشاره في المستشفيات، نتيجة ضعف تطبيق إجراءات الوقاية من العدوى ومكافحتها. البيان ركز على أن أكبر نسبة لانتقال العدوى كانت في المستشفيات، وأن ربع المصابين كانوا من الممارسين الصحيين.

الصحة غابت

عمر حافظ

عمر حافظ

وفي هذا الإطار كشف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور عمر حافظ خلال اجتماع دعت له الجمعية ممثلي الجهات الصحية وحقوقيين وإعلاميين ـ أمس الأول ـ لمناقشة آثار تفشي كورونا وحقوق المرضى والممارسين الصحيين، وتقييم ما بذل من جهود، عن أسفه من غياب ممثلي الشؤون الصحية وعدم مشاركتهم، وأشار إلى سوء خدمة المستشفيات في مدينة جدة عند استقبال المرضى خلال هذه الأيام العصيبة بسبب «كورونا»، واستشهد بإصابة ابنة عضو في جمعية حقوق الإنسان بارتفاع درجة الحرارة نتيجة تسمم غذائي من أحد المطاعم، ما دعاها للتوجُّه لمستشفى خاص كبير، الذي رفض استقبالها بسبب ارتفاع درجة الحرارة، فتوجهت لمستشفى الملك فهد الذي أدخلها غرفة عزل المصابين بكورونا مما جعلها تتصل بذويها الذين قاموا بإخراجها خوفاً عليها من العدوى، وأكد عضو الجمعية أن إدخال البنت إلى غرفة المصابين بكورونا كان دون إجراء الفحوصات اللازمة والتأكد من إصابتها بالفيروس، وأشار إلى شفاء المريضة.

حقوق المرضى

وتساءل د. حافظ عن دور وزارة الصحة في حفظ حقوق المرضى وضمان سلامتهم من انتقال العدوى إليهم، وطالب الجهات التنفيذية في الوزارة كالمديريات الصحية ألا تتهرب من المسؤولية كونها جهات تنفيذية، وأناط بها مسؤولية التواصل مع الجهات التشريعية في الوزارة، وأن تقترح الحلول على الوزارة كونها المباشِرة للعمل وعلى دراية بما تدعو له الحاجة، وشدد على حق الممارسين الصحيين بأن يحصلوا على بدل خطر وعلى أن يحصلوا على الدورات التدريبية التي تؤهلهم لمواجهة الوبائيات، وأكد دعم الجمعية لحقوق الممارسين الصحيين والمرضى، كما أكد أن والد الممارس نايف الكثيري -رحمه الله- كان قد تقدم بشكوى للجمعية قبيل وفاة ابنه، ولهذا دعت جمعية حقوق الإنسان لعقد ندوة تحت عنوان «حقوق المرضى وتفشي فيروس كورونا».

الدكتور أحمد أزهر هو استشاري طب الأطفال وأمراض قلب الأطفال وأستاذ في كلية الطب بجامعة الملك عبدالعزيز، اتهم الوزارة بعدم «الاهتمام اللائق» مع أول حالة وأول إصابة للمرض في 2012، إذ لم يكن هناك تعامل علمي حِرَفي مع أول حالة ظهرت لمرض لم يعرف سابقاً في العالم، كل ما حدث أنه تم هناك تحقيق مع الطبيب الذي اكتشف الفيروس، ومهما كانت الأسباب التي تم من أجلها التحقيق حتى لو افترضنا جدلاً أن الطبيب لم يكن حرفياً في التعامل مع الحالة، فما هو دور وزارة الصحة مع أول حالة ظهرت، لم يكن هناك توجيه علمي صحيح مع أول حالة وأخذ الاحتياطات لكي لا تتكرر ثانية ولا تنتشر.

مراكز خاصة

وتساءل الدكتور أزهر: أين العزل التام للمرضى ومتابعة المخالطين..؟ فلم تعلن وزارة الصحة كود العدوى على الأقل داخل المستشفيات، خاصة مستشفى الملك فهد، وهو المستشفى الأول الذي ظهرت فيه الحالات الأولى هذه السنة فلم تعزل عزلاً صحيحاً.

وأضاف: كان لابد أن تكون هناك مراكز خاصة للمصابين، وهذا العمل كان مطلباً واستجاب له الوزير الجديد، وأعلن أنه سيكون هناك ثلاثة مراكز في المملكة مخصصة لمصابي فيروس كورونا.

كما انتقد أزهر عدم تشكيل لجان متابعة واستقصاء جادة منذ عام 2012، وعدم تشجيع البحث العلمي النزيه لدرجة أن بعض الأطباء المهتمين في الجامعات ذهبوا لإجراء الأبحاث العلمية على الإبل وعلى الحيوانات، فبدلاً من شكرهم وتعزيزهم أتى لبعضهم خطابات استنكار لإجرائهم تلك الأبحاث دون أخذ التصاريح اللازمة، فلم يكن هناك تشجيع للبحث العلمي. وأضاف: كما انتقدت ضعف التوعية للمجتمع ابتداء من أول حالة وحتى بعد تلاحق الحالات على مستوى مجتمعي، وحتى الآن مع الأسف جميعنا لا يعرف شيئاً عن خطط التعامل مع المرض وتطوره، فلا نعلم ما هي خطة الوزارة للتعامل مع تطوره حتى الآن، وليس لدينا خطوط ساخنة للاتصال مع الوزارة.

حالات متوالية

من ناحية أخرى، أكد مصدر طبي مسؤول في مستشفى الملك فهد بجدة لـ «الشرق» فضَّل عدم ذكر اسمه وتحتفظ «الشرق» به، أن الممارسين الطبيين في المستشفى كانوا قد تغيبوا عن العمل إبان ضرب الفيروس للمستشفى وتوالي الحالات المصابة بالفيروس خاصة في الأقسام الحيوية كالطوارئ، وطالبوا بنقلهم لأقسام داخلية وبعضهم طلب النقل من المستشفى، ما دعا إدارة المستشفى لرفع خطابات للشؤون الصحية التي حاولت إيجاد حلول لاحقة مثل الاحتياطات الدولية cbc ومنظمة الصحة العالمية في الوقاية كغسل اليدين وتوفير الكمامات واللبس الواقي الأصفر الذي يلبس لمرة واحدة ويسمى بداون ثم يتلف ويرمى في نفايات مخصصة للمهملات المعدية، كما أكد امتناع بعض الأطباء عن مباشرة حالات المصابين بكورونا خوفاً على سلامتهم، وبسبب غياب وسائل السلامة والوقاية لهم خاصة بعد سقوط بعض زملائهم ضحايا لعدوى الفيروس، وعزا ذلك لوجود مشكلة لدى وزارة الصحة في التخطيط والاحتياطات الوبائية، فليس لديها خطة استراتيجية عند ظهور وباء، كيف يمكن التعامل معه داخل المستشفى وكيف يمكن السيطرة عليه لكي لا ينتشر خارج المستشفى، كما أكد أنه لم يكن هناك شفافية بالقدر الكافي في بداية الأمر حول أعداد المصابين وحالاتهم، كما طالب الممارسين الطبيين بتحمل مسؤولياتهم رغم الأخطار، داعياً من ناحية أخرى وزارة الصحة لتجهيز هذه الكوادر الطبية وتدريبهم بكادر مؤهل ومتابعة أساسيات الحماية من المرض ووقاية المرضى وسرعة التعامل مع ظهور حالات غريبة بوضع خطط استراتيجية ومتابعة الممارسين الصحيين داخل المنشأة الصحية، وقال: كان من المفترض عزل المصابين خارج المستشفى كما هو معمول به في أوروبا وليس نشرهم في الأقسام، وأكد أن الممارس الطبي داخل المستشفى إذا قصر في الاحتياطات فإنه قد يسهم في نقل العدوى ونشر المرض، واستشهد بقسم الأمراض المعدية في مستشفيات بريطانيا بأنه قسم معزول تماماً وعليه إجراءات مشددة، وقال: هذا عكس ما عليه مستشفيات المملكة، حيث نجد مراكز العزل موزعة في أقسام المستشفى المختلفة.

استعدادات

وتواصلت «الشرق» مع مدير مجمع الملك عبدالله الطبي د. سالم باسلامة الذي خصص كمركز لاستقبال حالات كورونا، وسألته عن الاستعدادات لاستقبال المرضى وإجراءات التحويل للمركز، وماذا يفعل المواطن البسيط عند شعوره بأعراض المرض، غير أن د. باسلامة أكد عدم الجاهزية لاستقبال المرضى ورفض التصريح والإجابة عن الأسئلة وأحال إلى اللجنة الاستشارية التي شُكّلت لإحالة المرضى للمركز.

كما حاولت «الشرق» الاتصال بالمتحدث الرسمي للشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة الأستاذ عبدالرحمن الصحفي للإجابة عن الاستفسارات والرد على ما ذُكر، غير أن الأخير لم يجب على هاتفه رغم تكرار الاتصال وإرسال رسالة على جواله بالأسئلة، إلا أنه لم يجب حتى ساعة تحرير الخبر.

الموقف القانوني

عبدالكريم القاضي

من زاوية أخرى، أوضح المحامي عبدالكريم القاضي لـ «الشرق» الموقف الحقوقي للمارس الطبي، وقال: إن الضرر المحتمل تحققه المتعلق بالنفس يجب درؤه كضرورة من الضروريات الخمس الكلية المتمثلة في القاعدة الشرعية الكبرى وهي (حفظ النفس) المتمثلة في قول الله تعالى «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة». ويعود بالأثر الرجعي كخطأ في الإجراء الإسعافي في حال لم تتوفر أساليب الوقاية للمباشرين وتم الإجراء سلبياً في حال امتناعهم من جهة إدارتهم بمقاضاتها كاستخلاص لحقوقهم وأخذ التأييد على موقفهم بالامتناع عن العمل لأسباب الخطر وعدم توافر وسائل الوقاية أو التدريب الكافي الذي به تقل خطورة الإصابة بالفيروس..

إدارة الأزمات

جبران يحيى

كما أوضح الاختصاصي النفسي في مركز إرشاد للاستشارات النفسية في جدة الدكتور جبران يحيى لـ «الشرق» الحالة النفسية التي صاحبت إدارة الأزمة من قبل المسؤولين عن إدارتها، وقال: «أرى أن ما حدث في موضوع كورونا يتعلق بقضية أصبحت مُلحَّة لدينا وهي إدارة الأزمات والتعامل معها، ورغم أن من يرأس المنظمة عادةً ما يكون مؤهلاً ومطلعاً، وشاهد عديداً من الأزمات في العالم وكيف تعاملوا معها، ولكن بطبيعة البشر لا يتخذ إجراءات وقائية لأنه لا يتوقع حدوث مثل تلك الأزمات والكوارث لديه أو في مؤسسته.

وتعرف الأزمة على أنها نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها.

وما يحدث في الأزمات أن الأفراد داخل المنظمة ليس لديهم خبرة في التعامل مع الأزمة، لذلك يتناقص إحساسهم بالآخرين ويكون التركيز على أنفسهم، ومشكلاتهم الشخصية، وهذا ما حدث في أزمة كورونا وخصوصاً أن الموضوع يتعلق بصحة العاملين، وهذا ما سبَّب الارتباك وسوء التعامل مع الحالات سواء بعدم استقبالها أو التعامل معها كحالات مصابة دون فحص كما تحدثت بعض الحالات في التقرير.

ولكن يجب أن نعي ويعي المجتمع أن الأزمات قد تكون مفاجئة وغير دورية وقد تكون لها أبعاد، وكلما تعددت أبعاد الأزمة تتعذر الحلول، وتدخل في حلول الأزمة أحياناً التكلفة مع أني أرى أنه لا يعادل حياة الناس أي تكلفة مادية، إلا أن التكلفة أحياناً تدخل كعائق في حل الأزمات، ولذا يجب أن تكون خطط إدارة الأزمات والحلول والجاهزية متوفرة لتقل التكلفة».

الشؤون الصحية

وقالت الدكتورة ثريا باشميل التي مثلت إدارة التوعية الصحية بجدة في ندوة حقوق الإنسان: «أتمنى ألا نلقي بالمسؤولية على أي جهة ونتهم بعضنا البعض، وتأسفت باشميل من اعتذار الشؤون الصحية عن المشاركة في ندوة حقوق المرضى وتفشي فيروس كورونا، وفي المقابل أكدت باشميل وجود غرفة عمليات لكورونا أوجدت قاعدة بيانات، وأن هناك استقصاءً وبائياً للمخالطين، إلا أن أعضاء هذه الغرفة عددهم قليل ويحتاجون إلى دعم».

وأضافت د باشميل فيما يختص بالتوعية بأن هناك فرق توعية في المدارس تم إرسالها من أربعين مركزاً صحياً في جدة تشمل أربعين مثقفة صحية يقمن بالتوعية رغم قلة العدد، وحمَّلت باشميل الإعلام مسؤولية ضعف تغطية هذه التوعية، كما انتقدت غياب التوعية في اللوحات الدعائية في الشوارع التي تشرف عليها الأمانة.

عوامل تفاقم الأزمة:

الشائعات.
الصراعات الداخلية.
سوء تقدير الأزمة.
التعتيم وضعف الشفافية.
الخبرات السيئة للناس مع الإعلام.
عدم جاهزية المنظمات لمواجهة الأزمة.

أوبئة انتشرت في المملكة:

حمى الوادي المتصدع
إنفلونزا الخنازير
إنفلونزا الطيور
حمى الضنك
كورونا

مقترحات للحل:

إنشاء خط ساخن للمواطنين في وزارة الصحة للاستفسار عن كورونا.
تكوين مراكز متخصصة لتحويل الحالات في جميع المدن وليس في ثلاث مدن فقط.
تكوين فريق علمي عالي المستوى متخصص في الأمراض المعدية يضع بروتوكولات ودراسات مستمرة.
إيجاد وحدات تأهب للطوارئ تقوم بفعاليات موجهة للوقاية من الوباء والتعامل مع أي طوارئ صحية عامة.
إيجاد أنشطة موجهة للتخطيط لضمان استمرار الاستجابة الكافية لحالات حدوث الطوارئ.
تكوين «ترصُّد وبائي» وجمع منهج بيانات وتحديدها وتفسيرها واستخدامها في تخطيط وتنفيذ وتقييم سياسات الصحة العامة.
إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمشكلات الصحية الوبائية وحجمها وتأثيرها واستراتيجيات مكافحتها.

أكد اتساق إنشاء اللجنة مع خطوات في تعزيز حقوق الإنسان وإرساء مبادئها.. الظفيري ل "الرياض":

لجنة العرائض تدرس مطالبات بمكافأة لربات البيوت ومقترح للسعودية المتزوجة بأجنبي

المصدر: جريدة الرياض االاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/934641

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

طالبت لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى إلى جانب دراستها تقرير هيئة مكافحة الفساد، بأن تقوم بدراسة جميع التقارير الخاصة بالرقابة مثل تقرير ديوان المراقبة وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة حقوق الإنسان لتكون رؤية اللجنة متكاملة لهذه الأجهزة الرقابية، ومن خلال دراسة هذه التقارير تقارن اللجنة بين أداء هذه الأجهزة الرقابية وترفع ما تراه مناسباً لتطوير عملها مما ينعكس إيجابا على المواطن والحفاظ على حقوقه، ورأى رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري أن تتولى لجنة حقوق الإنسان والعرائض دراسة هذه التقارير التي تدرسها في الوضع الحالي ثلاث لجان مختلفة.

وتطرق الظفيري في حديثه مع «الرياض» لمهام لجنته وقال انها تدرس الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان مشيراً إلى ما يقوم به أعضاء اللجنة من مراجعة لجميع الأنظمة واللوائح التي تعرض على المجلس وما قد تحويه من مواد متعلقة بحقوق الإنسان فيتم اقتراحات بتعديلها أو حذفها أو إضافة مواد، وأضاف «كل ذلك من أجل أن لا تحتوي هذه الأنظمة على مواد تخالف الأنظمة والأعراف المحلية أو الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان».

مطالبات بعرض تقرير هيئة «حقوق الإنسان» على المجلس ودراسة «اللجنة» لجميع تقارير الرقابة

الشورى ساهم بإعداد نظام مكافحة الإرهاب ليتوافق مع حقوق الإنسان المتعارف عليها

لجنة العرائض تعمل جاهدة لتحقيق رؤية خادم الحرمين في تحقيق آمال المواطنين في كل الميادين

مراجعة الأنظمة واللوائح للتأكد من عدم مخالفتها الأنظمة والأعراف المحلية والدولية لحقوق الإنسان

«الشفافية» حق للمواطن في عرض قضايا الفساد واللجنة تطبخ مواضيعها بهدوء لتقدمها للمجلس مكتملة

وقال الظفيري ان أعضاء اللجنة ساهموا في نهاية الدورة الماضية بنظام مكافحة الإرهاب وكان لأحد أعضائها إسهامات كبيرة على هذا النظام وقدم عشر توصيات وافق المجلس على سبع منها مما كان له الأثر الإيجابي في تحسين ذلك النظام بما يتوافق مع ما هو متعارف عليه من حقوق الإنسان.

وعن مدى أهمية فصل «حقوق الإنسان» عن لجنة الشؤون القضائية، «والعرائض» عن لجنة الإدارة الذي تم في الدورة الماضية، قال الظفيري: تم مراجعة جميع اللجان ومهامها، ومن هذه الدراسة تم إنشاء لجنة مستقلة تحت مسمى لجنة حقوق الإنسان والعرائض، وكان لإنشاء هذه اللجنة من الأهمية بمكان حيث كان متسقا مع الخطوات التي تتخذها المملكة في سبيل تعزيز دور حقوق الإنسان حيث تم إنشاء قبل ذلك هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان الأهلية، ومواكبة من المجلس للمرحلة التي نمرّ بها والتي تتميز بالشفافية وترسيخ مبدأ حقوق الإنسان بكل جوانبها كما حددها نظام الحكم والتشريعات وقبل ذلك استلهاماً لما ورد في ديننا الحنيف، ومن هنا يتضح أن إنشاء لجنة حقوق الإنسان كان مناسباً لإعطاء دور في تعزيز وترسيخ وإرساء مبادئ حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالعرائض أوضح الظفيري بأنه تم في الآونة الأخيرة إنشاء إدارة خاصة تتولى مهمة فرز هذه العرائض وتوزيعها حسب اختصاصها وقال «لا أبالغ بأن العرائض التي تصل إلى المجلس خلال الأعوام الماضية تصل إلى مئات العرائض في الشهر مما يتطلب عملا شاقا من اللجنة».

واستغرب رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض عدم تقدم الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لتقرير سنوي للمجلس وللجنة التي من مهامها دراسة أداء هذه الهيئة وأشار إلى أن الهيئة تخالف المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الخاصة بإعداد التقارير السنوية وقد خاطبت اللجنة إدارة مجلس الشورى بهذا الخصوص ونأمل أن تصل تقارير الهيئة إلى اللجنة قريباً لما فيه مصلحة المواطن، ونرى في اللجنة أن دراسة تقرير هيئة حقوق الإنسان سوف يطور عمل هذه الهيئة فعندما يدرس التقرير ومن ثم يعرض على أعضاء المجلس والبالغ عددهم 150 عضواً وما يعرضه أعضاء اللجنة من توصيات وكذلك أعضاء المجلس من مداخلات وتوصيات، كل هذا يؤثر إيجابا على عمل هيئة حقوق الإنسان وينعكس إيجابا أيضاً على سمعة المملكة العربية السعودية.

وقال الظفيري «أنا هنا استغرب صراحة أن لا تبادر الهيئة لإرسال تقاريرها السنوية والذي اعتقد أن عملها يساهم في إيضاح وضع حقوق الإنسان في المملكة والدفاع عنها في المنابر الدولية، وأن توصيات المجلس سوف تدفع وتطور عمل الهيئة، واللجنة قد تواصلت مع الهيئة وسوف تزور اللجنة الهيئة لمناقشة بعض المواضيع الخاصة بهما».

وعن مهام لجنة حقوق الإنسان والعرائض تحدث الظفيري موضحاً كثرة اجتماعات اللجنة ففي ثلاثة أشهر مضت من السنة الحالية لدورة الشورى بلغت اجتماعات اللجنة تسعة اجتماعات خلال ثلاثة أشهر بمعدل تسعة اجتماعات خلال 12 أسبوعا، وقال ان لدى اللجنة الكثير من الأعمال والمبادرات ومن يطلع على الأعمال اللجنة وعدد أعضائها يعتبر المعدل الطبيعي.

وأكد الدكتور الظفيري بأن اللجنة إلى جانب تقرير هيئة مكافحة الفساد فاللجنة قامت بدراسة عدد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان بين المملكة وعدد من المنظمات الدولية، ولدى اللجنة عدد من المواضيع المقدمة حسب المادة 23 من نظام الشورى وكذلك مبادرات من اللجنة وهي أنظمة تقدمت اللجنة ببعضها وتدرس حالياً البعض الآخر، ففي بداية كل سنة شورية ترسم اللجنة سياستها من خلال تقدم أعضائها ببعض الاقتراحات المتعلقة بتبني بعض الأنظمة أو تعديل بعضها، وتتبنى اللجنة ما تراه ضرورياً ومتعلقا بحقوق الإنسان.

وأضاف الظفيري «أود أن أوضح أن اللبس الذي قد يتبادر إلى البعض من أن اللجنة ليس لديها مواضيع، جاء من عدم التصريح للإعلام، وهذه سياسة اتخذتها اللجنة وهو عدم الحديث عن المواضيع التي تدرسها اللجنة قبل أن تقدم إلى المجلس وحتى بعد التقديم فإنها لا ترغب بالخوض بالكثير من التفاصيل لأن ذلك قد يؤثر على تلك الدراسات، فاللجنة تريد أن تطبخ أنظمتها ومواضيعها على نار هادئة حتى تقدمها مكتملة.

وفيما يتعلق بالاجتماع بالمواطنين، قال الظفيري بأن اللجنة دأبت على الاستماع من المواطنين والمواطنات عن المشاكل التي يعانون منها وهي المشاكل العامة والمتعلقة بشريحة من المواطنين فهي لا تنظر إلى المشاكل الشخصية، ومن خلال هذه الاجتماعات تتم متابعة ودراسة نتائجها، وهي تنقسم إلى عدة أقسام فمنها مواضيع تتعلق بحقوق في العمل مثلما تم بخصوص المعلمات البديلات، أو تتعلق بحقوق أصحاب الاحتياجات الخاصة، أو إلى قطاع من الموظفين في جهاز ما، أو معاناة تتعلق بالمواطنين، وقد تم الاجتماع والاستماع إلى مشكلة المعلمات البديلات وتم دراسة الحالة وفي هذه الأثناء صدر أمر خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بحل هذه القضية كما تم في العام الماضي مناقشة بعض المشاكل الخاصة بأفراد في وزارة الحرس الوطني وقد تواصل المجلس مع الوزارة وتم مناقشة هذه المشاكل، واستمعت اللجنة إلى أصحاب الاحتياجات الخاصة وبعد الدراسة تقدم أحد أعضاء اللجنة في العام الماضي بتعديل نظام يخص هذه الفئة الغالية على الجميع.

وتابع الظفيري في استعراض بعض المواضيع التي ناقشتها اللجنة مع بعض أصحابها وقال استمعت اللجنة إلى معانات السعوديات المتزوجات من أجنبي ودراسة حالتهن وأكد ان اللجنة تدرس حالياً تعديل نظام يتعلق بهن مما يساعد في الاستقرار النفسي والعائلي لتلك الأسر.

ومما يؤكد على الاتصال بالمواطنين والحديث لرئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض فقد قامت اللجنة بالدورة الماضية بالاتصال بشركة أرامكو لمعاملة السعوديين والذي يعملون لدى شركات متعاقدة مع أرامكو بدفع راتب شهرين أسوة بالسعوديين والذين يعملون في أرامكو، وقد تجاوبت شركة أرامكو مشكورة مع اللجنة وتم دفع راتب شهرين لهم.

ويؤكد الظفيري أن التطلعات كبيرة والآمال التي تطمح اللجنة إلى رؤيتها على أرض الواقع كثيرة وهي تعمل جاهدة لتحقيق رؤية خادم الحرمين الشريفين في تحقيق آمال المواطنين في كل الميادين.

وأفصح الظفيري عن عقد لقاء قريب مع المواطنين في هذه السنة الشورية وقد خطت اللجنة لنفسها طريقاً من خلال قيامها بدراسة مبدئية لأوضاع المدعويين بعناية وما تستطيع اللجنة عمله لهم وعلى ضوء هذه الدراسة تحدد المشاكل التي سوف

يعرضها المواطنون، وفيما يخص تقاعد المرأة المبكر، قال بإن اللجنة تنتظر ورود نظام التقاعد الجديد للمجلس وهو كما علمنا بذلك أنه في طريقه للمجلس وسوف ترى اللجنة ما هو التعديل الذي أجري على النظام القديم، وتعمل مقارنة بين النظامين وتقترح في المجلس الأنسب وقد يكون التقاعد المبكر للمرأة احد هذه الاقتراحات.
وكشف الظفيري عن طرح مبادرة قريبة من اللجنة لصرف رواتب لربات البيوت وقال رداً على سؤال حول عريضة سبق تقديمها من بعض المواطنات في هذا الخصوص «نعم هناك عرائض تطالب بصرف رواتب لربات البيوت وسوف تدرس اللجنه هذه العرائض وتطرح في أحد اجتماعات اللجنة ويدرس من جميع جوانبه إن شاء الله».
وعن سرية جلسات الشورى في مناقشة تقارير هيئة الفساد أكد الظفيري بأن رؤية اللجنة واضحة في هذا الخصوص وهي الشفافية في عرض ما يتعلق في قضايا الفساد، وترى اللجنة أن من حق المواطنين أن يعرفوا ذلك وينشر ولا ترى سرية العرض بل ترى أن يعرض تقرير اللجنة على الصحافة وترى أن ذلك سوف يساعد الهيئة على تطوير أعمالها وتلافي السلبيات، أما بخصوص طلب سرية عرض الموضوع فإن هذه تحكمه قواعد وأحكام عمل المجلس، فقد كفل النظام لرئاسة المجلس عرضه بالطريقة التي يراها في تحقيق المصلحة العامة.

السهلي: هشاشة مشاريع التصريف سلسلة في الفساد

حقوق الإنسان تطالب بفتح تحقيق في الأضرار

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140511/Con20140511698500.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة بتشكيل لجنة للتحقيق في الأضرار الكبيرة التي خلفتها مياه الأمطار التي شهدتها مكة مساء يوم الخميس الماضي.
وقال لـ(عكاظ) عضو الجمعية الدكتور محمد بن مطر السهلي «إن ما حصل مساء الخميس في مكة من تضرر في ممتلكات وسيارات المواطنين وتعرض الكثيرين للأخطار بسبب حالات الاحتجاز في السيارات أو على جنبات الطرق، هي سلسلة من سلاسل متفرقة للفساد في تنفيذ المشاريع، رغم المليارات الكثيرة التي خصصتها الدولة -أعزها الله- لتنفيذ مشاريع التصريف في العاصمة المقدسة، لافتا إلى أن الجميع كان يتوقع بعد ما حصل في جدة من تحقيق ومحاكمات أن يرتدع ضعاف النفوس، ولكن من أمن العقوبة أساء الأدب».
وأضاف قائلا «إننا نطالب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتخصيص مكتب طوارئ في مكة لتلقي بلاغات المواطنين وشكاواهم حول الأضرار التي تعرضوا لها، جراء هذه الأمطار الغزيرة، والقيام بجولات ميدانية سريعة للوقوف على المشاريع المنفذة والأضرار الكبيرة قبل إزالة هذه المخلفات»، مشيرا إلى أن الهيئة مطالبة بالاستماع إلى شكاوى المواطنين، وليس المسؤولين، الذين يحاولون تبرير أفعالهم أو أوضاع المشاريع الرديئة في التنفيذ.
ولفت الدكتور السهلي إلى أن المواطنين تضرروا وضاعت أموالهم وكادت أرواحهم أن تتعرض للخطر لولا لطف الله، مشيرا إلى أن ما سوف يخفف المعاناة هو فتح تحقيق شامل عما حصل من ضرر ومن هشاشة في مشاريع تصريف مياه السيول.

أشادت بتوقيف الشرطة وتصنيف القضايا

• حقوق الإنسان" تستمع إلى ملاحظات موقوفي سجن رأس تنورة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/138729.html

جعفر تركي - رأس تنورة

أثنى المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف على توقيف شرطة محافظة رأس تنورة الذي وصفه بالملائم والإنساني لاتساعه وتصنيف القضايا الجنائية عن الحقوق المدنية وسلامة التكييف ودورات المياه، وفتحات التهوية، ومراوح الشفط. حيث التقى وفد الجمعية بعدد من الموقوفين واستمعوا لملاحظاتهم واطلعوا على العنابر التي لاقت الاستحسان لنظافتها مع توفير كل وسائل السلامة وما يمكن أن يحتاجه الموقوف.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد الجمعية لتوقيف شرطة محافظة رأس تنورة يوم أمس الاحد ضمن برنامج الزيارات المدنية التي يقوم بها الفرع، واستكمالا للزيارات السابقة.

وقال الدكتور السيف ان الهدف من الزيارة هو تبادل الآراء والوقوف على الملاحظات- إن وجدت- والعمل على ما يمكن أن يقدمة فرع الجمعية بالتنسيق والتعاون مع هذه الجهات.

وأكد السيف خلال لقاء الوفد بمدير الشرطة العقيد محمد سعود الفغم على أهمية الالتزام بنظام الإجراءات الجزائية ومعاملة المتهمين بموجبه أثناء القبض عليهم وتفتيشهم والتحقيق معهم بالإضافة إلى فسح المجال والتعاون الكامل مع أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام الذين خولهم النظام بالحق في زيارة السجون، ودور التوقيف في دوائر اختصاصهم في أي وقت دون التقييد بالدوام الرسمي، ليتأكدوا من عدم وجود أي مسجون أو موقوف بصفة غير شرعية.

من جانبه أكد مدير شرطة محافظة رأس تنورة العقيد محمد الفغم على أهمية دور الجمعية في حل القضايا المختلفة والتدخل لإيصال الملاحظات والشكاوى لجهات الاختصاص، وقال: بدورنا كجهات ذات علاقة علينا ان نتعاون مع الجمعية ونعمل على تسهيل مهامها وتحقيق وتحسين أي ملاحظات تسجل من جهتها فيما يصب في المصلحة العامة.

هذا وقد زار وفد الجمعية محافظ رأس تنورة محمد عبدالله بودي الذي رحب بالوفد مؤكدا على العلاقة المتبادلة والمشتركة بين الجمعية والأطراف الحكومية الأخرى، والتي هي علاقة تكاملية، وهذا ما اتفق عليه الحضور، من مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالشرقية، وجمعية الدوسري وعضو الجمعية المهندس جعفر الشايب، والباحث القانوني أحمد الشمري، والباحث القانوني حاتم البعيجي.

ولفت الدكتور السيف إلى أن الزيارة تكتسب أهميتها لانها جاءت متزامنة مع اصدار الجمعية لتقريرها السنوي العاشر لعام 1434هـ والذي تضمن إنجازات الجمعية في جميع المجالات والاختصاصات منذ بداية التأسيس عام 1425هـ. وذكر أن عدد القضايا بلغت حتى عام 1434هـ 28.390 قضية وتم تصنيفها إلى تسعة تصنيفات، وهي القضايا الإدارية بمختلف أنواعها والتي بلغت 11.333 قضية، ومثلت نسبة انخفاض عن العام الذي سبقته بنسبة 0.3%،وقضايا السجناء ومجموعها 6.631 قضية بنسبة اتخفاض بنسبة 1%.

وأشار إلى أن عدد قضايا العنف الاسري بلغت 2.813 قضية بنسبة ارتفاع 4%، والقضايا العمالية بلغت 269 قضية بنسبة انخفاض 1%، والقضايا القضائية بلغت 233 قضية بنسبة انخفاض 4%، وقضايا الأحوال المدنية 294 قضية بنسبة ارتفاع 1%، وقضايا العنف ضد الأطفال 440 قضية بزيادة عددية 33 قضية، وقضايا أخرى بلغت 4،805 في عام 1434هـ.

يذكر أن الجمعية كانت قد زارت في وقت سابق محافظة الخبر وشرطة الخبر ومركز التوقيف الجنائي والأحوال المدنية التابعة له واتبعتها بزيارة لمحافظة القطيف.

الحربي" لـ"سبق": بعض المحبوسين يستغلون زملاءهم

سجناء يعانون من ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلف الأسوار

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://sabq.org/iUZfde

بدر الجبل- سبق- تبوك:
يعاني العديد من المحبوسين في سجون المملكة من ارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية، على الرغم من وجودهم خلف الأسوار.
وقال بعض ذوي المساجين في شكوى لـ"سبق": "المساجين يعانون من ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية حيث تصل الأسعار إلى أرقام مبالغ فيها مقارنة بسعر السلع نفسها خارج السجن".
وأضافوا: "لا خيار أمام السجين سوى الشراء رغم ارتفاع الأسعار، وبذلك تضاف إلى معاناتهم مشكلة جديدة، حيث إنهم يشكون من تأخر الحصول على الإعاشة النقدية التي تصرف للسجناء لمدة تصل ما بين شهرين إلى ثلاثة أشهر".
وأكد ذوو السجناء أن أقاربهم المحتجزين خلف الأسوار يعانون بشدة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل عام، بقيمة تتراوح ما بين 10 % و40 % مقارنة بقيمتها في الأسواق.
وقالوا: "السجناء أبلغوا إدارات السجون بوقوع تلك التجاوزات من خلال خطابات مكتوبة إلا أن مديري السجون لم يتجاوبوا".
وتعليقاً على هذا الموضوع، قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني: "رصدنا زيادة في الأسعار، ونتمنى أن يتم إقرار ضوابط تمنع استغلال السجناء".
من جهته، قال نائب المتحدث الإعلامي باسم المديرية العامة للسجون، الرائد عبدالله الحربي: "الأسعار التي يضعها المتعهد ثابتة ومحددة وتحرص إدارات السجون على متابعتها والتأكد منها".
وأضاف: "الإدارة تلاحظ أن بعض السجناء يصرون على شراء السلع من المتعهد بسعر معين ثم يعودون لبيع السلع نفسها لسجناء آخرين بأسعار مختلفة، ويستغلون في ذلك أوقات معينة لا تعمل فيها البقالة داخل السجن"، مشيراً إلى محاسبة من يثبت تورطه بارتكاب هذا السلوك.
ونفى "الحربي" الأنباء التي ترددت عن تأخير صرف الإعاشة النقدية التي تصرف للسجناء.
وأعرب ذوو السجناء، لاسيما الذين يعتمد ذووهم على شخص يسمى "المقضي" يتولى جمع ما يطلبه السجناء ثم يعود بعد عدة أيام محضراً هذه الاحتياجات، عن أملهم في أن تقوم إدارات السجون بمراقبة ارتفاع الأسعار.
وأشادوا في الوقت نفسه بالجهود التي تبذل من أجل ضمان معاملة السجناء معاملة حسنة.

• حقوق الإنسان": توقف أمر تجنيسهم منذ 8 سنوات

بطاقات مُمغنطة تمهيداً لتجنيس أبناء القبائل النازحة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/138952.html

خلف الخميسي – الرياض

طالبت جمعية حقوق الإنسان، الجهات ذات العلاقة، بتطبيق الأوامر السامية الصادرة عام 1421هـ بتجنيس أبناء القبائل النازحة "البدون"، بمفهومها العام، حيث استفاد من تلك الأوامر قرابة الـ70 %، فيما لا تزال ملفات البقية معلقة منذ 8 سنوات، ومتداولة ما بين اللجنة المركزية في الرياض وجوازات حفر الباطن.

وأفصح لـ "اليوم" الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان، أن هناك توجها بإصدار بطاقات مُمغنطة لأبناء القبائل النازحة -بحسب ما اطلعت عليه الجمعية ووردها من وزارة الداخلية- على أن تكون تلك البطاقات مرحلة أولية لحل مشكلة البدون في السعودية، تمهيداً لتجنيسهم، تزامناً مع التاريخ الموحد لانتهاء جميع بطاقاتهم، ويوافق نهاية العام الهجري الجاري.

كان الملك فهد -رحمه الله- قد أصدر مرسوما ملكيا عام 1421، يقضي بأن كل من يثبت انتماؤه إلى هذه القبائل الأربع، يحق له "استرداد" الجنسية السعودية، إضافة إلى أن الأمير نايف بن عبد العزيز - رحمه الله- قال عن أبناء القبائل الأربع "عنزة، وشمر، وبني خالد، والأساعدة من عتيبة" "هم أبناء الوطن ذهبوا وعادوا"وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان: إن تطبيق الأوامر السامية التي صدرت بخصوص هذه الحالات بمفهومها الواسع، من شأنه حل كثير من القضايا المتعلقة بملف "البدون"، لافتاً إلى أن الحل النهائي لمشكلة الأبناء من شأنه تقليص العدد، حيث تتزايد الأعداد في ظل تجمد قرار البت بأمرهم.

وأضاف: "حُلت بعض القضايا الفردية، ووصلتنا إجابة من وزارة الداخلية الأسبوع الماضي، بأن العمل جار لإيجاد حلول لهذه الفئة، من أبناء القبائل الحدودية النازحة، في ايجاد حلول تساهم في تمتعهم بحقوقهم، وأن يكون هناك حل في القريب العاجل".

واستطرد بقوله: "لمسنا من المسؤولين في وزارة الداخلية اهتماما بالموضوع، إضافة إلى وجود تنسيق بين الجهات ذات العلاقة، حيث يتعلق الموضوع بأكثر من جهة، ونعتقد أن الأوضاع في طريقها إلى ايجاد حلول تساعد في تمكينهم من التمتع بحقوقهم على الأقل ريثما ينظر في وضعهم بشكل نهائي".

وحول ورود حلول جذرية لحل مشكلة "البدون" في السعودية، كما نظرائهم في السابق الذين حصلوا على الجنسية السعودية، بين الدكتور مفلح، أن مشكلة "البدون" هي مشكلة فئات متنوعة ومختلفة، وأن الذي فهمناه بأن هناك حلا مرحليا حتى يصل إلى الحل النهائي، لافتاً إلى أن الحل سيكون لجميع أبناء القبائل النازحة بمفهومه العام.

وفيما يخص ملف الحلفاء، ذكر الدكتور القحطاني، أن الأوامر السامية بمفهومها الواضح تشمل جميع "الحلفاء"، وهي كفيلة بحل مشكلتهم، مشيراً إلى أن الجمعية تطالب إكمال تجنيس من تبقوا من "البدون" ولم يطبق بحقهم الأمر، حيث يعد مثل هذا الموضوع من ضمن اهتمامات الجمعية، وفي متابعة مستمرة مع الجهات ذات العلاقة.

وأضاف: "ضمنت الجمعية في تقاريرها السابقة مشكلة البدون، وكذلك معاناتهم الإنسانية، وإن شاء الله هناك دعم من الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية لهذا الملف، وايجاد حل لهذا الموضوع، وأن يجد حلاً قريباً له"، لافتاً إلى أن الحالات من "البدون" التي وردت للجمعية تشكل 8 % من القضايا التي ترد الجمعية سنوياً، إلا أن الحالات التي حُلت من موضوعات الجنسية قليلة جداً.

وعما يدار من حديث مؤخراً عن إصدار بطاقة ممغنطة، بين رئيس جمعية حقوق الإنسان، أن مثل هذه الأمور يسأل فيها المسؤولون في وزارة الداخلية والجهات ذات العلاقة، وقال: "لكن نحن من خلال اطلاعنا على ما ورد من الوزارة مؤخراً بأن هذه مرحلة أولية في حل مشكلة البدون في السعودية تمهيداً لتجنيسهم".

وأوضح الدكتور القحطاني، حول وجود اختلاف ما بين البدون المتواجدين على أرض البلاد منذ أكثر من 50 سنة، ويحملون الإثبات ذاته، ومن قدموا من الكويت مؤخراً ويحملون البطاقة ذاتها، أن مثل هذه الأمور قد تسأل الجهات ذات العلاقة فيها، لكن المفترض أن تكون آليات ظروفهم متشابهة.
وأضاف: "هناك بعض الأشخاص لديهم بطاقات ذات الخمس سنوات ولم تجدد، وآخرون لا يحملون أي أرواق ثبوتيه، أو لديهم بطاقات وانتهت صلاحيتها ولم تجدد، وهذا الحل يُدرس الآن في الجهات ذات العلاقة بأن يغطي مثل هذه الحالات".
وزاد :" إلى أن تتوصل الجمعية لحل ملف "البدون"، فإن هذا الموضوع مهتمة به الجمعية وتتابعه، وأن هناك إشكاليات تترتب على وجود أشخاص لا يحملون أوراقاً ثبوتية، وما يترتب على ذلك من حرمانهم من حقوقهم في الدراسة والعمل والعلاج وما إلى ذلك، لافتاً إلى أن هناك متابعات مع وزارة الداخلية وجهات أخرى بشأن هذا الموضوع.
وفي سؤال حول توقع الجمعية انتهاء معاناة البدون كونها جهة متابعة لملفهم منذ سنوات، قال الدكتور القحطاني: "مثل هذه الإشكالية تكمن في حصر الأعداد، ثم وضع آلية تمكن الجميع من التمتع بجميع حقوقهم، وفي نفس الوقت وضع آلية أخرى لتقليص العدد وعدم زيادته، والإشكالية في الماضي أن هناك أعدادا بسيطة لو تمت معالجتها وإنهاؤها من حينها؛ لما وصلنا إلى الأعداد الحالية التي تزيد، إذاً الحل يكمن في حل مشكلة الأبناء بشكل نهائي بحيث العدد يقل ولا يزيد".
وكان الملك فهد -رحمه الله- قد أصدر مرسوما ملكيا عام 1421 يقضي بأن كل من يثبت انتماؤه إلى هذه القبائل الأربع يحق له "استرداد" الجنسية السعودية، إضافة إلى أن الأمير نايف بن عبد العزيز - رحمه الله- قال عن أبناء القبائل الأربع "عنزة، وشمر، وبني خالد، والأساعدة من عتيبة"، "هم أبناء الوطن ذهبوا وعادوا"، إلا أن معاملات تلك القبائل ومن يتبع لهم من الحلفاء مجمدة، تحتاج إلى صاحب قرار لإنهاء معاناة الجميع.

بطاقات مُمغنطة تمهيداً لتجنيس أبناء القبائل النازحة

المصدر: جريدة اخبار 24 الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/174298

طالبت جمعية حقوق الإنسان، الجهات ذات العلاقة، بتطبيق الأوامر السامية الصادرة عام 1421هـ بتجنيس أبناء القبائل النازحة "البدون"، بمفهومها العام، حيث استفاد من تلك الأوامر قرابة الـ70 %، فيما لا تزال ملفات البقية معلقة منذ 8 سنوات، ومتداولة ما بين اللجنة المركزية في الرياض وجوازات حفر الباطن.
وأفصح لـ "اليوم" الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان، أن هناك توجها بإصدار بطاقات مُمغنطة لأبناء القبائل النازحة -بحسب ما اطلعت عليه الجمعية ووردها من وزارة الداخلية- على أن تكون تلك البطاقات مرحلة أولية لحل مشكلة البدون في السعودية، تمهيداً لتجنيسهم، تزامناً مع التاريخ الموحد لانتهاء جميع بطاقاتهم، ويوافق نهاية العام الهجري الجاري.
وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان: إن تطبيق الأوامر السامية التي صدرت بخصوص هذه الحالات بمفهومها الواسع، من شأنه حل كثير من القضايا المتعلقة بملف "البدون"، لافتاً إلى أن الحل النهائي لمشكلة الأبناء من شأنه تقليص العدد، حيث تتزايد الأعداد في ظل تجمد قرار البت بأمرهم.
وأضاف: "حُلت بعض القضايا الفردية، ووصلتنا إجابة من وزارة الداخلية الأسبوع الماضي، بأن العمل جار لإيجاد حلول لهذه الفئة، من أبناء القبائل الحدودية النازحة، في ايجاد حلول تساهم في تمتعهم بحقوقهم، وأن يكون هناك حل في القريب العاجل".
واستطرد بقوله: "لمسنا من المسؤولين في وزارة الداخلية اهتماما بالموضوع، إضافة إلى وجود تنسيق بين الجهات ذات العلاقة، حيث يتعلق الموضوع بأكثر من جهة، ونعتقد أن الأوضاع في طريقها إلى ايجاد حلول تساعد في تمكينهم من التمتع بحقوقهم على الأقل ريثما ينظر في وضعهم بشكل نهائي".

وحول ورود حلول جذرية لحل مشكلة "البدون" في السعودية، كما نظرائهم في السابق الذين حصلوا على الجنسية السعودية، بين الدكتور مفلح، أن مشكلة "البدون" هي مشكلة فئات متنوعة ومختلفة، وأن الذي فهمناه بأن هناك حلا مرحليا حتى يصل إلى الحل النهائي، لافتاً إلى أن الحل سيكون لجميع أبناء القبائل النازحة بمفهومه العام.
وفيما يخص ملف الحلفاء، ذكر الدكتور القحطاني، أن الأوامر السامية بمفهومها الواضح تشمل جميع "الحلفاء"، وهي كفيلة بحل مشكلتهم، مشيراً إلى أن الجمعية تطالب إكمال تجنيس من تبقوا من "البدون" ولم يطبق بحقهم الأمر، حيث يعد مثل هذا الموضوع من ضمن اهتمامات الجمعية، وفي متابعة مستمرة مع الجهات ذات العلاقة.
وأضاف: "ضمنت الجمعية في تقاريرها السابقة مشكلة البدون، وكذلك معاناتهم الإنسانية، وإن شاء الله هناك دعم من الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية لهذا الملف، وايجاد حل لهذا الموضوع، وأن يجد حلاً قريباً له"، لافتاً إلى أن الحالات من "البدون" التي وردت للجمعية تشكل 8 % من القضايا التي ترد الجمعية سنوياً، إلا أن الحالات التي حُلت من موضوعات الجنسية قليلة جداً.
وعما يدار من حديث مؤخراً عن إصدار بطاقة ممغنطة، بين رئيس جمعية حقوق الإنسان، أن مثل هذه الأمور يسأل فيها المسؤولون في وزارة الداخلية والجهات ذات العلاقة، وقال: "لكن نحن من خلال اطلاعنا على ما ورد من الوزارة مؤخراً بأن هذه مرحلة أولية في حل مشكلة البدون في السعودية تمهيداً لتجنيسهم".
وأوضح الدكتور القحطاني، حول وجود اختلاف ما بين البدون المتواجدين على أرض البلاد منذ أكثر من 50 سنة، ويحملون الإثبات ذاته، ومن قدموا من الكويت مؤخراً ويحملون البطاقة ذاتها، أن مثل هذه الأمور قد تسأل الجهات ذات العلاقة فيها، لكن المفترض أن تكون آليات ظروفهم متشابهة.
وأضاف: "هناك بعض الأشخاص لديهم بطاقات ذات الخمس سنوات ولم تجدد، وآخرون لا يحملون أي أرواق ثبوتيه، أو لديهم بطاقات وانتهت صلاحيتها ولم تجدد، وهذا الحل يُدرس الآن في الجهات ذات العلاقة بأن يغطي مثل هذه الحالات".
وزاد :" إلى أن تتوصل الجمعية لحل ملف "البدون"، فإن هذا الموضوع مهتمة به الجمعية وتتابعه، وأن هناك إشكاليات تترتب على وجود أشخاص لا يحملون أوراقاً ثبوتية، وما يترتب على ذلك من حرمانهم من حقوقهم في الدراسة والعمل والعلاج وما إلى ذلك، لافتاً إلى أن هناك متابعات مع وزارة الداخلية وجهات أخرى بشأن هذا الموضوع.
وفي سؤال حول توقع الجمعية انتهاء معاناة البدون كونها جهة متابعة لملفهم منذ سنوات، قال الدكتور القحطاني: "مثل هذه الإشكالية تكمن في حصر الأعداد، ثم وضع آلية تمكن الجميع من التمتع بجميع حقوقهم، وفي نفس الوقت وضع آلية أخرى لتقليص العدد وعدم زيادته، والإشكالية في الماضي أن هناك أعدادا بسيطة لو تمت معالجتها وإنهاؤها من حينها؛ لما وصلنا إلى الأعداد الحالية التي تزيد، إذاً الحل يكمن في حل مشكلة الأبناء بشكل نهائي بحيث العدد يقل ولا يزيد".
وكان الملك فهد -رحمه الله- قد أصدر مرسوما ملكيا عام 1421 يقضي بأن كل من يثبت انتماؤه إلى هذه القبائل الأربع يحق له "استرداد" الجنسية السعودية، إضافة إلى أن الأمير نايف بن عبد العزيز - رحمه الله- قال عن أبناء القبائل الأربع "عنزة، وشمر، وبني خالد، والأساعدة من عتيبة"، "هم أبناء الوطن ذهبوا وعادوا"، إلا أن معاملات تلك القبائل ومن يتبع لهم من الحلفاء مجمدة، تحتاج إلى صاحب قرار لإنهاء معاناة الجميع.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

جمعية حقوق الإنسان تثني على القرار

"العدل" للقضاة: إنهاء قضايا اغتصاب الأطفال "أولوية"

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/15/article_849139.html

عبد السلام الثميري من الرياض
وجهت وزارة العدل تنبيها للقضاة في المحاكم الشرعية بسرعة الانتهاء من إجراءات قضايا اغتصاب الأطفال من بعض أقاربهم أو من قبل أشخاص متزوجين وإعطائها الأولوية والأهمية في النظر والحكم، وذلك بما يكون سبباً في حفظ أمن المجتمع.

وقال لـ"الاقتصادية" الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إن سرعة البت في مثل هذه القضايا يعتبر أمرا ذا أهمية للحد من وقوعها. فطول الإجراءات والنظر والجلسات في مثل هذه القضايا قد لا يحقق الردع من العقوبة، مع تمكين جميع الأطراف من المحاكمة العادلة.

وأضاف القحطاني أن توجه وزارة العدل في إعطاء مثل هذه القضايا التي يعتدى فيها على فئة ضعيفة من المجتمع كالنساء والأطفال قرار في محله، ونحن مع هذا التوجه، ونحن في "الجمعية" نأمل أن يكون هناك تسريع لكل القضايا، مشدداً على الجهات ذات العلاقة، سواء جهات القبض أو التحقيق أو المحاكمة، في الاستعجال في إتمام مثل هذه القضايا، مع أهمية توفير الضمانات الكافية لجميع أطراف القضية.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مثل هذه القضايا لا تعد ظاهرة في المجتمع السعودي، مبيناً وجود شكاوى تردهم من طول إجراءات النظر في مثل هذه القضايا في المحاكم، مستدركاً أن هناك في الفترة الأخيرة تقدما جيدا في تقلص المواعيد القضائية، وفي إنجاز بعض القضايا، خاصة مع ظهور قضايا التنفيذ، حيث أسهمت في إنجاز كثير من القضايا الحقوقية.

يأتي ذلك وسط توجيه الدكتور محمد العيسى وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء تعميما قضائيا إلى كل المحاكم الشرعية بشأن قضايا اغتصاب الأطفال من بنين وبنات من بعض أقاربهم، أو من قبل أشخاص متزوجين، حيث نص على أن الحكم في قضايا الاغتصاب يختلف على حسب الجرم ومرتكبه والمجني عليه وعمره وملابسات القضية. وأكد وزير العدل في تعميمه للمحاكم بزيادة الاهتمام بمثل هذه القضايا وإعطائها الأولوية في النظر والحكم بما يكون سبباً في حفظ أمن المجتمع، مبيناً أنه في قضايا اغتصاب الأطفال قد ينطبق حد الحرابة لما هو مشمول بقرار هيئة كبار العلماء في السعودية رقم 85 في 11 /11 /1401هـ.

وأكد القرار أنه لا يمكن وضع مبدأ ثابت للقتل تعزيراً، حيث يكون شاملا لكل القضايا، وذلك نظراً لكثرتها وتنوعها، واختلاف خطورتها وملابساتها بين الجاني والمجني عليه، ومدى ثبوت الاغتصاب من عدمه، فجعل الأمر لتقدير القاضي على أن العمل الجاري في المحاكم هو القتل تعزيراً إذا توافرت الأسباب والموجبات لذلك، كما بيّن أنه في قضايا زنا المحارم فيطبق العقوبة المنصوص عليها شرعاً.

ودعا الوزير في تعميمه جميع الجهات المختصة القيام بمسؤولياتها ابتداء من الجهات المعنية بالقبض والتحقيق مع الجناة، وحفظ أدلة الاتهام ضدهم والعناية بها وتقديمها للقضاء، دون إبطاء والتأكيد عليها وعلى المحاكم بزيادة الاهتمام بمثل هذه القضايا وإعطائها الأولوية في النظر والحكم بما يكون سبباً في حفظ أمن المجتمع.

يشار إلى أن قضايا الاغتصاب تصنّف ضمن القضايا الجنائية وتنظر في المحاكم العامة، وتصل عقوبة المرتكب لهذه الجريمة إلى القتل قصاصاً، وقد يكتفي القاضي الناظر في القضية بالحبس والجلد، حسب ما يراه من أدلة ووقائع.

بناء على توجيهات من وزارة الداخلية

بطاقات ممغنطة لأبناء القبائل النازحة "البدون" تمهيداً لتجنيسهم

المصدر: جريدة سبق الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م

http://sabq.org/Oiagde

خلود غنام- سبق- الرياض:

17

كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، عن وجود توجه لإصدار بطاقات ممغنطة لأبناء القبائل النازحة (البدون) بحسب ما ورد للجمعية من وزارة الداخلية.

وقال القحطاني في لقاء خاص مع قناة MBC إن "هذه البطاقات ستكون مرحلة أولية لحل مشكلة البدون، تمهيداً لتجنيسهم، تزامناً مع التاريخ الموحد لانتهاء جميع بطاقاتهم، ويوافق نهاية العام الهجري الجاري".

وأوضح أن "البطاقات الممغنطة ستساهم في منح بعض الحقوق للبدون، آملاً حل مشكلتهم بكل جذورها في الفترة المقبلة، تنفيذاً للأوامر السامية التي صدرت بهذا الشأن".

وتابع القحطاني: "هناك بعض الأشخاص لديهم بطاقات الخمس سنوات ولم تجدد، وآخرون لا يحملون أي أرواق ثبوتية، أو لديهم بطاقات وانتهت صلاحيتها ولم تجدد، وهذا الحل يدرس الآن في الجهات ذات العلاقة بأن يغطي مثل هذه الحالات".

وأوضح أنه "صدرت توجيهات من وزير الداخلية في حل بعض الحالات الفردية، ولكن هناك مشكلة لعدد كبير منهم؛ لذا كان هناك توجه لمعالجة أوضاعهم، لممارسة حياتهم بشكل طبيعي، فهم يسمح لهم ببعض الحقوق، ولا يسمح لهم بحقوق أخرى".

وذكر أنه "صدرت منذ فترة توجيهات بمعالجة أوضاع هذه الفئة، وأخذت بعض الوقت نتيجة لعدة عوائق تعود للإدارة وبعض الموظفين الذين يدرسون ملف البدون ويجدون إشكالية في تفسير بعض النصوص أو إشكاليات من البدون أنفسهم خلال تقديمهم معلومات غير صحيحة، وتحتاج وقتاً لدراستها والتأكد من صحتها، وطالبنا الاستعجال بحل وضعهم وحصر الأعداد؛ لأنه كلما تأخر الوقت زاد العدد، وأصبحت هناك إشكالية في حل أوضاعهم".

وأضاف أن "التجنيس أمر سيادي للدولة، وهو قليل وله شروط في السعودية، ووضع البدون والقبائل النازحة يختلف عن الوافدين أو من لديه جنسية أخرى، ويتقدم بطلب للحصول على الجنسية السعودية، ولا يوجد هناك إحصاء دقيق بعددهم، ووزارة الداخلية مهتمة بهذا الموضوع، ويسعون لحل قضيتهم -بإذن الله- في القريب العاجل".

ومن الدواسر وعتيبة والخوالد (بدون) أيضاً

المصدر: جريدة أنحاء الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.an7a.com/138062

د.أحمد هاشم

يبدو بالفعل ان أمام وزير داخليتنا الذي نثق به العديد من الملفات الساخنة التي هي بحاجة ماسة لإنهائها في أسرع وقت لارتباطها بالأمن الوطني والاجتماعي مع تباطؤ وخذلان اللجان و القائمين على حلها وإخفاق الجمعية الوطنية لحقوق الانسان التي يعكف مسؤوليها على ممارسة (التطبيل) في وسائل الاعلام عما حققوه – باعتقادهم – للاحتفال بعد اشهر قلائل بعيد ميلادها الثالث عشر ،والاخفاق موصول لشقيقتها (الهيئة) والتي هي بدورها منشغلة كذلك بحجز المساحات الاخبارية والتودد للصحفيين لإبراز صور قادتها ببشوتهم المطرزة لسرد عظيم قراراتهم ومتابعتهم لكل ما يحفظ كرامه وحقوق الانسان عقب اثنى عشر عاما من ظهورها على ارض الواقع .

وحتى يحين إطفاء شموع تلك (المنظمتين)، من حقنا كمواطنين ومقيمين معنيين بخدماتهما أن نتساءل: هل استطاعت تلك السنوات التي لن تعود أن تلبي احتياجاتنا الإنسانية أو أن ترسخ في عقولنا مفهوم حقوق الإنسان ، وأن يكونا عونا حقيقيا للمسؤولين في طرح هموم ومشاكل الانسان ومتابعتها؟

ان من أهم الملفات التي تباطأ الجميع في ايجاد الحلول لها رغم أهميتها ملف (البدون) ، فرغم اعتقادي القديم ان (بدون) شمر وعنزة رغم جذورهم وعربيتهم وأصالتهم ،الذين لم يحصلوا على الهوية الوطنية وتناولت قضيتهم في مقالة سابقة ،هم الوحيدون الذين طالهم ذلك (الهم) الانساني، حتى امطرني العديد من الاخوة برسائلهم ظنا منهم انني تلك (القشة) التي

قد تساعدهم في نيل حقوقهم بعد ان تجاهلتهم مؤسسات حقوق الانسان والأحوال المدنية وشيوخ القبائل ،يقول احدهم في رسالة نصها التالي:
كم سعدنا بما نشر في صحيفة الشرق يوم الخميس 10 جمادى الاخر 1435هـ في العدد (858) السنه الثالثة بخصوص(بدون) شمر وعنزه ، وأود الاضافة ان القضية تتسع خارج تلك القبيلتين ، فهناك قبائل أخرى في الشمال والجنوب ، فمثلا قبيلة العمور التي تعيش مع قبيلة السبعة والتي تتألف من (5) افخاذ ، حيث ينحدر نسب هذه القبيلة الى قبيلة الدواسر وهي من رحم نجد ،هاجروا الى الشمال مع هجرة عنزه وشمر ومع مرور الزمن شكلوا قبيلة واحدة وانصهروا مع قبائل عنزه.
ويقول: مع مرور الزمن عادوا العمور الى المملكة كما عادت عنزه وشمر منذ 40 سنة وحصلوا على بطاقات النازحين ذات الخمس سنوات وبدأ الكيل بمكيالين يطفو على السطح بسبب النافذين من شيوخ القبيلة لتصبح العمور كبش فداء بعد ان تنكر لها الحلفاء .
ويرى القارئ: إن قبيلة العمور قدمت ما يثبت نسبها وانتمائها الى هذا البلد مالم تقدمه أي قبيلة على الاطلاق من مشاهد ذيلت بأختام و تواقيع العديد من مشايخ قبائل نجد و قبيلة الدواسر دون استثناء بالإضافة الى كتب الانساب الموثوقة .
وهنا يقف قلمه، ليؤكد آخر ان قبيلة الخوالد (بني خالد) ، ليسوا اقل ضرراً من (بدون) شمر وعنزة ، وهو ما يؤكده كذلك قارئ ثالث في رسالته أن فخذ الأساعدة من قبيلة عتيبة وعشيرة الشريفات يعيشون (الأمرين) بعد أن قرر اجدادهم النزوح من (المملكة) إلى الشمال في العراق، و سوريا و الأردن و الاراضيالخصبة لتحسين ظروفهم المعيشية أيام القحط والفقر في نجد بين عام 1900 م إلى عام 1960م ، وعادوا بعد أن من الله على الجزيرة العربية بالأمن والخير.
إن الذين لا يحملون الجنسية السعودية هم حالات إنسانية تحتاج إلى تدخل عاجل لتعديل أوضاعهم، فترك أولئك المتأصلة جذورهم في الجزيرة العربية من دون هوية قد يفاقم المشكلة في المستقبل، ما يجعل إيجاد الحلول لهم أصعب من الان .
كما ان تلك الفئة و بصفتهم (مقيمون بصورة غير قانونية) يواجهون عقبات في الحصول على الوثائق المدنية ، مما يجعلهم غير قادرين على نيل الخدمات الاجتماعية العادية أو التحرك بصفة الأعضاء الطبيعيين في المجتمع ، اضافة الى أنه لا يمكن لهم العمل في أغلب الوظائف.
من واجب الأحوال المدنية، ومهام جمعية وهيئة حقوق الانسان السعوديتان أن تحفظ كرامة الإنسانية بحلها وطرحها لهمومه للمسؤولين والرأي العام وأن نجد لديها الأنظمة والخطط الإستراتيجية (بما وهب لها المشرع من صلاحيات) التي تساهم في توفير حياة هانئة للجميع ومن بينهم (البدون) ليتخلصوا من عبء العيش بلا جنسية .

• حقوق الإنسان" بمكة تقيم ملتقى"وبالوالدين إحسانا"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 10 رجب 1435هـ - 9 مايو 2014م
اضغط هنا

سلطان السلمي - جدة
تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة وبحضور معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة الدكتور بندر بن محمد العيبان يقيم فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة يوم الأثنين 13 مايو 2014م بفندق الإنتركونتيننتال بجدة ملتقى «وبالوالدين إحسانا» وذلك تزامنًا مع اليوم العالمي للأسرة حيث سيتم تسليط الضوء فيه على قضية العقوق: الحقوق والواجبات.
حيث يتضمن الملتقى جلسات نقاش حوارية يشارك فيها كل من فضيلة رئيس المحكمة العامة بجدة سعادة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحسيني ورئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة جدة عبدالله القرني والمحلل النفسي والمتخصص في العلاقات والشؤون الأسرية والمجتمعية الدكتور هاني الغامدي، ومدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله آل طاوي ومدير عام هيئة الإعلام المرئي والمسموع بمنطقة مكة المكرمة سعود الشيخي.
وتحدث المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة مازن بن محمد بترجي وقال يقول الله تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانًا) في الآية الكريمة قرن الرب سبحانه وتعالى عبادته بالإحسان للوالدين ويكون الإحسان لهما ببرهما والبر معناه حسن المعاملة معهم، والاهتمام بأمرهم، والعناية بشأنهم، والإحسان إليهم، والامتثال لأمرهم، خاصة في كبر السن والعجز، وبر الوالدين واجب على كل من له أبوين على قيد الحياة، وعكسه العقوق، وهو حرام ومعصية، وكبيرة من الكبائر. ومن هنا انطلقت فكرة إقامة هذا الملتقى لبحث تلك المشكلة وسيناقش هذا الملتقى إن شاء الله عدد من المسؤولين في عدة جوانب: القضائية والقانونية والاجتماعية والنفسية والإعلامية ويسلط الضوء على هذه المشكلة ووضع الحلول لها.

الثبيتي: خبركم غير دقيق.. وتم تسليم الحالة إلى الجهات المختصة لتعود إلى بلادها

المصدر: جريدة الشرق الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/05/11/1139674

خالد دخيل الله الثبيتي – مدير العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي
إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم الغراء عدد 883 بتاريخ 1435/8/6هـ تحت عنوان «معنفات تحت قهر الوصاية»، يطيب لي في البداية أن أقدم الشكر لكم وللعاملين معكم في صحيفتكم الموقرة على طرحكم المتميز واهتمامكم بقضايا الشأن الاجتماعي عموماً، وشؤون الفئات التي ترعاها الوزارة على وجه التحديد.

كما أود أن أوضّح لسعادتكم وللقراء الكرام أن ما ورد في الخبر المشار إليه غير دقيق؛ لأن وزارة الشؤون الاجتماعية ومن خلال دور الحماية في كافة مناطق المملكة توفر جميع الخدمات الإيوائية وتقدم كافة الخدمات من إعاشة وكسوة وعلاج وتأهيل، والوزارة لا تألو جهداً في متابعة جميع الحالات في دار الحماية الاجتماعية بمنطقة عسير على لسان المقيمة الكريمة، فهو غير صحيح وحرصاً من الوزارة على احترام خصوصية وسرية الحالة فليس من المناسب التعليق على وضعها مع الإحاطة أن الحالة سلمت للجهات المختصة لتمكينها من العودة لبلادها، وأود أن أوضح لسعادتكم أيضاً أن هيئة حقوق الإنسان والجهات الرقابية تباشر الحالات باستمرار وفي حال وجود أي خلل يعالج في حينه.

مشعل بن عبدالله يرعى ملتقى هيئة حقوق الإنسان بمكةالمكرمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698823.htm

إبراهيم علوي (جدة)
يطلق فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة اليوم ملتقى «وبالوالدين إحسانا» تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة، وبحضور رئيس الهيئة الدكتور بندر محمد العيبان، وذلك تزامنا مع اليوم العالمي للأسرة، حيث سيتم تسليط الضوء فيه على قضية العقوق الحقوق والواجبات. ويتضمن الملتقى جلسات نقاش حوارية يشارك فيها كل من فضيلة رئيس المحكمة العامة بجدة الشيخ عبدالرحمن الحسيني، ورئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة جدة عبدالله القرني، والدكتور هاني الغامدي المحلل النفسي والمتخصص في العلاقات والشؤون الأسرية والمجتمعية، وسعادة مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، وسعود الشيخي مدير عام هيئة الإعلام المرئي والمسموع بمنطقة مكة المكرمة. المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي، أوضح أن العقوق أصبح في مجتمعنا مشكلة وجب بحثها ومعرفة أسبابها وآثارها والعمل على التصدي لها بكل الوسائل الممكنة حفاظا على كيان الأسرة التي تمثل المجتمع الصغير. هذه المشكلة مع الأسف بدأت تتنامى في الآونة الأخيرة في مجتمعنا والعاملين في الجهات التنفيذية والقضائية يدركون هذا. ومن هنا انطلقت فكرة إقامة هذا الملتقى لبحث تلك المشكلة وسيناقش هذا الملتقى عددا من المسؤولين في عدة جوانب، القضائية والقانونية والاجتماعية والنفسية والإعلامية، ويسلط الضوء على هذه المشكلة ووضع الحلول لها.

العيبان: عمدة الحي خط الدفاع الأول لحماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140513/Con20140513699100.htm

حسين هزازي (جدة)
اعتبرت هيئة حقوق الانسان في المملكة، عمدة الحي الخط الأول للدفاع عن حقوق المواطنين في إطار الحي الواحد، مشيرة إلى أنه يتابع معهم كل صغيرة وكبيرة تخصهم، ويحمي حقوقهم.

وأوضح الرئيس العام لهيئة حقوق الانسان في المملكة الدكتور بندر العيبان، في لقاء صحفي على هامش انطلاق ملتقى بر الوالدين، الذي نظمته هيئة حقوق الانسان بفندق انتركونتيننتال برعاية كريمة من أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الامير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز، أن اجتماعهم جاء من أجل أنبل وأعظم الصفات وهي بر الوالدين، وأضاف «هذه الدولة بشعبها المسلم المترابط الذي يميل الى بر الوالدين، إلا أنه وفي بعض الاحيان نجد قلة قليلة تقع في العقوق، ونحن هنا للتذكير والدعوة الى بر الوالدين».
وأكد الدكتور العيبان أن حالة عقوق الوالدين لم تصل الى كونها ظاهرة، مشيرا إلى أن هناك بعض الحالات الفردية البسيطة، وأن الجمعيات في المجتمع المدني تعمل من اجل التوعية ونشر ثقافة حقوق الانسان.
من جهته، أوضح المشرف على فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي، أنهم من خلال هذا الملتقى يذكرون بعظمة الوالدين، لافتا إلى أنه وردتهم بعض قضايا عقوق الوالدين التي انتهت بالسجن.
ومن جهة اخرى، قال العمدة عبدالصمد محمد عبدالصمد، ان العمدة له دوركبير اجتماعيا وأسريا.

• حقوق الإنسان" للخارجية السويدية: أنظمتنا تعزز الحماية.. وللمرأة نصيبها

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/05/14/1142165

الرياض – واس
استقبل نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد آل حسين في مقر الهيئة أمس، رئيس قسم الشؤون الخليجية في وزارة الخارجية السويدية فريدريك فلورين، بحضور السفير السويدي داغ يولين دانفيلت.
وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات المميزة بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان. كما ناقش الجانبان خلال اللقاء نتائج الاستعراض الدوري الشامل للمملكة وللسويد الذي تم في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.
وقدم آل حسين شرحاً عن دور ومهام الهيئة، وشدَّدَ على أهمية التعاون البنَّاء والتفاعل بإيجابية مع الدول الصديقة وتنشيط التعاون الدولي، إضافة لتبادل التجارب والخبرات الإنسانية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
ونوَّه بما تشهده المملكة من تطورات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان، لافتاً إلى أن أول إعلان لحقوق الإنسان كان في حجة الوداع عام 632م التي تعدُّ وثيقة حقوقية خالدة خوطب بها جميع البشر دون استثناء وأرست دعائم حقوق الإنسان وأكدت على حماية جميع الحقوق لجميع الفئات وحرَّمت انتهاكها. وأشار إلى دور التعليم في نشر ثقافة حقوق الإنسان وجهود المملكة منذ عهد الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين.
كما استعرض التطور الذي حققته المرأة في المملكة خلال فترة قصيرة، وقدَّم شرحاً حول إجراءات النظام القضائي في المملكة ودورها في حماية حقوق الإنسان. من جهته، أكد الوفد السويدي أهمية احترام ثقافة الدول وأهمية ذلك في تعزيز حقوق الإنسان عند طرح قضايا حقوق الإنسان مشيداً بالتطورات التنموية التي شهدتها المملكة بشكل عام وخصوصاً في مجال التعليم. وقدّم شرحاً عن مؤسسات حقوق الإنسان في مملكة السويد.

ملتقى×وبالوالدين إحسانا÷ بجدة يطالب بتفعيل دور الجهات المختصة في تثقيف المجتمع

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
اضغط هنا

عبدالله البارقي - جدة تصوير - محمد كديش
طالب ملتقى «وبالوالدين إحسانا» في ختام فعالياته بتفعيل دور الجهات المختصة في تثقيف المجتمع وتعريفه بقيمة بر الوالدين ومدى الآثار السلبية الناتجة عن عقوقها
وشارك الملتقى الذي نظمته هيئة حقوق الإنسان وبرعاية من صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله أمير منطقة مكة المكرمة عدد من الجهات الحكومية التي ناقشت قضايا حقوق الوالدين على المجتمع وتفعيل دور الجهات الحكومية والاجتماعية والثقافية في نشر التوعية بحقوق الوالدين وانه كما أمرنا ديننا الحنيف على البر بوالدينا ورعايتهم وطاعتهم.
وشهدت فعاليات اليوم الثاني ورقة عمل لفضيلة الشيخ عبدالرحمن الحسيني رئيس المحكمة العامة بجدة ابتدأ فيها كلمته بأهمية حقوق الوالدين على أبنائهم وحث الأبناء على بر الوالدين كما أمرنا ديننا الحنيف بذلك.. وأكد الشيخ الحسيني أن قضايا العقوق قليلة في محاكمنا والذي استعرض عددا منها وبين ماهية عقوباتها وطرق التعامل معها للحد منها
وتحدث الشيخ عبدالله القرني رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام بجدة عن أهمية التوعية ونشر ثقافة بر الوالدين والتي حثنا عليه ديننا السمح وعن دور الهيئة في التعامل مع حالات عقوق الوالدين وطرق معالجتها ودور الهيئة في التنسيق مع الجهات المعنية لحل قضايا عقوق الوالدين وعن مشاركات الهيئة في البرامج والملتقيات التثقيفية حول حالات عقوق الوالدين
واستعرض الدكتور هاني الغامدي المحلل النفسي ومتخصص في قضايا الأسرة والمجتمع ورقة العمل التي شارك بها بقوله: إن عقوق الوالدين ظاهرة جديدة على مجتمعنا وقد بدأت بالظهور في مجتمعنا وعلى المجتمع ككل بالتصدي لها وعمل البرامج التوعية والثقافية التي تبين أهمية الإحسان الى الوالدين والبر بهم كما أمرنا سبحانه وتعالى في كتابه الكريم، مؤكدا ان أسباب العقوق تعود في كثير من الحالات الى سوء التعامل من الوالدين او وجود مشاكل نفسية لدى الأبناء تعود سلبا عليهم في التعامل مع آبائهم وفي مثل هذا الحالات لابد من وجود برامج توعية وتثقيفية مستمرة لتوعية الأبناء والوالدين بحقوق بعضهم البعض.
وتحدث عبدالله ال طاوي مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة عن أهمية نشر تفعيل دور الجهات المختصة في تثقيف المجتمع على اهمية حقوق بر الوالدين والتي تعد من ركائز ديننا الإسلامي وحث ديننا على البر بالوالدين والإحسان إليهم وأنهم أسباب في بلوغ الجنة.
واستعرض آل طاوي دور الشؤون الاجتماعية في التعامل مع حالات عقوق الوالدين والتعاون بينها وبين الجهات الأخرى للحد من وجود هذه الظاهر
وشارك سعود الشيخي مدير فرع الثقافة والإعلام والذي تحدث عن دور وزارة الثقافة والإعلام في عمل البرامج التوعية والتثقيفية عن حقوق الوالدين ونشرها عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لتثقيف المجتمع والشباب ووعظ العاقين لآبائهم وان هناك تعاونا مشتركا في عمل ونشر هذه الحملات مع هيئة حقوق الانسان والشؤون الاجتماعية.
عقب ذلك كرم رئيس هيئة حقوق الانسان الدكتور العيبان المشاركين في ملتقى «وبالوالدين إحسانا» وشكرهم على مشاركتهم الفعالة في إنجاح هذا الملتقى.

حقوق الإنسان تعتمد آلية لتوفير سكن للأسر المنقطعة

المصدر: جريدة أخبار 24 الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/174390

كشف المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي لـ«المدينة» أن هناك تعاونا مابين الجمعيات الخيرية ووزارة الإسكان مع هيئة حقوق الإنسان لتوفير منازل تكون عن طريق الإيجار الشهري عن طريق الجمعيات او التملك عبر آلية تعتمدها وزارة الإسكان.
وأضاف بترجي :إن أبرز القضايا التي باشرتها هيئة حقوق الإنسان في الفترة الماضية هي المطالبات بتوفير السكن للمواطنين مشيرًا بأن لدينا عدة إجراءات نقوم بها لتوفير السكن للعائلات المحتاجة مضيفا بأن هناك الكثير من الأسر المنقطعة ننظر في حالاتهم ونقوم بإحالتهم إلى الجمعيات الخيرية لتوفير المنزل وتتكفل الخيرية بالدفع الشهري
وأبان بترجي بأنه إن كانت الأسرة تبحث عن منزل (مُلك) فإننا نقوم بدراسة الحالات المتقدمة ومن ثم نحيلها إلى وزارة الإسكان مضيفا بأن وزارة الإسكان لم تبدأ نشاطها في ذلك بعد.
لافتا أن وزارة الإسكان لديها آلية للتسكين للحالات المحولة من قبلنا. ونوه بترجي بأنه من المطالبات التي نباشرها هي المطالبات بالصحة وبعض الخلافات الأسرية.

محلل نفسي: ظاهرة العقوق والإهمال للأبناء سببها الآباء

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/139434.html

عمر المطيري – جدة
حذر المحلل النفسي والمتخصص في العلاقات والشؤون الأسرية والمجتمعية الدكتور هاني عبدالله الغامدي من خطورة التفكك الأسري والمجتمعي وإهمال الوالدين للأبناء، مما ينعكس سلبا على الوالدين من تعرضهما للعقوق او القتل من الأبناء او إهمالهما عند الكبر.
وقال في تصريح خاص لـ "اليوم" -خلال مشاركته في ملتقى وبالوالدين إحسانا الذي تقيمه الهيئة العامة لحقوق الانسان-: إن هذا الملتقى يطرح فيه الكثير من الأفكار التي لها أصداء قوية للتذكير ببر الوالدين، وكذلك تذكير الوالدين بأهمية تربية الابناء وبرهم، معتبرا أن ما يحصل في المجتمع من ظاهرة للعقوق او قتل احد الوالدين من الأبناء أو إهمالهما عند الكبر، حتى وان كانت حالات قليلة ونادرة السبب الرئيسي فيها هما الوالدين.وأكد أن هيئة حقوق الإنسان وقيامها بهذا الدور هو من صميم عملها، حيث إن حقوق الوالدين مرتبطة بحقوق الإنسان، واعتبر أن ظاهرة العقوق وتعرض الوالدين للاعتداء من الأبناء ناتج عن عدة عوامل، منها التباعد الاجتماعي والتفكك الاسري والانشغالات بالحياة وتجاهل الوالدين رعاية الأبناء وبرهم، مما ينعكس سلبا على الوالدين عند الكبر.
وطالب الغامدي من وزارة التربية والتعليم التي يعتبر أن لها الدور الأكبر في ذلك مواجهة هذه الظاهرة من خلال إقامة أنشطة خارج المناهج؛ لغرس محبة الوالدين ورعايتهما، وقال: إنه من المؤسف جدا ما يحدث من قصص نادرة حتى وإن كانت لم تصل إلى مرحلة الظاهرة الخطيرة وهي الاعتداء على الوالدين وقتلهما، هي ناتجة عن عدم الترابط والتواصل

بين الوالدين والابناء وعدم الاهتمام بهم مما يولد في المراحل النفسية أن الابن او البنت يعتبر نفسه مجرد شخص مهمل، وتتكون لديه الغريزة للانتقام عندما تتولد لديه أحاسيس عصبية ويصل به الأمر إلى العقوق او ارتكاب جرائم ضد والديه.
من جانبه، قال المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي: إن الملتقى سوف يفعل دور الجهات المعنية في عملية إصلاح ذات البين وكذلك الإجراءات القانونية التي يجب ان يتم تطبيقها في حق من يحدث منه أي تجاوز ضد والديه، وكذلك ما يحدث من الوالدين ضد الأبناء، ومع ذلك التركيز على عملية التوعية؛ لأن عقوبة عقوق الوالدين محذر منها الدين الإسلامي ورعاية الوالدين لها منزله مهمة في الدين، والكثير من المجتمع ليس لديه الإدراك لعملية ما يحدث للأبناء من إهمال، وما يحدث للوالدين من عقوق.
فهذا الملتقى سوف نسعى من خلاله إلى تفعيل القوانين الرادعة لاي تجاوزات ضد الأبناء او الوالدين من خلال التنسيق مع الجهات المعنية والمتابعة لأي حالات يتم الإبلاغ عنها ومتابعة ما يتم فيها من إجراء قانوني او احكام تصدر في أي قضية.
وقد شهدت أمس ورش العمل المقامة في الملتقى مشاركة رئيس المحكمة العامة بمحافظة جدة الشيخ عبدالرحمن الحسيني، الذي تطرق لكيفية تعامل المحاكم مع قضايا العقوق والعنف الاسري للقضايا التي تصل للمحاكم عن طريق الجهات الرسمية، فيما تحدث مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة ورئيس لجنة الحماية بمنطقة مكة عبدالله احمد آل طاوي عن دور الشؤون الاجتماعية في مواجهة مثل هذه القضايا التي تقدم لها الشؤون الاجتماعية الرعاية من خلال الجمعيات المتخصصة أو في الاربطة.
فيما تحدث في الملتقى مدير عام الهيئة للاعلام المرئي والمسموع بمنطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة وشمال وجنوب المملكة سعود الشيخي عما تقوم به وسائل الاعلام من توعية.
يذكر أن الملتقى شهد الكشف عن العديد من حالات العقوق للوالدين وترك المسنين في الأربطة، فيما الأبناء والبنات لديهم الإمكانية لرعايتهم، وكان من ضمن الحالات التي كشف عنها ترك سيدة مسنة من قبل ابنها الذي يتولى مركزا مرموقا في إحدى الشركات، وكان السبب أن زوجته كانت وراء تورطه في إهمال والدته وعدم زيارتها او رعايتها تحقيقا لرغبة زوجته، فيما كشف عن عدد من الحالات التي كان السبب فيها الوالدين من خلال تعنيف الأبناء بدون أي أسباب.

الفقهاء مختلفون وأكثرهم متفقون على صحة عقده وعظيم مفسدته

الزواج بنية الطلاق..!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935876

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم
يلجأ البعض حينما يكون مسافراً خارج حدود الوطن إلى الاقتران باحدى نساء هذا البلد أو ذاك، وذلك لخشيته من الوقوع في بعض الأمور السلبية التي تتم بعيداً عن الإطار المنظّم للزواج الشرعي المعروف، ويعرف هذا النوع من الزواج بزواج "المسفار" أو "الزواج السياحي" أو "الزواج بنية الطلاق" أو "الزواج العرفي"، وغير ذلك من المسميات.
ويتم هذا الزواج بعقد اتفاق بين الزوجين للاستمتاع الغريزي المؤقت، شريطة عدم الإنجاب، وذلك أمام مأذون شرعي وبحضور شاهدين، لينتهي هذا الزواج بعد ذلك في حال رغب الزوج بالعودة إلى أرض الوطن، تاركاً خلفه ذكريات قد تتحول في وقت ما إلى سلسلة من الأحداث المؤلمة والمشكلات المعقدة، لعل من أصعبها رفضه الاعتراف بطفل نتج عن علاقة زوجية عابرة.
فما الذي يدفع البعض للدخول في دائرة هذا الزواج المؤقت؟، هل هي المتعة الجنسية؟ أم أنَّها الرغبة الأكيدة في حفظ النفس والابتعاد بها عن الوقوع في الحرام؟.
متعة جنسية

وأكد "د.سعود الضحيان" -أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود- على أنَّ مجرد الزواج بنية الطلاق يُعد مخالفاً للعرف الاجتماعي في مفهوم الزواج القائم على تكوين الأسرة، مضيفاً أنَّ هذا النوع من الزواج يكون لمتعة جنسية بحته، ولا يحسب حساباً لعاقبة الزواج، موضحاً أنَّ مجرد تبييت نية الطلاق يدخل ضمن زواج المتعة، فإن كان الأمر مخفياً على الزوجة، فإنَّ الإثم هنا أكبر؛ لأنَّ الرجل يتزوج المرأة وهو ينوي أن تكون زوجته لأسبوع أو شهر فقط ثمَّ يطلقها لإنهاء تلك العلاقة.

وأضاف أنَّ هذا النوع من الزواج تحوَّل في بعض المجتمعات إلى مهنة للتكسب بها، موضحاً أنَّها أصبحت لدى البعض بمثابة سلوك سلبي في إطار شرعي، مؤكداً على أنَّ هذا الزواج مرفوض اجتماعياً؛ لما له من آثار سيئة على المجتمع، موضحاً أنَّه قد ينتج عن هذا الزواج أبناء فيكونون ضحية في حال عدم الاعتراف بهم، إلى جانب ما قد يلحق المتزوج من ضرر نتيجة احتمال امتهان زوجته هذه المهنة، فتنقل إليه بعض الأمراض؛ لأنَّها قد تتزوج بأكثر من رجل في وقت قصير دون أن تتنبه للضرر الذي لحق بها.

ضغوط اجتماعية

ولفت "د.الضحيان" إلى أنَّ هناك ضغوطاً اجتماعية قد تدفع الشباب لمثل هذا الزواج، مضيفاً أنَّ من بينها غلاء تكاليف الزواج، موضحاً أنَّ ذلك لا يُبرر الإقدام على هذا التصرّف، مشدداً على ضرورة دعم الشباب الراغبين في الزواج من الداخل وتسهيل أمور السكن لهن وتخفيف أعباء الزواج التي أصبحت بعض الأسر تبالغ فيها.

د.سعود الضحيان

قرار سياسي

وأشار "د.مشعل بن ممدوح آل علي" -خبير استراتيجي، ورئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى الأسبق- إلى أنَّ الزواج يعد من الحريات الشخصية، أما ما يتعلق بالنوايا في الزواج والقلوب فإنَّ ذلك لا يعلمه إلا الله – سبحانه وتعالى-، مضيفاً أنَّه لابد من وجود حكم صادر من هيئة كبار العلماء أو أن يكون هناك قرار سياسي يوضح حكم الزواج بنية الطلاق أثناء السفر إلى الخارج.

ورأى أنَّ على الشاب حينما يكون في الخارج لبعثة دراسية أو غيرها ويجد أنَّ الزواج مطلب نفسي فإنَّ عليه أن يتزوج، مضيفاً أنَّ الزواج بنية الطلاق مباح شرعاً، - بحسب قوله - بيد أنَّ فيه ظلماً يقع على المرأة في هذه الحالة من الناحية الإنسانية إلاَّ في حال كان هناك اتفاق بينهما على أن يتم الزواج ثمَّ ينتهي في مرحلة معينة، محذراً الشباب من الزواج بامراة غير سعودية عربيةً كانت أو غير عربية، مشيراً إلى أنَّ هناك ضرراً كبيراً قد يقع على الأبناء الناتجين عن هذا الزواج مستقبلاً.

وبيَّن أنَّ الأبناء في هذه الحالة قد يبقون مع والدتهم في الخارج في حين يعود الأب إلى المملكة مستقبلاً، وبالتالي فإنَّ ذلك سيشكّل عبئاً على الدولة بحكم مسؤوليتها عن أبناء شعبها في الداخل والخارج، لافتاً إلى أنَّ هناك مطالبات بالنظر في هذه الحالات وتنظيمها، داعياً الجهات المعنية إلى الاهتمام بهذه القضايا، مشدداً على أهمية الدور الكبير الذي من الممكن أن تلعبه "هيئة حقوق الإنسان" و"مجلس الشورى"، وغيرها من الجهات في هذا الجانب.

حقوق المرأة

وأضاف "د.آل علي" أنَّ الزوج في هذه الحالة مسؤول أيضاً عن زوجته، سواءً كانت أجنبية مسلمة أو غير مسلمة، موضحاً أنَّه لا ينبغي عليه أن يتخلّى عن واجبه تجاهها حتى في حال تنازلت عنه طواعية؛ لأنها حقوق أصلية للمرأة، مشدداً على ضرورة أن يكون للجهات الحقوقية موقف قوي في هذا الجانب، خصوصاً حينما يكون هناك أبناء خارج أرض الوطن، داعياً إلى متابعتهم هناك أسوةً بتجربة "وزارة الداخلية" في هذا الجانب الإنساني.

صحة العقد

وأوضح "د.أحمد بن قاسم الغامدي" -باحث شرعي، مدير عام فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة الأسبق- أنَّ الفقهاء اختلفوا قديماً وحديثاً في هذه المسألة، خصوصاً في صحة العقد فيها، مضيفاً أنَّ أكثرهم اتفقوا على صحته شرعاً؛ لأنَّ نية الطلاق غير مؤثرة في صحة العقد، فقد يستديم الرجل من نوى طلاقها، وقد يُطلّق من نوى استدامتها، وهذا هو القول الراجح، مبيِّناً أنَّ هذا النوع من الزيجات ليس من كمال الخلق والإيمان؛ لما فيه من تدليس وغش لا يرضاه المرء على نفسه، مستشهداً بقول النبي الكريم -عليه السلام-: "وليأت إلى الناس الذي يحبّ أن يُؤتى إليه".

ولفت إلى أنَّ الصورة التي قال بصحتها الفقهاء ليست أن يسافر الرجل لبلد بقصد النكاح وهو يُضمر الطلاق مع من لا يثق أهي متزوجة أم لا؟، معتدة أم لا؟، عفيفة أم لا؟، كما أنَّه قد يعقد له من لا يوثق به وقد لا يرتضي نسبة ولد تدعيه،

موضحاً أنَّ هذا تحايل على الشريعة في صورة النكاح، إلى جانب ما فيه من مفسدة العبث بهذه الرابطة العظيمة التي هي أعظم الروابط البشرية، وإيثار السفر والتنقل في مراتع الشهوة تذوقاً، وعما يصاحبه من مخالفات ومنكرات.
وأضاف أنَّه لا يوجد شك في غلظ إثم فاعل ذلك؛ لما جمع فيه من تفريط وتلاعب مع التحايل والخداع، أما ما كان بنية الطلاق خالياً من تلك الشبهات والمخالفات والتحايل فإنَّه يأثم بتدليسه على المرأة وأهلها إذا أنفذ ما نواه، مبيِّناً أنَّ العقد صحيح شرعاً في هذه الحالة تثبت به كل حقوق المرأة إلاَّ ما اتفقا على التنازل عنه، مؤكداً على أنَّ هذا النوع من النكاح فيه غش وتدليس ولا يخلو من خلل قلَّما سلم فاعله من تبعات قد لا يتفطن لها إلاَّ بعد أن تقع، فضلاً عما يترتب عليه من مفاسد أخرى من العداوة والبغضاء وذهاب الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقته.

خلاف فقهي

وقال "أحمد المالكي" -محام-: "إنَّ هناك خلافاً فقهياً في تحليل ما يسمى بالزواج في السفر بنية الطلاق أو تحريمه، ولكل فريق آراؤه ونظرته الشرعية، ولكن ما يُلاحظ هو أنَّ الغرض من الزواج هنا ينتفي؛ مما يؤدي إلى وجود آثار اجتماعية سلبية في مثل هذا النوع من الزواج بشكل تسبب في حدوث كثير من القضايا وضياع الحقوق، إلى جانب الإساءة إلى سمعة المملكة في الخارج نتيجة إقدام البعض على هذا النوع من الزواج في السفر".
وذكر أنَّ هناك قانوناً ولائحة تنظيمية تسمى بلائحة تنظيم زواج السعودي بغير السعودية وبزواج السعودية بغير السعودي، مضيفاً أنَّه إذا ثبت للسلطات في الجهات الحكومية أنَّ أحد المواطنين قد تزوج بامرأة غير سعودية خارج البلاد ووصل الخبر للسلطات المحلية، فإنَّ الدعوى الجزائية ستتحرك ضد المتهم ويتم تحويله إلى "هيئة التحقيق والإدعاء العام" التي بدورها ستحقق معه في الواقعة وتواجهه بالإثباتات، مشيراً إلى وجود أحكام وعقوبات تتراوح بين السجن لمدة معينة وبين الغرامة المالية التي وردت في النظام.

عقوبة نظامية

وأضاف "المالكي" أنَّ هذه اللائحة مطبقة بشكل واضح في حالات الزواج التي تكون داخل البلاد، نظراً لأنَّ غالبية الحالات لا تصل إلى السلطات المحلية وأحياناً تصل متأخرة، وبالتالي فإنَّه لا يتم تطبيق اللائحة في حالات كثيرة فيفلت المتهم من العقوبة النظامية، لافتاً إلى أنَّه نتج عن هذا النوع من الزواج أبناء عاشوا بلا هوية، فلا هم حملوا الجنسية السعودية، ولا هم احتفظوا بجنسيات أجدادهم الأصلية، وبالتالي أصبحنا أمام حالات تُسمى في القانون الدولي الخاص عديدي الجنسية.
ودعا إلى سن عقوبات كبيرة بحق من تهرَّب أو ماطل في تسريع إجراءات ضم أبنائه الناتجين عن هذا النوع من الزواج إلى سجله العائلي، مشدداً على ضرورة متابعة "وزارة الخارجية" لمكاتب العمالة التي تعرض صور بعض النساء بهدف الزواج بهنَّ بنية الطلاق، سواءً في المطارات الدولية خارج المملكة أو حتى في الأماكن السياحية الأخرى، على أن يكون ذلك بالتنسيق مع الدول التي توجد فيها هذه المكاتب.
وشدد على أهمية تبني "وزارة الخارجية" هذا التوجه في مؤتمراتها الدولية المختصة بشؤون القانون الدولي الخاص، مع ضرورة التنسيق مع منظمات حقوق الإنسان والهيئات التي ترعى مثل هذه الأمور، داعياً إلى سن قانون أو اتفاقية أو معاهدة يتم الإعلان عنها بجميع الدول، على أن تكون ملزمة، مضيفاً أنَّ الأم أو الأبناء إذا تمكنوا من إثبات أنَّ هذا الزواج قد تم بطريقة معتبرة في البلاد وتحققت الطرق الشرعية فيه بوجود ولي وشاهدين، فإنَّه في هذه الحالة زواج شرعي، وبالتالي لم يتبق إلاَّ أن يدخل ضمن الطرق النظامية ولائحة النظام السعودي فيما يتعلق بزواج السعودي بغير السعودية.
وبيَّن أنَّه حينما يكون هناك أبناء، فإنَّ اللائحة تراعي مثل هذه الأحوال؛ لكي لا يبقى مصير الأبناء معلقاً، مضيفاً أنَّ اللائحة السعودية نظمت حالات الزواج التي تحدث بهذا الشكل، إذ يتم إثبات الأوراق التي وقعها الزوج وتتم إحالة الأمر للشرطة، وبالتالي فإنَّ الشرطة تستدعي الزوج وتتم مواجهته بالدعوى، فإذا أنكر فإنَّها تُحال إلى المحكمة؛ لإثبات النسب، أمَّا إذا أقر بالزواج وكان الزواج من الناحية الشرعية صحيحاً، فإنَّ الشرطة تخاطب "الأحوال المدنية" للبدء في إجراءات الكشف الطبي وإثبات النسب، ثمَّ يُرفع الأمر إلى "وزارة الداخلية" لإصدار الهوية الوطنية للأبناء.

جريمة جنائية

وأوضح "المالكي" أنَّه في حال كان الزواج غير شرعي، كأن يكون زواجاً عرفياً أو بلا ولي أو شهود، فإنَّ الزواج يكون في هذه الحالة غير شرعي، وبالتالي فإنَّ الزواج يكون بمثابة جريمة جنائية، فإذا اعترف الزوج، فإنَّه يحال إلى "هيئة التحقيق والإدعاء العام" لمحاكمته أمام المحاكم الجزائية، مشيراً إلى أنَّه لا يمكن إثبات هوية الأبناء في هذه الحالة؛ لكون الشريعة الإسلامية لا تمنح الهُوية للأبناء الذين يأتون من زواج غير شرعي.

خالد الفيصل.. المراكز الصيفية المدرسية والثقافة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/139182.html

مطلق العساف السهلي

تظل ليالي الصيف متعة ولقاء وثقافة، خصوصا ضمن برامج «المراكز الصيفية المدرسية» التي انقطعت دون أسباب واهمال من الجهات المختصة منها وزارة التربية والتعليم والقطاعات التعليمية والاجتماعية الأخرى.

لا أحد منا ينسى هذه الليالي الجميلة وبرامجها المتعددة والمتنوعة من نشاطات ثقافية وأدبية واجتماعية ورياضية، والأهم اللقاء الاخوي والصادق ما بين طلاب المدارس وأهل الحي، إذ كانت ادارات التعليم تقوم بها وسعدت بالمشاركة فيها في الرياض والطائف.

رسائل عدة تصلني حول موقع خاص بـ «هيئة حقوق الانسان» في المملكة، وحتى الآن أنا والكثير نتساءل ما الفرق بين عمل الهيئة والجمعية

تختار في المدينة أكثر من أربعة إلى خمسة مواقع تخدم الأحياء، وتفرغ لها عددا من هيئة التدريس ذوي الاختصاص ويختار لهم مدير، وبعد تنسيق وخطوات وبرامج إلى جانب تسجيل عدد كبير من الطلاب ومن أهالي الاحياء وطوال الوقت يسعد الطلاب والاهالي خلال الاجازة بأوقات جميلة ومنافسة ومشاركة ومساهمة برز منها الكثير من المواهب والأسماء والكفاءات، وتطرح فيها زيادة الثقافة والاطلاع والممارسة للعديد من النشاطات، وكانت رافد وساندا قويا للأبناء والطلبة والأهالي خلال فترة الاجازة، ما جعل أعيان الأحياء ورجال الأعمال والشركات تقوم بالمساهمة والرعاية، وبعد مضي سنوات لم يعد هناك شيء من هذا سوى نشاط أقل، واليوم ونحن في ظل رعاية ومتابعة وطموح وفكر الانسان والأمير والشاعر والمثقف وصاحب المبادرات والأعمال الوطنية الصادقة، الأمير خالد الفيصل، هل تعاد هذه النشاطات ويرسم لها برنامج حافل ودسم من مواد ثقافية وأدبية ورياضية واجتماعية؟ وهل يكلف المسئولون في ادارات التعليم باعداد هذه الفعاليات التي سيكون لها مردود وفوائد عدة تخدم أبناء الوطن، وتصقل الشباب وترفع معنويات الصغار من افكار ومواهب.

لو هذا الطرح من خلال هذه الأسطر أمام سموه فسيكون هناك تفاعل كعادة سموه في الاهتمام بما يخدم الشاب السعودي والطالب، وله انعكاس في مجالات من مسابقات وابتكارات، واعادة المسرح الثقافي، والنشاط الفني، والتعاون مع جمعية الثقافة، ومراكز الخدمة والجهات المختصة الأخرى.

الأمير خالد الفيصل سيكون يدا طولى وخير عون، وآمل من المسئولين الرفع لسموه من خلال هذه الاسطر وهذا العمود الذي كتبت فيه مرات حول التعليم ولكن لم تحظ باهتمام الناطق الاعلامي ولكن لعل وعسى.

□□ ذكريات من أمسيات الثقافة

تعود بي الذاكرة إلى أن الأمير خالد الفيصل عندما تولى مسئولية رعاية الشباب كان له مجلس ثقافي أسبوعي يعد الأول ويحضره كبار الأدباء والمثقفين، ويطرح خلاله الكثير من المواضيع الفكرية والأدبية والآراء والاقتراحات والشعر، وكان لقاء يتوق له الجميع وينتظره الكثير اسبوعيا، وجاءت بعده أمسيات الأندية الأدبية ونشاطات الجمعية الثقافية، ثم موضة الصوالين الأدبية، وقطعت شوطا واقتصرت على عمل البرستيج والبروز واستضافة المتقاعدين وكشف الأمور التي لا معنى لها، إنها ثقافة وحضارة ووعي، والأمير خالد هو من يقوم بها ويعيد ذكرياتها وتوهجها من خلال المراكز أو برامج أخرى يراها سموه لها تفاعل وتواصل.

□□ تغريدة

رسائل عدة تصلني حول موقع خاص بـ «هيئة حقوق الانسان» في المملكة، وحتى الآن أنا والكثير نتساءل.. ما الفرق بين عمل الهيئة والجمعية؟ وماذا قدمت الهيئة؟ وأين الرصيد الاعلامي حول نشاطها والعمل الذي تقوم به؟ والجمعية لقاءات وبروز المسئولين ولم نر شيئا يذكر.

شكاوى مواطن

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/138913.html

د. إحسان بوحليقة

كنت أستمع صباحاً للإذاعة السعودية، وتحديداً لبرنامج مباشر يتصل عبره المواطنون لبث شكاواهم، كانت إحداها عن سفلتة مخطط، والثانية لإيصال التيار لحي يبدو أنه كبير به 2600 مسكن، وثالثة للتدني الفادح لمستوى النظافة في غرف تنويم المرضى في أحد المستشفيات الحكومية. السؤال: هل لزاماً على المسئولين عن القطاعات التجاوب مع البرنامج؟ أم أنه مجرد فضفضة؟ أذكر قبل سنوات طويلة كان التلفزيون السعودي يبث برنامجاً يقدمه المرحوم بإذن الله سليمان العيسى، لكن ذلك البرنامج كان مميزاً في أنه يأتي بالمسئول وبالمواطنين ممن لديهم معاملة أو شكوى في الإدارة التي يرأسها الضيف، فكانت العديد من القضايا تحل على الهواء مباشرة، ولذلك اكتسب البرنامج شعبيته آنئذ.

أما أن نترك شكاوى المواطن دون رد فهذا أمر لا ينسجم مع شعار الجميع في خدمة المواطن، والذي يؤكد عليه المسئولون على الدوام

بعد مرور سنوات طويلة على برنامج سليمان العيسى، وانتشار تقنيات التواصل فهل الأنجع أن نعرض شكاوى المواطنين عبر برنامج إذاعي؟ لعل من المفيد إيجاد قناة أخرى بأن تعتمد الجهات الحكومية على برمجيات علاقات العملاء، وهذه معمول بها على نطاق واسع في القطاع الخاص، لاسيما البنوك والشركات الرائدة، وهي عبارة عن قاعدة بيانات للعملاء وللعلاقة مع كل منهم، ويدير العلاقة مع كل مجموعة منهم موظف، يتابع طلباتهم ويحرص على تلبيتها ورفع مستوى الرضا لديهم، ودائماً سيكون للمسئول الأعلى الاطلاع على أوضاع العملاء وكذلك أوضاع المعاملات المعلقة، بل ان المعاملات المعلقة تصعد للمستوى الأعلى مباشرة إن لم يبت فيها خلال فترة زمنية محددة، ولا مجال لذكر تفاصيل أكثر عن هذه الأنظمة، فالنقطة هنا أننا لا نترك شكاوى المواطنين تصبح صرخات في برنامج قد تنسى، وتكون مجرد فضفضة على الهواء أو في الهواء.

المتصل الذي شكا من تدني النظافة في غرف تنويم المرضى في أحد المستشفيات، ذكر أنه ذهب إلى مدير المستشفى ونقل إليه الشكوى! المواطن كان يطالب تحديداً: أن يقوم مسئول الشئون الصحية في المنطقة الشرقية بالوقوف على أوضاع المستشفى بنفسه. كانت تلك مطالبته، فكيف السبيل لتحقيقها؟

ولعل الجهاز الحكومي بحاجة إلى تراتبية لقيد شكاوى المواطنين، بمعنى أن يقيد المواطن شكواه في المنطقة الإدارية، فإن لم تحل خلال فترة زمنية محددة، فبوسعه أن يصعدها للمستوى التالي، وهكذا. ولا بد أن تأخذ الشكوى رقما وتاريخا ويوضع تاريخ محدد تجيب خلاله الجهة الحكومية المحددة على الشكاوى، وقد لا تتمكن من حلها خلال أيام، ولكن عليها أن ترد وأن تضع دفوعها خلال أيام. أما أن نترك شكاوى المواطن دون رد فهذا أمر لا ينسجم مع شعار الجميع في خدمة المواطن، والذي يؤكد عليه المسئولون على الدوام. إذاً، ووسط تقصير بعض الأجهزة وتعسف بعضها في عدم الاستجابة أو عدم تقديم الخدمة على الوجه المطلوب، فلابد من إطلاق برنامج لخدمات المستفيدين. وليس شرطاً أن يأتي المواطن شخصياً لتسجيل شكاواه بل من خلال مركز اتصال، تؤخذ البيانات كاملة، وبوسعه المتابعة معهم. وبالتأكيد فالعبرة ليست ببناء أنظمة وقيد الشكاوى بل بالقدرة على حلها بما يحقق رضا المواطن عن الخدمة المقدمة.

ولا بد في هذا السياق التمييز بين الشكاوى الخاصة والعامة، فمثلاً عدم إيصال التيار لنحو 2600 مسكن هذه لا يمكن أن تكون شكاوى خاصة، فقد ذكر المواطن أن هيئة حقوق الانسان تتابع الموضوع! كما أن الشكاوى من تدني مستوى النظافة في غرف تنويم المرضى في مستشفى حكومي لا يمكن اعتبارها شكوى شخصية. في حالة الشكوى العامة فلا بد

أن تأخذ مسارا آخر معجلا، لتصل لرئيس الجهاز المعني في المنطقة، وبعدها للجهات الإدارية والمعنية. إذ لا بد من النظر للشكاوى باعتبار أنها تغذية راجعة لمستوى الخدمة التي تقدمها الأجهزة الحكومية على تنوعها، وأن هذه التغذية الراجعة هي المصدر الأساس للتعرف على مكامن الخلل لإصلاحها، فهدف الجميع هو الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وتحسينها بصورة مستمرة.

يبقى القول إن إطلاق برامج إعلامية أمر لا غبار عليه، لكن لا يمكن أن يعول عليها لحل الشكاوى، وأن رصد وتتبع شكاوى المواطنين، ولاسيما فيما يتعلق بالقصور في الخدمات أمر يستحق أن يطلق من أجله نطاق وأن يخصص مركز اتصال لتلقي تلك الشكاوى، وفريق للعمل على حل تلك الشكاوى ثم العودة للمواطن بالحل، ففي ذلك تحقيق لرضا المواطن، والحفاظ على المال العام الذي ينفق للصرف على الأجهزة الحكومية، والسعي لرفع الاستفادة منها وتحسين أدائها، وليس كما قد يعتقد بعض المسئولين أن هناك من يعاديه ويستهدفه شخصياً.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

#الذوق_العام .. من وسم إلى مشروع وطني

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/13/article_848546.html

بندر بن عبد العزيز الضبعان

تزعجني رؤية بعض أفراد مجتمعنا متقدمين "ماديا" لكنهم متخلفون "سلوكيا"، مشاهد تتجلى في:عدم احترام النظام، انعدام اللباقة عند التعامل مع الآخرين، انعدام التخطيط والتنظيم في شؤون العمل والحياة (الفوضوية)، عدم احترام الوقت، النقد غير البناء (السلبية)، الفضول والتدخل في خصوصيات الآخرين، وإهمال متطلبات السلامة.

هناك أربعة عوامل تعزز الوعي، وترفع مستوى الذوق العام لدى الناس: التربية (الأسرة)، والتعليم (المدارس والجامعات)، والإعلام (بكل وسائله)، وفرض القانون (المؤسسات الحكومية). ضعف هذه العوامل أسهم في ترسخ التخلف السلوكي عند البعض (تدهور مستوى التعليم، ضعف التربية، انشغال الإعلام بقضايا ثانوية، تهاون بعض الجهات الحكومية في ممارسة دورها الرقابي).

بلد بكل هذه الإمكانات المادية، ماذا ينتظر أبناؤه لكي يتغيروا ثقافيا؟ والمقصود بالتغير الثقافي هنا، استبدال السلوكيات السلبية (المتخلفة) بسلوكيات إيجابية تعكس مستوى التحضر اللائق.

لذلك، يأتي التساؤل كيف يمكن إحداث تحول ثقافي لأفراد المجتمع؟ ومن يتحمل مسؤولية هذا التغيير؟ الحكومة؟ مؤسسات المجتمع المدني؟ الجامعات؟ المثقفون؟ هل ننتظر الآلاف المبتعثين كل عام للعودة إلى البلد لكي يحدث التغيير الكبير في السلوك؟ كم سيستغرق هذا التغيير؟ ولماذا ننتظر كل هذه السنوات لكي نتغير؟ ألا ندرك أن "الزمن" هو أثمن مورد للبشر، وإذا لم نبدأ "الآن" في التغيير، فإن أي لحظة تمر بعد "الآن" تأتي في الوقت الضائع؟

إن موجات "التغيير السلوكي" تبدأ صغيرة لكنها مع الوقت تتمدد حتى تصبح كموجات الـ "تسونامي" تغمر الجميع. هكذا بدأت إحدى المبادرات من المنطقة الشرقية من السعودية، مستعينة بموقع "تويتر" من خلال إنشاء وسم #الذوق_العام الذي يهدف إلى رصد الممارسات السلبية في المجتمع وتمس كل ما يخدش الذوق العام من رمي النفايات، وتواضع النظافة، وسوء استخدام الممتلكات العامة، وارتكاب المخالفات المرورية بجميع أصنافها وغير ذلك، مع طرح المقترحات (بالكلمات والصور) للحد من تلك الممارسات السلبية.

وقد تولى أحد أبناء المنطقة الشرقية المواطن/خالد الصفيان إطلاق مبادرة #الذوق_العام، وتحولت بمرور الوقت من مبادرة فردية إلى ظاهرة تفاعل معها عدد كبير من أفراد المجتمع، حيث شاركوا بـ 2500 تغريده خلال الأيام الثلاثة الأولى من إنشاء الوسم، وكان هذا التفاعل الإيجابي مصدر إلهام لتوسيع دائرة التأثير ونشر ثقافة الذوق العام بين جميع أفراد المجتمع.

ويروي لنا الصفيان أنه التقى ببعض الأقارب والأصدقاء لبحث كيفية البدء والانطلاقة المثلى لهذه الفكرة، وبدأ كل من حوله يتفاعل ويشجع ويساند حتى التقى بالمهندس محمد الدبل - رجل الأعمال والناشط الاجتماعي - الذي أخذ على عاتقه السعي وبذل كل ما في جهده لإيصال هذه الفكرة، والتوسع في نشرها، والعمل على تنظيمها بالشكل المناسب.

ذلك أن الارتقاء بالسلوكيات اليومية قادر على الارتقاء بأمة كاملة، وهذه كانت الرسالة الرئيسة في الفيلم القصير الذي أنتجه فريق العمل وبث في بداية أكتوبر 2013 في "يوتيوب" تحت مسمى #الذوق_العام نفسه، حيث دشن من خلاله فكرة الحملة، ملهما فيما بعد لظهور عدد متزايد من المواد المرئية الداعمة لمبدأ الذوق العام، حيث أخذ الناس في تحميلها على موقع "يوتيوب"، وتنوعت بين عرض آراء أصحاب الفكر والعلم والشخصيات البارزة، وبين استعراض عدة تطبيقات عملية لفكرة الذوق العام في عدد من المنشآت والمدارس ومؤسسات المجتمع.

ولم تأخذ المبادرة وقتا طويلا حتى حظيت بتبني أمير المنطقة الشرقية، الأمير سعود بن نايف، الذي حول الفكرة إلى "مشروع وطني" تكون انطلاقته من المنطقة الشرقية كلبنة أساسية وأولية، ليتاح بعد ذلك تعميم التجربة في مناطق أخرى من السعودية، حيث التقى سموه بفريق الحملة خلال احتفالية ذكرى اليوم الوطني، مرحبا بالمبادرة وداعما لها، مما شجع فريق العمل على التواصل مع جميع أطياف المجتمع - بالتنسيق مع إمارة المنطقة الشرقية - حيث عقدت الاجتماعات وورش العمل والزيارات التشاورية بغية تحقيق الأهداف المرجوة، وتم خلالها رصد العديد من التصرفات الإيجابية والسلبية على حدا سواء، وجرى تحليلها التحليل الدقيق، وطرح الحلول على المديين القصير والبعيد.

إننا نحتاج إلى العديد من المبادرات كالتي أطلقها الصفيان، بل نحتاج إلى تضافر عدد من الجهات الحكومية (من ضمنها: وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة والإعلام، الهيئة العامة للسياحة والآثار، هيئة حقوق الإنسان، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) تشترك جميعا في إطلاق حملة توعوية ضخمة تهدف إلى تغيير السلوكيات السلبية واتباع السلوكيات الإيجابية، من خلال وسائل الإعلام التقليدي والجديد بأسلوب جذاب وبناء يخلو من النمطية أو الوعظ.

فـ #الذوق_العام، كما يقول الصفيان ونحن نتفق معه، يعد لبنة أساسية في بناء الحضارات، ولهذا دعونا نبدأ بأنفسنا، وبالدائرة القريبة منا، وسنذهل عندما نرى المجتمع بأسره يتغير، فنحن قادرون على التغيير لكننا نحتاج إلى "الإرادة"، بدليل أننا فجأة "نتغير" عندما نسافر إلى الخارج!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يشارك في مؤتمر البرلمانات الإلكترونية العالمي في كوريا

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 رجب 1435هـ - 10 مايو 2014م
اضغط هنا

سيئول - «الحياة»
شارك مجلس الشورى في أعمال مؤتمر البرلمانات الإلكترونية العالمي 2014، الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الجمعية الوطنية الكورية (البرلمان)، واختتم أعماله اليوم في العاصمة الكورية سيئول. ورأس وفد مجلس الشورى مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد الحمد.
وناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام العديد من الموضوعات ذات العلاقة باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في البرلمانات؛ ومنها الدروس المستفادة حول دور تقنية المعلومات والاتصالات في جعل البرلمان أكثر انفتاحاً وسهل الوصول إليه؛ وسياسات الوصول إلى البيانات البرلمانية المفتوحة؛ والممارسات الجيدة في مجال إعادة استخدام البيانات البرلمانية؛ والإستراتيجيات الإعلامية في ضوء التطور التقني؛ وإعادة بناء المواقع الإلكترونية للبرلمانات على الشبكة العنكبوتيه؛ وإضافة قنوات إعلامية لاستراتيجية التواصل البرلماني.
كما ناقش المؤتمرون التخطيط الإستراتيجي لتقنية المعلومات والاتصالات في البرلمان؛ وخدمات وتطبيقات الجوال لأعضاء البرلمانات؛ والشراكة الفاعلة لبناء القدرات لتقنية المعلومات والاتصالات؛ والابتكارات البحثية والمكتبية؛ وحماية الاتصالات البرلمانية؛ وتأمين البيانات البرلمانية؛ والتعاون بين البرلمانيين على لغة الترميز القابلة للامتداد (XML).
وضم وفد مجلس الشورى مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات الدكتور هاني الزيد ومدير إدارة الوسائل السمعية والبصرية محمد المالك وعدد من الإداريين.
يذكر أن مؤتمر البرلمانات الالكترونية العالمي يعقد كل عامين؛ وهذا هو المؤتمر السادس؛ وكان عنوانه "الدروس المستفادة والآفاق المستقبلية" وركز على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في العمل البرلماني؛ وتطوير التمثيل الإلكتروني البرلماني من منظور تقني وسياسي؛ بالإضافة إلى عملية صنع القرارات والإشراف والفاعلية والانفتاح البرلماني.

النظر في 3.433 قضية خلال 6 أشهر

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
علمت «الحياة» أن الهيئة العامة للمحكمة العليا منعت تنفيذ أحكام قضائية تسمح لمتهمين مصابين بأمراض نفسية أو مدمنين بتقضية فترة محكومياتهم في مستشفى الأمل للصحة النفسية، بعد ملاحظتها استغلال حجة المرض النفسي لخروج كثير من الجناة من السجون. ويأتي القرار استناداً إلى الصلاحية الممنوحة للهيئة العامة للمحكمة العليا وفقاً للمادة (13) من نظام القضاء، وإلى برقية وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بنظر المحكمة العليا ودرس ما يصدر عن أحكام من بعض قضاة المحاكم على بعض المتهمين ممن يعانون الأمراض النفسية أو إدمان الكحول، تقضي

بأن يقضوا محكومياتهم في مستشفى الصحة النفسية. وأشارت مصادر عدلية إلى أن وزير العدل الدكتور محمد العيسى وجّه تعميماً قضائياً لاعتماد ما أقرته الهيئة العامة، مبينة أن التوجيه تضمّن التأكيد أن التوقيف أو السجن لا يتم إلا في الأماكن المخصصة لهما، وللقاضي، بناء على تقرير طبي من لجنة مختصة، الأمر بالإيداع في المستشفى المدة المحددة في التقرير الطبي، مع مراعاة ما سبق. وأفادت المصادر بأن الهيئة العامة أتاحت إذا اقتضى الأمر تمديد فترة الإيداع في مستشفى الصحة النفسية، لكن بأمر من حاكم القضية أو من يخلفه.

"الشؤون الاجتماعية": تناثر بطاقات الضمان "تصرف فردي"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أن ما تداولته بعض مواقع التواصل الاجتماعي حول تناثر بطاقات منتهية الصلاحية أو ملغاة لمستفيدين كان تصرفاً فردياً قام به بعض العاملين في مكتبين من مكاتب الضمان الاجتماعي.
وأوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان الاجتماعي محمد العقلا في بيان صحافي أمس، أن التصرف لا يعكس جهود 109 مكاتب للضمان الاجتماعي على مستوى المملكة، ولا نظامية ومهنية إجراءات أعمالها الفنية الخاصة بإتلاف تلك البطاقات، التي تتابعها الإدارة العامة للتدقيق والمراجعة في الوكالة، وهي الإدارة المختصة للمشاركة في لجنة التحقيق في هذا الموضوع.
وشدد العقلا على أن الإجراء من المكتبين كان خاطئاً، ويجري الآن اتخاذ اللازم حياله عبر التحقيق ومحاسبة المتسبب في هذا العمل، مؤكداً أن الأمر لن يلغي الجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون والعاملات، وما يقدمونه من خدمات للمستفيدين من برامج وكالة الضمان الاجتماعي.

"تربية الشرقية" تحقق في إجبار مدارس لطالباتها على البقاء تحت "لهيب الشمس" في "الفسح"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
اضغط هنا

الدمام – منيرة الهديب
انتقد أولياء أمور طلاب وطالبات قراراً أصدرته وزارة التربية والتعليم أخيراً، اعتمد تعدد الفسح في اليوم الدراسي، وأشاروا إلى أن الجوانب السلبية من القرار تظهر خلال فصل الصيف، إذ ترتفع درجة الحرارة ويصاحبها ارتفاع نسب الرطوبة. ووصفوا فصول المدارس خلال هذه الفترة بـ «الفرن». وذكروا أن عدداً من المدارس أجبرت طالباتها على قضاء أوقات الفسحة في الساحات الخارجية ، بحجة «المحافظة على نظافة المدرسة». فيما ذكرت إدارة التربية والتعليم في الشرقية آنها تحقق في الموضوع.

وقالت والدة إحدى الطالبات لـ «الحياة»: «إن قرار الفسح المتعددة الذي أقرّ أخيراً تحوّل إلى مصدر معاناة للطالبات، وبخاصة حين تتعامل إدارات المدارس مع الطالبات بكل قسوة، وتفرض نظاماً صارماً، بحرمانهن من قضاء وقت الفسحة في الصالة الداخلية المغلقة، وإجبارهن على الخروج للساحة الخارجية، تحت لهيب أشعة الشمس الحارقة، لافتة إلى أن ذلك «يتكرر أكثر من مرة في اليوم الدراسي، من دون مراعاة حالات الطالبات الصحية، والتفاوت بينهن في تحمل درجة الحرارة».

وأضافت أم الطالبة :»إن الوضع مأسوي، وبخاصة أن معلمات المدرسة وإداريات تنعمن ببرودة التكييف المركزي». وذكرت أنه «حتى عملية البيع والشراء تتم في هذه الأجواء، بعد أن أُغلقت النافذة الداخلية للمقصف، واقتصرت الإدارة على تفعيل النافذة الخارجية والبيع للطالبات منها». وما يفاقم المشكلة أن «تكييف بعض الأقسام فيه عطل منذ فترة طويلة».

وأكدت أن «الأمهات سبق أن شرحن معاناة الطالبات للإدارة ولم يتغير شيء»، مضيفة أن «وضع المدرسة ليس جديداً، بل تواصل على مدار أعوام بحجة المحافظة على نظافة المدرسة. علماً بأن المبنى شيدته «أرامكو السعودية»، التي وفرت للطالبات أفضل بيئة تربوية وتعليمية».

بدورها، أوضحت أخصائية أمراض الجلدية أن «الوقوف تحت أشعة الشمس مباشرة بين العاشرة صباحاً إلى الرابعة عصراً مُضرّ جداً، وبخاصة للأطفال». وقالت لـ «الحياة»: «علينا إبقاء الأطفال في الظل، وإبعادهم عن أشعة الشمس المباشرة، فالكثير يُعاني من آلام غير مُحددة، والتهابات الجهاز التنفسي العلوي المتكررة صيفاً وشتاءً، التي غالباً ما تنتج من تعرض الجسم المفاجئ لفرق شديد بين الحرارة المرتفعة والجو البارد، وبخاصة شديد البرودة في الأماكن المغلقة المُكيفة».

ونصحت بتجنب البقاء تحت أشعة الشمس «لتجنب اسمرار البشرة، أو الإصابة بحروق في الجلد، وظهور البقع والبثور على الجلد أو تقشيره، الذي قد يتسبب في الشيخوخة المبكرة والتجاعيد، إضافة إلى نقص مناعة البشرة ونمو أسرع لسرطان الجلد». وأضافت أن «التعرض لأشعة الشمس اليوم أكثر خطورة مما كان عليه منذ بضعة أعوام، نتيجة الانخفاض في كثافة طبقة الأوزون التي تلف الغلاف الجوي للأرض، وتعمل كمصفاة واقية تحمي الإنسان من ضرر الأشعة ما فوق البنفسجية»، داعية المدارس إلى «عدم إهمال وسائل التظليل من خلال الأشجار أو المظلات، التي توفر حماية تامة من أشعة الشمس، إذا لم تتوافر ساحات داخلية مغلقة».

وحول إجبار الطالبات على قضاء الفسحة في الساحات الخارجية، أكّد المتحدث باسم إدارة التربية والتعليم في المنطقة الشرقية خالد الحماد في تصريح إلى «الحياة»، أنه سيتم «التحقق من الموضوع، وفي حال ثبوت ذلك سيتم اتخاذ الإجراء النظامي في مثل هذه الحال، بالتنسيق مع الشركة أو الإدارة المختصة».

معاقبة 500 فتاة سعودية بسبب "السعودة الوهمية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م

اضغط هنا

الدمام - رحمة ذياب

علمت «الحياة» من مصدر مطلع أن وزارة العمل ضبطت العام الماضي، نحو 500 فتاة سعودية على مستوى المملكة يتعاونّ مع ملاك مؤسسات وشركات، تفادياً للوقوع في النطاق الأحمر، الذي يحاسب عليه برنامج نطاقات المطبق لتوطين الوظائف في المؤسسات والشركات، مؤكدة أنه «الأقل مقارنة بالأعوام التي سبقته»، فيما قام صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) بمعاقبتهن وحرمانهن من خدماته. (للمزيد)

وذكر المصدر لـ«الحياة» أن «الحالات التي ضبطت، تم تنفيذ عقوبة حرمانها من دعم صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) لمدة 3 أعوام، إضافة إلى عقوبات أخرى تمثلت في غرامات مالية على أصحاب المؤسسات، وإنذار بعضها بالإغلاق في حال الاستمرار في ذلك. وأضاف أن «هذا العدد هو لوظائف نسائية فقط، وهو الأقل مقارنة بالأعوام الخمسة الأخيرة التي سبقته، وأن السعودة الوهمية تكثر في وظائف الذكور أضعاف النساء».

توصيات بتشكيل لجنة دائمة للتعامل مع مخاطر الآبار الارتوازية في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 10 رجب 1435هـ - 9 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/934318

الرياض- نايف ال زاحم

أوصى المشاركون في أعمال ورشة عمل "مخاطر الآبار الارتوازية تحديات وحلول" والتي نظمتها المديرية العامة للدفاع المدني ممثلة في الإدارة العامة للإطفاء والإنقاذ وشؤون العمليات بمقر المديرية بمدينة الرياض على مدى ثلاثة أيام بمشاركة ممثلين من وزارة المياه والكهرباء ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وهيئة المساحة الجيولوجية وعدد من الشركات المتخصصة في أعمال حفر الآبار والأنفاق، بضرورة تفعيل مهام اللجان المحلية المعنية بمعالجة أوضاع الآبار المهملة والمهجورة في جميع مناطق ومحافظات المملكة وللحد من خطورتها وسن التشريعات والأنظمة التي تخول لوزارة المياه والكهرباء بتصحيح أوضاع الآبار الارتوازية ومعالجة مخاطرها بالطرق الملائمة، باعتبارها الجهة المعنية بذلك ووضع العقوبات والمتطلبات التي تلزم ملاك الآبار بالإجراءات اللازمة التي تفي بسلامة الآبار وتحديد المسؤولية الجنائية ومعالجة المخاطر الحالية والفورية لها.

وتضمنت توصيات الورشة والتي أعلنت في ختام أعمالها أمس باستمرار جهود الدفاع المدني المبذولة مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ومراكز الأبحاث المحلية والعالمية والشركات والجهات الأكاديمية والعلمية لابتكار وتصنيع جهاز آلي يستخدم لأعمال الإنقاذ في حوادث الآبار الارتوازية واستخراج المحتجزين من خلال الفوهة الأساسية للبئر، والعمل على تصميم وتصنيع أجهزة ومعدات ذات تقنيات متطورة لسحب الأتربة والصخور والأنقاض والمياه الملوثة والتي تعيق أعمال الإنقاذ في حوادث الآبار الارتوازية.

وأشاد المشاركون في أعمال الورشة بفرق الإنقاذ التخصصية القائمة بالمناطق مطالبين بالعمل على التوسع في انتشارها وتوفير ما يلزمها من الآليات والمعدات والتجهيزات التخصصية وتدريب أعضاء هذه الفرق عبر دورات تدريبية متقدمة في هذا المجال وإيجاد المشبهات التدريبية للتعامل مع حوادث الآبار الارتوازية في جميع معاهد ومراكز التدريب .

واقترح المشاركون في أعمال الورشة استحداث مراكز أبحاث للإنقاذ يعمل على تطوير أساليب والأجهزة المستخدمة في أعمال الإنقاذ ومنها في حوادث الآبار وإيجاد كرسي بحثي بإحدى الجامعات حول أعمال الإنقاذ وأعمال الدفاع المدني بصفة عامة ، وبحث إنشاء قاعدة معلومات وطنية شاملة للآبار بشتى أنواعها وإيجاد التنظيمات اللازمة للجهات التي تعمل على تنفيذ هذه الابتكارات ودعمها مادياً.

وشملت التوصيات توصية بتشكيل لجنة دائمة تضم كافة الجهات ذات العلاقة مثل شركة ارامكو السعودية وهيئة المساحة الجيولوجية وشركة معادن ووزارة المياه والكهرباء ووزارة الزراعة والدفاع المدني لدعم دور الشراكة في تقديم الاستشارات الفنية في التعامل مع مخاطر الآبار الارتوازية والحوادث التي قد تقع فيها في مختلف مناطق المملكة مع إمكانية الاستعانة بأي جهة حكومية أو أهلية يمكن الرجوع إليها عند الرغبة في الحصول على المعلومات الخاصة بالآبار والتنسيق في ذلك مع وزارة المياه والكهرباء والزراعة في هذا الشأن، وتطوير إجراءات العمل للتعامل مع حوادث الآبار الارتوازية بناء على الدروس المستفادة المستخلصة من الحوادث السابقة وما تم طرحه من خلال فعاليات الورشة والمعرض المصاحب من تقنيات مبتكرة وأوراق عمل يتم الاسترشاد بها قبل الفرق والوحدات الميدانية في التعامل مع حوادث الآبار .

تقرير يؤكد الانحياز للأجانب على حسابهم وضياع فرص السعودة بسبب "المستعارة"

الشورى يطالب بخطة لتوطين وظائف الطيارين والتخلص من الطائرات المستأجرة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 10 رجب 1435هـ - 9 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/934175

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

اقتنعت لجنة النقل بمجلس الشورى بأهمية توطين وظائف الطيارين وتحسين أوضاعهم الوظيفية، وأخذت بمضمون توصية قدمها عضو اللجنة التعليمية الدكتور عبدالله حمود الحربي، لكنها أجرت عليه تعديلاً صياغياً فنصت على تقديم المؤسسة "السعودية" خطة زمنية لتوطين وظائف الطيارين والعمل على تحسين الأوضاع الوظيفية لهم ولمساعدي قائدي الطائرات والملاحين من ترقيات وامتيازات مشجعة.

خفض تدريجي للدعم الحكومي لوقود طائرات «السعودية» وإيقافه بعد ثلاث سنوات

العضو الحربي كان قد أثار في مداخلة على تقرير"الخطوط" السنوي الأخير قضية الحرمان من الترقية للطيارين السعوديين الذين أكملوا متطلباتها وإعطاء الفرصة للطيارين الأجانب، وحرمانهم من الترقية إلى طائرات أكبر وإشغال الوظائف التي كان من الممكن توظيف طيارين مبتدئين عليها.

د. عبدالله الحربي

وأشار الحربي إلى صرف مبالغ طائلة وجهد ووقت على تدريب طيارين أجانب قد تصل مدة تأهليهم للسنة فيكتسبون الخبرة والتأهيل بأموال الخطوط السعودية وبأيدي كوادرها ثم يغادروها إلى شركات أخرى دون أدنى اشتراطات.

وأكد الحربي انخفاض الروح المعنوية للطيارين السعوديين وإحساسهم بالظلم وإعطاء استحقاقهم من الترقيات والمميزات المالية والمعنوية لطيارين أجانب وقال، "الطيار السعودي يفوق الأجنبي معرفة ومهارة".

وتبنت لجنة النقل في توصياتها النهائية على تقرير "السعودية"، توصية جديدة لوضع خطة زمنية قصيرة المدى للتخلص من الطائرات المستأجرة، اقترحها العضو المهندس محمد حامد النقادي وأوضح في مسوغاته إساءة حوادث الطائرات المستأجرة إلى سمعة الخطوط السعودية ويمتد ذلك إلى الإساءة لاسم المملكة، كما رأى إمكانية بناء أسطول بطائرات جديدة بتكاليف الاستئجار على المدى القصير والمتوسط، إضافة إلى أن إيقاف استئجار الطائرات ينتج عنه إيجاد وظائف للسعوديين بدلاً من ملاحي طائرات الدول التي يتم الاستئجار منها.

ورفضت لجنة النقل توصيات لبعض الأعضاء على تقرير "الخطوط الجوية" من أبرزها المطالبة بإجراء خفض تدريجي للدعم الحكومي لوقود طائرات "السعودية" على أن يتوقف الدعم خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، يتم بعدها تحرير أسعار التذاكر الداخلية وتسيير رحلات الخطوط بأسلوب تجاري.

م. محمد النقادي

وحسب تقرير اللجنة فصاحب التوصية المهندس محمد النقادي سيقدمها بعد الاستماع لوجهة نظر اللجنة على ملاحظات الأعضاء على التقرير السنوي للخطوط الجوية يوم الاثنين المقبل.

وكان المجلس قد ناقش تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للخطوط السعودية للعام المالي 1434-33 وثلاث توصيات تحث المؤسسة على استطلاع الرأي عن طريق جهة وطنية متخصصة للاستفادة منها في رفع مستوى الخدمة ورضا المسافرين وتضمين التقارير معلومات مفصلة عن برنامج التخصيص تشمل البرنامج الزمني للانتهاء من تخصيص شركة النقل الجوي، والتعجيل في تخصيص حساب إلكتروني خاص لكل مستفيد في القطاعين

الحكومي والخاص، يشمل رصيد التذاكر والرصيد المالي يمكن التحويل منه وإليه وبما يحقق تطوير وشمولية الخدمات الإلكترونية.

عبر 12 دورة نظمتها لجنة تراحم عسير في سجون المحافظات

دورة حاسب آلي من نصيب 90 نزيلاً في سجون عسير

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 10 رجب 1435هـ - 9 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/934198

أبها - مريم الجابر

نظمت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) بمنطقة عسير وبالتعاون مع مركز الخليج للتدريب والتعليم دورة في مجال الحاسب الآلي في سجون محافظات المنطقة والتي استمرت قرابة الثلاثين يوماً استفاد منها ما يزيد عن 90 نزيلا من فئات عمرية مختلفة، وحظي جميعهم بشهادات في الدورات المجتازة.

وقد بدأت الدورة ضمن فعاليات برامج التدريب لنزلاء السجون بإشراف مركز الخليج للتدريب والتعليم والذي تعاقدت معه لجنة تراحم عسير لإقامة دورات تدريبية في الحاسب الآلي سنوياً لنزلاء السجون حيث تتاح الفرصة لكافة النزلاء بالتسجيل في الدورات المقدمة وحجز مقاعد لهم والإشراف على تدريبهم طوال الفترة المقدمة.

وقد حظيت سجون محافظات شرق مدينة أبها بالنصيب الأكبر من المقاعد التدريبية مما يدل على حرص النزلاء في كسب تلك الدورات التدريبية والتأهيلية، حيث بلغ عدد المتدربين في سجن محافظة خميس مشيط 20 متدربا و15 متدربا في سجن محافظة سراة عبيدة و15 متدربا في سجن محافظة تثليث.

كما بلغ عدد المتدربين في سجن محافظة المجاردة 20 متدربا و15 متدربا في سجن محافظة رجال المع بالإضافة ل 9 متدربين في سجن محافظة النماص.

من جانبه أكد رئيس اللجنة المهند / سعد بن سعيد المبطي، أن اللجنة تحرص وبشكل كبير على البرامج التدريبية خصوصاً لنزلاء السجون مبيناً أن تلك الدورات والبرامج التدريبية والتأهيلية تكون بعد الله تعالى مصدر كسب للمفرج عنه لوظيفة ملائمة تلبي احتياجاته المعيشية. كما ذكر بأن اللجنة في صدد ابتكار برامج تأهيلية مساندة سيتم الإعلان عنها قريباً.

كما استقبلت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) بمنطقة عسير تبرعات غذائية من شركة المراعي من منتجات الألبان. حيث قدم المدير التنفيذي للجنة خالص شكره وتقديره للمسؤولين بشركة المراعي لما يقدمونه في خدمة الجهات الخيرية ومراعاة احتياجاتهم المادية مؤكداً بأن تلك البادرة معهودة من قبل الشركة والتي اعتادت على الدعم بسخاء وعطاء، كما ذكر الزامل بأن اللجنة ستنتقل للمرحلة الثالثة من دعم المواد الغذائية ابتداء من شهر شعبان لهذا العام داعياً كافة المستفيدين من أسر السجناء بمراجعة اللجنة لاستلام المواد الغذائية والعينية حسب البرنامج المقرر كما دعا كافة المستفيدين ممن لم يسبق لهم مراجعة اللجنة لفترة طويلة بسرعة حضورهم لتحديث بياناتهم، وقدم دعوة لكافة اسر السجناء غير المدرجين في برامج اللجنة ممن تنطبق عليهم الشروط بسرعة الحضور والتقديم.

تنظم أعمال كتاب الضبط والسجل والباحثين وغيرهم

وزير العدل يصدر قرار اللائحة المنظمة لأعمال أعوان القضاة

المصدر: جريدة الرياض السبت 11 رجب 1435هـ - 10 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/934368

الرياض - اسامة الجمعان

أصدر وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى قرار لائحة أعوان القضاء بين فيها القواعد والإجراءات المنظمة لأعمال أعوان القضاة، وتعميم اللائحة على كافة الجهات المختصة لاعتمادها.

ونصت المادة 81 من نظام القضاء نصت على (تصدر لائحة اعوان القضاة بقرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع رئيس مجلس الاعلى للقضاء تبين القواعد والإجراءات المنظمة لأعمال أعوان القضاء).

وعلمت (الرياض) أن لائحة أعوان القضاة التي أصدرتها الوزارة أكدت في حال مباشرة أعوان القضاء بعمل يخصهم أو يخص أزواجهم أو بأقربهم أو بأصهارهم أو أقارب زوجاتهم حتى الدرجة الرابعة فإن العمل يعد باطلاً ويسري المنع على جميع أعمال أعوان القضاء ولو لم تشتمل على خصومة فيما يخصهم أو أصولهم أو فروعهم أو أزواجهم.

حيث نصت في المادة السادسة من اللائحة على أنه لا يجوز لأعوان القضاء أن يباشروا عملاً يدخل في حدود وظائفهم في الدعاوى أو طلبات الاستحكام الخاصة بهم أو بأزواجهم أو بأقربهم أو بأصهارهم أو بأقارب زوجاتهم حتى الدرجة الرابعة وكذلك الانهاءات الأخرى إذا اشتملت على خصومة وإلا كان العمل باطلاً.

كما نصت ذات المادة في فقرتها الثانية على أنه اذا قام أحد أعوان القضاء بعمل يخص أقاربهم المذكورين في الفقرة الأولى فيجب عليه التنحي ويخبر مرجعه المباشر بالتنحي مع ذكر السبب ولا يقبل التنحي إلا بالكتابة والتوقيع، وفي حال عدم التنحي يحق للخصم رفع طلب برد معاون القضاء قبل تقديم أي طلب ودفاع في القضية وإلا سقط حقه ويقدم الطلب الى رئيس الدائرة أو من يقوم مقامة.

وأكدت اللائحة أنه يجب على الرئيس تنحيه من يجب رده خلال 4 أيام من تقديم الطلب أو رفضه في ذات المدة ويعد القرار قراراً نهائياً.

ونظمت اللائحة إنجاز الأعمال الموكلة لأعوان القضاء وعدم السماح بتأخيرها وفي حال صدور التأخير غير المبرر فيتعامل معه وفقاً لنظام تأديب الموظفين.

وذكرت اللائحة أنه يحظر على أعوان القضاء نشر أي كتابة أو تصريح في الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة، وكذلك يحظر عليهم المشاركة في المزايدات المتعلقة بالأشياء المكلفين ببيعها او استعمال سلطة وظائفهم ونفوذهم في مصالحهم الخاصة.

هذا ونظمت اللائحة الإجراءات المنظمة لأعمال كتاب الضبط وأعمال كتاب السجل وأعمال الباحثين والمحضرين والمترجمين والخبراء وأمناء السر وعليه نصت المادة العاشرة من اللائحة على أنه يحظر على كاتب الضبط تلقين أحد الخصوم أو الشهود أو غيرهم أو التعبير عن أحدهم بما لا يفيده أو تغيير أقواله أو تدوين إفادته في الضبط في حال غياب الدائرة أو عدم أمرها بذلك، أو التصحيح في الضبط بدون أمر الدائرة.

رئيس مركز القانون السعودي ل "الرياض": لا تحقيق إلا بوجود المحامي.. وللمتهم حق الصمت

الإجراءات الجزائية: 5 أيام فقط لتوقيف المتهم وستة أشهر أقصى مدة للتوقيف الاحتياطي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/934634

الرياض - أبكر الشريف

حدد نظام الإجراءات الجزائية الجديد خمسة ايام فقط لتوقيف المتهم تبدأ من تاريخ القبض عليه، فيما قنن فترة الحبس الاحتياطي إلى ستة أشهر كأقصى حد. فيما قال رئيس مركز القانون السعودي للتدريب بجدة ماجد قاروب ل"الرياض" إن للموقوف حق التزام الصمت حين القبض عليه، ولا يتحدث إلا بوجود محاميه.

واكد النظام انه إذا تبيّن بعد استجواب المتهم أو في حالة هروبه، أن الأدلة كافية ضده في جريمة كبيرة، أو كانت مصلحة التحقيق تستوجب توقيفه لمنعه من الهرب أو من التأثير في سير التحقيق، فعلى المحقق إصدار أمر بتوقيفه مدة لا تزيد على خمسة أيام من تاريخ القبض عليه.

وينتهي التوقيف بمضي خمسة أيام، إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف، فيجب قبل انقضائها أن يقوم بعرض الأوراق على رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بالمنطقة، ليصدر أمراً بتمديد مدة التوقيف مدة أو مدّداً متعاقبة، على ألا تزيد في مجموعها على أربعين يوماً من تاريخ القبض عليه أو الإفراج عن المتهم. وفي الحالات التي تتطلب التوقيف مدة أطول، يرفع الأمر إلى رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام ليصدر أمره بالتمديد لمدة أو لمدّد متعاقبة لا تزيد أيّ منها على ثلاثين يوماً، ولا يزيد مجموعها على ستة أشهر من تاريخ القبض على المتهم، يتعيّن بعدها مباشرة إحالته إلى المحكمة المختصة أو الإفراج عنه.

ويجب عند توقيف المتهم أن يسلّم أصل أمر التوقيف لمأمور دار التوقيف بعد توقيعه على صورة هذا الأمر بالتسلّم، ويبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو توقيفه، ويكون له حق الاتصال بمن يراه لإبلاغه، ويكون ذلك تحت رقابة رجل الضبط الجنائي.

.

برنامج "كفء" سيحد من استغلال المكفوفين

العمل تطرح مسودة برنامج "مكافحة التوطين الوهمي"..

ومشاركة المجتمع في مسودة القرار

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/934653

الرياض - أسمهان الغامدي

عمدت بعض المؤسسات والقطاعات الخاصة على استغلال ذوي الاحتياجات الخاصة في السعودة الوهمية دون التوظيف الفعلي لهم، مما جعل جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض.. "كفيف" تتحرك لتبادر بإطلاق برنامج كفيف "كفء" تحت إشراف وزارة العمل، بهدف حصر عدد المكفوفين والمكفوفات القادرين على العمل وطالبي الوظائف مع عدد الوظائف المتاحة التي تتناسب وقدرات المكفوفين والمكفوفات، ووضعها على موقع إلكتروني لتمكن الكفيف من تقديم طلب الوظيفة وتتم متابعة الإجراءات من خلال قانونيين ليتمتع الكفيف بكافة حقوقه وواجباته حسب نظام العمل والعمال، كما ستشرف وزارة العمل على المشروع وتقوم بمتابعة التوظيف وتنفيذه ومحاسبة الشركات المقصرة ووضع العقوبات اللازمة.

كشف هذا ل"الرياض" مدير العلاقات العامة والإعلام بكفيف خالد الناجم وقال: للأسف حتى الآن لم يتم التوظيف الفعلي إلا لكفيفتين وقد تم توفير أجهزة ناطقة لهن وتدريبهن وتمت الاستفادة من خدماتهن وإمكانياتهن، والبقية تم توظيفهن فعلياً دون الاستفادة من إمكانياتهن الحقيقة وإعطاء المكفوفين والمكفوفات الموظفين بشكل وهمي رواتب منخفضة تتراوح ما بين 2000 – 3000 ريال.

وكيل وزارة العمل ل«الرياض»: سجن 5 أعوم للمزور.. والغرامات تصل إلى 10 ملايين ريال لمن يوظف وهمياً

من جهة أخرى أضاف مدير عام الجمعية محمد الشويمان أن توظيف المعاقين بصرياً من الجنسين لمجرد رفع نسبة السعودة، ودون مطالبتهم بعمل، الذي تقوم به الكثير من الشركات اليوم، هو إساءة كبيرة لهذه الفئة، كما أن ذوي الإعاقة البصرية لديهم من القدرات والاستعداد للتأهيل، ما يمكنهم من الالتحاق بالكثير من التخصصات العلمية، وأداء الكثير من المهام الوظيفية، خاصة في ظل المنجزات التقنية الحديثة التي مكنتهم من أداء الكثير من مهامهم الحياتية باستقلالية تامة.

وزاد الشويمان أن التوظيف الوهمي لهذه الفئة لمجرد رفع نسبة السعودية، يكرس الأفكار المغلوطة التي يحملها عدد من أفراد المجتمع، بأنهم فئة عاجزة ومعتمدة دائماً على الشفقة والإحسان. لافتاً إلى أن مثل هذا الشكل من التوظيف قد يكون حلاً للفئات التي ليس لدينا حتى الآن بيئات عمل ولا وظائف مناسبة لهم، كأصحاب الإعاقات الذهنية.

د. عبدالله أبو اثنين

وأكد وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبو اثنين ل" الرياض" أن الوزارة وفروعها المختلفة تلقت عدداً من البلاغات والشكاوى التي تنطوي على حالات توظيف وهمي لأفراد استغلت أسماؤهم لزيادة نطاق السعودة كتوظيف وهمي لهم، إضافة إلى ما يردهم من حالات يتم ضبطها من قبل مفتشي المؤسسات الشقيقة في هذا السياق، كما أتاحت للمواطنين عبر مواقعها الإلكترونية إمكانية الاستفسار عما إن كان مقيدا كعامل في سجلات وزارة العمل ضمن منشآت القطاع الخاص العاملة بالسوق السعودي.

وحول ما تعمد إليه بعض المؤسسات إلى توظيف "المكفوفين" وذوي الاحتياجات الخاصة بهدف زيادة نطاق السعودة دون توظيف فعلي لهم أبان د.أبو اثنين أن الوزارة جرمت هذا الفعل وأدرجته ضمن العقوبات الواردة في نظام مكافحة التزوير والتي تصل إلى السجن من سنة إلى خمس سنوات والغرامة المالية التي قد تصل إلى عشرة ملايين ريال، وكذلك العقوبات الواردة في نظام العمل والعقوبات الواردة في نظام التأمينات الاجتماعية، إلى جانب إعادة حساب نسب التوطين، والتي يترتب عليها تحديد النطاق الحقيقي لصاحب العمل.

الشويمان: توظيف المعاقين بصرياً لمجرد رفع نسبة السعودة.. إساءة كبيرة لهذه الفئة
الناجم: مؤسسات تستغل المكفوفين في زيادة نطاق السعودة.. ولم يتم التوظيف الفعلي إلا لمكفوفتين
كما أن وزارة العمل تتخذ عدداً من الإجراءات تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 19157 وتاريخ 1434/5/21ه بشأن التنظيمات الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 50 وتاريخ 1415/4/21ه والتي تضمنت حزمة من العقوبات والمخالفات للمخالفين والتي تشمل: وقف الموافقة على طلبات الاستقدام التي تقدم من صاحب العمل. ووقف طلبات نقل الخدمات أو تجديد إقامة العاملين لدى صاحب العمل. وحرمان صاحب العمل من الدخول في المناقصات الحكومية. وحرمان صاحب العمل من القروض. وحرمان صاحب العمل من الإعانات التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص.
وأشار إلى أن الوزارة طرحت خلال الأشهر الماضية أسوة بجميع مشاريع قراراتها مسودة لبرنامج "مكافحة التوطين الوهمي"، في بوابة معاً www.ma3an.gov.sa، بهدف المشاركة المجتمعية في تحسين مسودة القرار، ويجري حاليا اعتماد إجراءات البرنامج، بعد إغلاق باب المشاركة في تحسينه.
بالإضافة إلى أن وزارة العمل بالشراكة مع المؤسسات الشقيقة الأخرى تمارس دورها في الرقابة على حقيقة توطين الوظائف ومحاربة التوطين الوهمي وذلك من خلال الزيارات التفتيشية التي ينفذها مفتشو وزارة العمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للحد من حالات التوطين الوهمي.
وعاد ليؤكد أنه سبق ان صدر قرار وزارة العمل رقم 4093 وتاريخ 1429/11/17ه الإلحاقي للقرار الوزاري رقم 1838 وتاريخ 1425/8/27ه المتضمن إدراج بعض الأفعال تحت مسمى السعودة الوهمية ومنها: تسجيل ذوي الاحتياجات الخاصة لدى المنشأة دون أن يتم تأهيلهم مهنيا، تسجيل ذوي الاحتياجات الخاصة دون إسناد أي عمل فعلي يتناسب مع مؤهلاتهم ونسبة إعاقتهم، تسجيل ذوي الاحتياجات الخاصة لدى منشأه بمهنة غير مدرجة ضمن أنشطتها، تسجيل ذوي الاحتياجات الخاصة شديدي الإعاقة والذين تمنعهم إعاقتهم من القيام بأي من الأعمال المدرجة ضمن نشاط المنشأة.
وزاد د.أبو اثنين أن الوزارة تحرص على الرقابة المستمرة على المنشآت لتلافي التوظيف الوهمي، حيث تعمل وزارة العمل ضمن التزامها بتوفير فرص العمل اللائقة والمستدامة للشباب السعودي، إلى تطبيق إجراءات تؤسس لسوق عمل واعد بأطر احترافية تتصدى لكثير من الممارسات الخاطئة في سوق العمل ومنها التوطين الوهمي وذلك وفقاً للتشريعات الداخلية والدولية المنظمة لهذا الشأن، كما تعمل الوزارة بشكل مستمر على تحديث تنظيماتها وإجراءاتها للحد من الممارسات الخاطئة وغير النظامية في سوق العمل.
كما أتاحت للمواطنين عبر مواقعها الإلكترونية الاستفسار عما إن كان مقيداً كعامل في سجلات وزارة العمل ضمن منشآت القطاع الخاص العامل بالسوق السعودي، ومن هذا المنطلق تهيب وزارة العمل بالمواطنين إلى الإبلاغ فوراً لأحد فروع وزارة العمل ان ظهر انه تم استغلال اسم أي من المواطنين للعمل لدى منشأة بخلاف الحقيقة.

2757 موقوفاً في سجون المباحث العامة.. بينهم 423 وافداً

اليمنيون النسبة الأكبر.. وموقوفو تركيا وإيران الأقل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 10 رجب 1435هـ - 9 مايو 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
كشفت وزارة الداخلية عن أن عدد الموقوفين في سجون المباحث العامة حتى السادس من رجب الجاري وصل إلى 2757 موقوفًا، منهم 2334 سعوديًّا، والبقية من جنسيات أخرى مختلفة.

وقالت الوزارة إن عدد الموقوفين اليمنين بلغ 190 موقوفًا، و56 سوريًّا، و35 باكستانيًّا، و22 مصريًّا، و20 تشاديًّا، و10 فلسطينين، و8 أردنيين، و5 هنود، و5 عراقيين، و5 سودانيين، و4 أفغانيين، و4 من الصومال، و3 من كل من البحرين، ولبنان، ونيجريا، و3 من مجهولي الهوية، وواحد من كل من قطر، إيران، بنجلاديش، إثيوبيا، تركيا.
تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية دأبت على الإعلان عن أعداد الموقوفين على «نافذة تواصل»، وهي إحدى الخدمات الإلكترونية التي تقدمها وزارة الداخلية لخدمة الموقوفين وذويهم. كما أن الإعلان عن عدد الموقوفين يأتي ضمن الشفافية المطلقة لوزارة الداخلية.

تربويون: تطبيق نظام البصمة سيحقق العدل بين المعلمين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
اضغط هنا

محمد بن عبيد – الجبيل
أبدى عدد من العاملين في الميدان التربوي تأييدهم للقرار، الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم، وينص على تطبيق نظام (البصمة الإلكترونية) لتسجيل حضور وانصراف العاملين في الميدان التربوي بداية من موظفي الوزارة وانتهاء بالمدارس خلال أقل من سنة، حيث ألقى القرار بظلاله على نقاشات المعلمين والتربويين فانقسموا ما بين مؤيد ومعارض للقرار، (المدينة) قامت بجولة على بعض المدارس واستطلعت آراء العاملين في الميدان التربوي من مديري مدارس ومعلمين وإداريين، حيث عبروا عن رأيهم في القرار والفائدة منه وأبدوا ملاحظاتهم واقتراحاتهم حوله.
سعيد الزهراني (قائد تربوي) يقول: هذا القرار يعتبر من القرارات، التي يتم فيها استثمار التقنية الحديثة في تنظيم العمل التربوي فعند تطبيقه سيتحقق العدل بين الموظفين، كما سيحد من التأخير الصباحي والذي تعاني منه الكثير من المدارس للأسف الشديد، كما سيساهم في تنظيم العمل الإداري في المدرسة ويقدم لنا تقارير وإحصائيات دقيقة نستطيع استخدامها في تطوير العمل التربوي، بالإضافة إلى كونه يسهّل الوصول إلى بيانات المعلم ويقدم تقريرا مفصلا حول أداء المعلم من حيث الحضور والغياب والتأخر، وهذا من شأنه خدمة مديري المدارس الكبيرة، والتي تحتوي على أعداد كبيرة من الموظفين.
أما سعود الشمري (معلم) فقد أبدى ترحيبه بالقرار وقال: نحن المعلمين نرحب بمثل هذه الخطوة من الوزارة، ولكننا نتخوّف من الأضرار الصحية، التي تخلّفها أجهزة البصمة في مستخدميها فقد أثبتت الدراسات والبحوث الطبية أن لها أضرارا صحية جسيمة كأمراض السرطان والأمراض الجلدية، التي تساهم في نقل الجراثيم البكتيرية بين الموظفين واقترح استبدالها بالبطاقات الممغنطة، والتي ستؤدي نفس دور البصمة وتحمي المعلمين من الإصابة بهذه الأمراض.
المعلم صويلح الحربي أبدى تأييده التام للقرار وقال: مثل هذه التقنية ستساهم في ضبط وتحقيق النظام داخل المدارس وأنا أعارض من يقول بأن تطبيق الوزارة لنظام البصمة فيه تخوين للمعلم المؤتمن على الأجيال، حيث سيكون النظام معزّزًا ومطوّرًا لنظام تسجيل الحضور والانصراف القديم فلماذا يتحسس البعض منه إذا كان محقًا بأنه منضبط وملتزم بالدوام في وقته.
وأضاف: القرار سيحقق العدالة بين المعلمين فلن يكون فيه محاباة لمعلم دون آخر أو لموظف دون آخر وسيأخذ كل معلم حقه في درجة الأداء الوظيفي، والتي تؤثر بشكل كبير على موقع المعلم في حركة النقل الخارجي.
أما فهد الشمري ومشاري العتيبي، وسعد المنتشري، فقد أبدوا تأييدهم لتطبيق النظام شريطة ألا يؤثر جهاز البصمة على صحتهم، وطالبوا وزارة التربية والتعليم بانتقاء أجود أنواع الأجهزة والتأكد من عدم وجود أضرار تخلّفها هذه الأجهزة على صحة المعلمين والموظفين.
(المدينة) التقت بالإداري حبيب المرهون، والذي يعمل في إحدى المدارس ويقوم بتسجيل ورصد حضور وانصراف المعلمين عن رأيه في نظام البصمة فقال: لو تم تطبيق النظام باحترافية تامة فإنه سيرتقي بالأداء داخل المدراس، ولكن ذلك يعود إلى أمانة المعلم فإن أراد الاحتيال على النظام فإنه يستطيع بحيث يأتي صباحًا ثم يضع بصمته ويذهب حيثما يريد ولن يحاسبه أحد ولكن ذلك يعود إلى أمانة ونزاهة المعلمين.

وتمنى أن يتم تطبيق النظام بجودة عالية واحترافية تامّة بعيدًا عن تدخل العنصر البشري ليحقق النظام أهدافه المرجوة منه.

الاجتماعية تبرر الإتلاف العشوائي لبطاقات الضمان بحداثة المكتب والموظفين الجدد

العقلا يوجه بتشكيل لجنة من 4 أعضاء للتحقيق فى شبهة الإهمال.. اليوم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
اضغط هنا

تركي القحطاني - جدة
كشف الناطق الإعلامي بفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أحمد الغامدي لـ»المدينة» بأن مستندات بطاقات الأحوال الرسمية والأوراق التى تخص مستفيدي الضمان الاجتماعي والتى ظهرت مؤخرًا على مواقع التواصل الاجتماعي وهي ملقاة على الأرض بجانب كوبري الميت بجدة ماهي إلا بطاقات منتهية الصلاحية منذ 7 أشهر وتم إتلافها بطريقة غير نظامية، وعزا الغامدي عشوائية الإتلاف إلى حداثة المكتب وعدم إلمام الموظفين الجدد بالآليات المتبعة.

الإتلاف النظامي
وأشار الغامدي إلى أن طريقة الإتلاف النظامية التي تتبعها جميع فروع مكاتب الضمان الاجتماعي بكافة المناطق تتم عبر كتابة بياناتها في محضر وتخرم البطاقات وترفع إلى الإدارة العامة في وزارة الشؤون الاجتماعية وتتلف بموجب محضر وهناك لجنة دائمة تشرف على طريقة الإتلاف مشيرًا إلى أن المكتب الذي قام بإتلاف المستندات هو مكتب جديد ويعمل به (موظفون جدد)؛ ليس لهم الخبرة الكافية في أنظمة وطريقة الإتلاف.

لجنة للتحقيق
وأضاف الغامدي أن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية محمد العقلا وجه بتشكيل لجنة يشرف عليها كل من (مدير عام المراجعة والتدقيق في وكالة الضمان الاجتماعي ومديرة عام الإشراف على مكاتب الضمان الاجتماعي النسوي ومدير عام الضمان الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة ومدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة) للتحقيق مع مكتب الضمان الاجتماعي الذي قام بإتلاف مستندات تخص مستفيدي الضمان الاجتماعي وسيبدأ التحقيق من اليوم (الأحد). ونوه الغامدي بأن كون مكتب الضمان الاجتماعي جديدًا لا يمنع من تطبيق أنظمة وزارة الشؤون الاجتماعية للوائح العقوبات لتطبيقها عليهم. وأبان الغامدي في تصريحه بأنه في حال انتهت صلاحية بطاقات الضمان الاجتماعي من المستفيدين يتم تجديدها تلقائيًا وعلى المستفيدين فقط تسليم البطاقات القديمة (المنتهية) إلى مكتب الضمان الاجتماعي بالإدارة التي تتبع للمستفيد.

إهمال واضح
من جهته أكد الماحمي والمستشار القانوني مراد الصبيح بأنه في حال التوثق من أن هذه البطاقات منتهية الصلاحية ولا يوجد بها أرصدة فإن الخطأ يكمن في عدم إتلاف المكتب للبطاقات بالطريقة النظامية حسب المتبع عليها دائمًا مشيرًا إلى

أن هذه الأخطاء تشير إلى الإهمال في تطبيق الأنظمة من قبل الموظفين في مكتب الضمان ويجب مساءلتهم والتحقيق معهم. وأضاف الصبيح أن هناك خطأ أكبر من عملية الإتلاف غير النظامية وهو رمي صور لهويات وأرقام المستفيدين من الضمان التي من الممكن أن يتم استغلالها من قبل ضعاف النفوس فيجب حماية كامل معلومات المستفيدين من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.
يذكر أن مواقع التواصل الاجتماعي كانت قد تناولت في اليومين الماضيين مقطع فيديو تظهر فيه مجموعة من كبيرة من بطاقات صراف الضمان الاجتماعي وكذلك صور لمجموعة من بطاقات الاحوال الرسمية إضافة إلى مستندات وأوراق تخص مستفيدي الضمان الاجتماعي تم إحراق بعضها والبعض كان لايزال مرميًا على الأرض.

أكد نشر الأحكام بعد الجمع والتصنيف .. وزير العدل:

القضاء السعودي تصدى لجرائم الإرهاب بإجراءات عادلة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 10 رجب 1435هـ - 9 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140509/Con20140509698123.htm

عبدالله الداني (جدة)
أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن القضاء السعودي تصدى لجرائم الإرهاب بإجراءات قضائية كفلت للجميع الحصول على محاكمة عادلة لدى القضاء الطبيعي، حيث لا يوجد لدى المملكة قضاء استثنائي.
وقال «المبادئ القضائية المستقرة كفلت الحصول على أحكام شرعية عادلة تسري على الجميع، ولا تختلف أحكامها مع اتحاد وقائعها، كما لا تزدوج معاييرها مع أطراف الدعوى تحت أي ظرف أو طارئ»، مشيرا إلى أن الادعاء والدفاع على حد سواء في منصة القضاء.
وأشار إلى التزام الوزارة بنشر الأحكام القضائية عموما، ومن بينها الأحكام الصادرة في الجرائم الإرهابية، موضحا أنه في حال الانتهاء من جمعها وتصنيفها فإنها ستكون بيد الجميع.
وبين أن الأحكام الصادرة تعتمد التسبيب القوي من المحكمة الابتدائية، كما أنه لا يمكن أن تحكم محكمة الاستئناف أو تجيز المحكمة العليا حكما يخلو من أسانيده الشرعية والنظامية، ويدخل في ذلك الأحكام التي لا تتفق مع المبادئ القضائية المستقرة.

الشورى يناقش نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140511/Con20140511698479.htm

فارس القحطاني (الرياض)
يناقش مجلس الشورى يوم الثلاثاء المقبل مقترحا بمشروع نظام للتسجيل الجنائي ورد الاعتبار، الذي تقدم به عضوا المجلس الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني.

المقترح الذي قسم تسجيل الأحكام الجزائية لصنفين، هما صحيفة السوابق وصحيفة الحالة الجنائيه، يأتي في ١٩ مادة تعالج نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار وشروط التسجيل في صحيفة السوابق والأحكام الجزائية وشروط رد الاعتبار والجهة المنوط بها تسجيل السوابق والحالة الجنائية وهي وزارة الداخلية ودور رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام فيما يتعلق بإصدار اللائحة التنفيذية للنظام.
وأوضح مقدما المقترح أنه تمت مراجعة الوضع الراهن في ما يختص بالقرارات والتعاميم المتعلقة بسجيل الأحكام الجزائية، حيث تبين بعد مراجعة العديد من القرارات والتعاميم التي كان أولها قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ وتاريخ ١٢/١١/١٣٩٢ وآخرها المراسيم الملكية بتاريخ ٢٢/١/١٤٣٥، أنه لا يوجد نظام محدد يعالج موضوع التسجيل الجنائي ورد الاعتبار.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التأكد من الاحتياطات والإجراءات الاحترازية والوقائية في منطقة العزل

"الصحة" تراجع إجراءات تحسين أدوات مكافحة العدوى في المستشفيات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/11/article_848035.html

"الاقتصادية" من الرياض
تفقد وزير الصحة المكلف المهندس عادل فقيه أمس مستشفيي أحد والملك فهد في المدينة المنورة، واطلع على آخر المستجدات التي توصلت إليها صحة المدينة حول مرض كورونا، ونتائج الفحوص المخبرية الخاصة بالمرض.
كما اطلع على الخطة التوعوية الشاملة للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا بالتزامن مع الخطة التي تنفذها وزارة الصحة في جميع مناطق المملكة.
واستهل الوزير زيارته التي رافقه فيها الدكتور عبد الله بن علي الطائفي مدير عام الشؤون الصحية في المدينة وعدد من مسؤولي المديرية للاطمئنان على صحة المصابين في القسم المخصص لاستقبال الحالات المصابة بالفيروس في مستشفى أحد.
واستمع فقيه لشرح مفصل من الدكتور علي كربوجي مدير عام المستشفى عن التجهيزات الخاصة بقسم العزل وآلية التنسيق لاستقبال المرضى المصابين بالفيروس ومتابعة حالتهم الصحية بما يضمن تقديم أفضل الرعاية الصحية لهم.
جانب من اجتماع المهندس عادل فقيه بالقيادات الصحية في المدينة المنورة.
بعد ذلك عقد وزير الصحة المكلف اجتماعا مع القيادات الصحية في المنطقة، ناقش من خلاله الوضع الصحي في المدينة وطرق الوقاية من فيروس كورونا للحد من انتشاره، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وآلية تنفيذ الحملة التوعوية التي تنفذها وزارة الصحة في كل مناطق المملكة.
واختتم فقيه زيارته للمدينة المنورة بتفقد أقسام الطوارئ والحوادث في مستشفى الملك فهد، مطلعا على الأقسام المخصصة لاستقبال حالات الإصابة بالفيروس.
وأكد وزير الصحة المكلف أن الوزارة تعمل على تنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للتصدي للفيروس ومراجعة كل الإجراءات التي تحسن من أدوات مكافحة العدوى في المستشفيات، والتأكد من وجود

جميع الاحتياطات والإجراءات الاحترازية والوقائية في منطقة العزل التي تمت إقامتها في مستشفى أحد لاستضافة المصابين للتمكن من توفير عناية مركزة ومحددة في منطقة واحدة، مثل ما تم العمل به في جدة والرياض والدمام لتجهيز هذه المستشفيات.

وشدد المهندس فقيه على أهمية مواصلة العمل وتكثيف الجهود مع توفير جميع التجهيزات الطبية والدوائية للمستشفيات، بما يسهم في الحد من انتشار المرض وانتقال العدوى، مهيبا بجميع العاملين إلى التعامل بشفافية تامة مع الجمهور ووسائل الإعلام، بما يضمن إيصال الصورة الحقيقية عن فيروس كورونا والجهود المبذولة للتخلص منه.

وأفاد الوزير بأن الوزارة ستقوم بالتنسيق مع خبراء الرعاية الصحية والمختصين من داخل وزارة الصحة وخارجها لجمع المعلومات التي تمكن الوزارة من الوقوف على الوضع الراهن وإعادة تقييمه، وتحديد حجم المخاطر المحتملة، لافتا إلى أن الوزارة ستوافي وسائل الإعلام والمجتمع بكل المعلومات أولا بأول.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في جلسته الـ 37 غدا

"الشورى" ينظر نظاما لإعطائه صلاحيات أكبر في التعامل مع الاتفاقيات الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/11/article_847995.html

محمد العوني من الرياض

ينظر مجلس الشورى، خلال جلسته الـ 37 غداً، في مشروع نظام يتيح له دورا أكبر في التعامل مع الاتفاقيات الدولية، والتعديل عليها، أو رفضها، قبل عرضها على الملك.

وأوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور صدقة فاضل عضو لجنة الشؤون الخارجية في المجلس مقدم مشروع النظام المقترح، أن النظام يتكون من 17 مادة، ويتيح لمجلس الشورى فرصة أكبر للمشاركة في مرحلة المصادقة على الاتفاقية، قبل اعتمادها من الملك، والمساهمة في إعطاء الحكومة فرصة لمراجعة الاتفاقيات وتفادي حصول التزامات عليها قد لا تتوافق مع رؤية المملكة أو تضع أعباء غير معقولة عليها.

وقال الدكتور صدقة: ما زلت أعتقد أن تعامل مجلس الشورى مع الاتفاقيات الدولية في ظل النظام الحالي دون المستوى المأمول، ولا يعطي المجلس دورا معقولا بدراسة هذه الاتفاقيات وإبداء مرئياته تجاهها والموافقة عليها من عدمها، ويجب على المجلس طالما أنه تم تحويل هذه الاتفاقيات له أن يكون له دور ملموس في هذا الشأن لا يخرج عن ثلاثة احتمالات، وهي الموافقة على الاتفاقية كما هي، أو الموافقة عليها بعد إدخال تعديلات منطقية عليها، أو رفضها كاملة، مشيراً إلى أن مشروع النظام المقترح كفيل بإحداث التطوير الممكن، انطلاقا من مبدأ "ما لا يدرك كُله لا يترك جُله"، ويختلف كثيراً عن النظام المعمول به حالياً في التعامل مع الاتفاقيات الدولية.

وبين الدكتور صدقة أن المادة الثانية في المقترح نصت على "أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد توقيع أطرافها وموافقة مجلس الوزراء ثم مجلس الشورى عليها واعتماد الملك لهذه الموافقة"، مشيراً إلى أن هذا النص يدعم مجلس الشورى مقارنة بالنظام الحالي الذي لا يعطي المجلس أي دور في ظل الأنظمة الأخرى التي تُقيد أدواره.

وأضاف أن المادة الثامنة في النظام المقترح تنص على "أن تدخل مذكرة التفاهم حيز التنفيذ في المملكة اعتبارا من تاريخ موافقة مجلس الوزراء عليها، وتعرض خلال شهر من ذلك على مجلس الشورى للاطلاع والإحاطة"، مشيراً إلى أن هذه المادة تعطي مرونة أكبر للسلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء، وتوفر جهد ووقت مجلس الشورى، كما نوه بأن مذكرة التفاهم يشار إليها بأنها اتفاقية تنفيذية وذات طابع فني، ويكتفى في كثير من دساتير العالم بموافقة السلطة التنفيذية عليها دون الحاجة لمصادقة السلطة التشريعية عليها.

تحدّث عن معالجة الفقر وأزمة الإسكان والبطالة وساهر وقيادة المرأة للسيارة

آل الشيخ لـ"سبق": "الشورى" لا يقدم توصيات وإنما يصدر قرارات.. وهناك فَرْق من حيث القوة والإلزام

المصدر: جريدة السبق الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://sabq.org/mlDE0b

حاوره: عبدالله البرقاوي – (تصوير: فايز الزيادي)- سبق- الرياض:
قال معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إن مجلس الشورى لا يقدم توصيات، وإنما يصدر قرارات، وهناك فَرق بين القرار والتوصية من حيث القوة والإلزام. وأضاف بأن مفهوم التوصيات هو ما تقدمه اللجان المتخصصة أو الخاصة بالمجلس عند عرض تقاريرها على المجلس بعد دراستها للموضوع المحال إليها. وأشار في حديثه لـ"سبق" إلى أن المجلس يناقش قضايا وطنية واجتماعية عدة، كالفقر والبطالة والإسكان وغيرها، بمبادرة من أعضاء المجلس، أو عند مناقشته تقارير الأداء السنوية لبعض الأجهزة الحكومية. وأكد أن "الشورى" ليس لديه ما يخفيه، وأبوابه مشروعة، ويتقبل النقد البنَّاء والموضوعي. أما ما يخص علانية الجلسات التي يحضرها الوزراء أو سريتها فمبدأ المجلس هو علانية الجلسة وفتحها أمام وسائل الإعلام، لكن هناك من الوزراء من لا يحبذ فتح الجلسة أمام الإعلام.
وقد تناول الحوار العديد من القضايا الوطنية والاجتماعية، ودور المجلس في معالجتها.. فإلى تفاصيله:
* كيف يقرأ معاليكم اختيار صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد؟
- اختيار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله – وبرغبة وتأييد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد يجسد حرص الملك المفدى على استقرار مؤسسة الحكم في السعودية؛ لأن استقرار الحكم هو الركن الأساس لاستمرار الدولة وترسيخ أمنها واستقرارها. وبقراءة فاحصة للأمر الملكي الكريم نجد أن هذا الاختيار قام على أساس شوري، ويستمد منهجه من الشريعة الإسلامية، وجسد العمل السياسي المؤسسي من خلال هيئة البيعة التي اضطلعت بدورها الشرعي والدستوري في الحفاظ على استقرار الحكم وسلاسة انتقاله بين أفراد الأسرة المالكة الكريمة.
* يتساءل الكثير من المتابعين عن طبيعة ودور مجلس الشورى، هل هو مجلس تشريعي ورقابي أم استشاري غير ملزم، يقدم التوصيات فقط؟
- أولاً، أود أن أصحح معلومة تُتداول كثيراً في الأوساط الإعلامية، فمجلس الشورى لا يقدم توصيات، وإنما يصدر قرارات، وهناك فَرق بين القرار والتوصية من حيث القوة والإلزام، فمفهوم التوصيات هو ما تقدمه اللجان المتخصصة أو الخاصة بالمجلس عند عرض تقاريرها على المجلس بعد دراستها للموضوع المحال إليها، الذي يندرج ضمن اختصاصاتها، ومن ثم يصوت المجلس عليها بعد مناقشته لتقرير اللجنة، فإذا حصلت على الأغلبية من أصوات الأعضاء، وهي 76 صوتاً فأكثر، تصبح قراراً للمجلس، وقرارات المجلس ترفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بموجب المادة السابعة عشرة من نظام مجلس الشورى، وهو – يحفظه الله – يقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء، فإن اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، وإذا ظهر تباين في وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأن هذا التباين، ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه.

أما سؤالك عن اختصاصات مجلس الشورى فقد حددتها المادة الخامسة عشرة في مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها، وتفسير الأنظمة، ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها. كما أن المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى عززت من دور المجلس في سَن أنظمة جديدة، أو تعديل أنظمة نافذة؛ إذ تتيح لأحد أعضاء المجلس أو عدد من الأعضاء اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، ودراسته في المجلس، ورفع ما يقرره المجلس إلى الملك.

* هناك من يرى أن مجلس الشورى السعودي يتجنب مناقشة قضايا اجتماعية "شائكة" قد تحرجه، مثل قيادة المرأة للسيارة، وصرف بدل سكن للمواطنين، ومعالجة الفقر والبطالة.. وغيرها، وإيثار الابتعاد عنها. فلماذا لا تناقش مثل هذه القضايا بتوسع أكبر في جلسات المجلس؟

- مجلس الشورى يعمل وفق آلية واضحة وثابتة، ويناقش بحسب نظامه الموضوعات التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، كما يناقش قضايا وطنية واجتماعية على النحو الذي ذكرته في سؤالك بمبادرة من أعضاء المجلس، أو عند مناقشته تقارير الأداء السنوية لبعض الأجهزة الحكومية. ولعلي هنا أشير بشيء من التفاصيل إلى بعض القرارات التي أصدرها مجلس الشورى بشأن بعض القضايا الوطنية:

أولاً - معالجة الفقر:

حرص مجلس الشورى في تعامله مع ملف الفقر على إصدار عددٍ من القرارات لمعالجة ذلك، وتحقيق الرفاهية للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم. ومن القرارات التي صدرت في هذا الشأن:

القرار رقم 66/ 29 والتاريخ 17/ 6/ 1431هـ بزيادة رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار إلى عشرين مليار ريال، والقرار رقم 10/ 11 وتاريخ 9/ 4 / 1430هـ، المتضمن زيادة معاشات المتقاعدين والمستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية؛ لمواجهة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة أسوة بالزيادة التي تمت لمتقاعدي الدولة، والقرار رقم 117/ 76 وتاريخ 8/ 2/ 1430هـ الذي تضمن: التوسع في دعم مشروعات الأسر الفقيرة في مناطق السعودية؛ لتحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي لبعض المستفيدين من الضمان الاجتماعي، والقرار رقم 129/ 81 وتاريخ 22/ 2/ 1428هـ المتضمن النظر في زيادة الحد الأدنى للمعاش الذي يصرف للمتقاعد، والحد الأدنى للمعاش الذي يصرف لأفراد عائلة المشترك المتوفَّى، ودراسة معدلات الرواتب واقتراح تعديلها، وكذلك تحديد وتنظيم صرف المكافآت والبدلات والعلاوات للعاملين في الخدمة العسكرية، والقرار رقم 88/ 61 وتاريخ 28/ 12/ 1428هـ المتضمن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني، والقرار رقم 41/ 26 وتاريخ 30/ 5/ 1427هـ الذي نص على: «زيادة مقدار الإعانات التي تقدمها وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية للأسر التي تقوم برعاية أبنائها المعوقين»، والقرار رقم 78/ 58 وتاريخ 22/ 12/ 1426هـ، المتضمن تقديم قروض بدون فائدة للمنشآت الصغيرة والناشئة ولأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعاً لهم على مزاولة الأعمال والمهن بأنفسهم ولحسابهم الخاص، وتقديم قروض اجتماعية بدون فائدة لذوي الدخول المحدودة من المواطنين؛ لمساعدتهم على التغلب على صعوباتهم المالية.

ثانياً- البطالة:

تبنى المجلس خلال العشرين عاماً الماضية العديد من المبادرات لمعالجة قضية البطالة، وتعزيز جهود توطين الوظائف؛ إذ أقر فصل قطاع العمل في وزارة مستقلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، بما يسهم في تطبيق خطط طموحة للتدريب والتوظيف تستثمر مخرجات التعليم، وتوفر فرص كريمة للمواطنين، وكان للمجلس دوراً محورياً في إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية لتسهيل توظيف المواطنين في القطاع الخاص، كما وافق على مقترح نظام للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني والتوظيف، وطالب المجلس بالمراجعة الدورية لقواعد استقدام وتوظيف العمالة غير السعودية، ووضع الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمالة الوطنية.

وأصدر المجلس قرارات عدة بشأن البطالة، منها:

- القرار رقم 117/ 61 والتاريخ 9/ 12/ 1431هـ الذي طالب وزارة العمل بإصدار تقرير كل ثلاثة أشهر يوضح التغيرات في سوق العمل بناءً على أساس كمي وتحليلي، متضمناً أعداد العمالة السعودية وغير السعودية، والتنسيق مع الجهات المختصة بوضع خطة زمنية متدرجة لسعودة وظائف قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والقرار رقم 50/ 24 والتاريخ 2/ 6/ 1431هـ الذي نص في أحد بنوده على إدراج بحث قياس معدلات البطالة بين المواطنين في الإحصاءات السكانية، والقرار رقم 39/ 19 والتاريخ 12/ 5/ 1431هـ تضمن تفعيل اتفاقيات التوظيف التي يعقدها صندوق تنمية الموارد البشرية مع الغير بجعلها ملزمة لجميع أطرافها، وإيجاد الآليات الفعالة لضمان استمرار من يتم دعمهم في وظائفهم بعد انتهاء فترة دعم الصندوق لهم، وتوزيع برامج الصندوق في مجالي التدريب والتوظيف وتكثيفها في جميع

المناطق والمحافظات، والتوسع في البرامج الموجهة للمرأة، والعمل على إعطاء اهتمام أكبر لبرامج الصندوق المقدمة لطالبي العمل الذين تقل مؤهلاتهم عن الثانوية العامة، والقرار رقم 103/ 67 وتاريخ 22/ 1/ 1430هـ ونص أحد بنوده على إجراء مراجعة شاملة لخطط وإجراءات توظيف السعوديين في ضوء المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، والقرار رقم 30/ 24 والتاريخ 3/ 6/ 1428هـ، الذي ينص على دراسة وضع حد أدنى للأجور لبعض المهن في قطاعات التشييد والصناعة، وتجارة الجملة والتجزئة، وفقاً للمادة (التاسعة والثمانين) من نظام العمل؛ وذلك لتشجيع انخراط الشباب السعوديين في وظائف القطاع الخاص.

والقرار رقم 70/ 48 وتاريخ 30/ 10/ 1430هـ المتضمن تفعيل توظيف الفتيات السعوديات في مؤسسات التعليم والتدريب النسائية الخاصة، والمجالات التي تحقق بيئة عمل تتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية؛ وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والجهات الأخرى.

ثالثاً- أزمة الإسكان:

أقر المجلس عدداً من الأنظمة التي تهدف إلى التأثير إيجاباً بما يعالج أزمة الإسكان ودفع عجلة التنمية الإسكانية والعقارية في السعودية، وبما يؤدي إلى زيادة إسهام الجهات التمويلية في عملية التمويل للإسكان.

كما قدمت تلك الأنظمة تنظيماً جديداً لكثير من مشكلات التمويل؛ إذ استحدثت قطاعاً مالياً جديداً، هو شركات التمويل غير البنكية؛ لترفع تنافسية القطاع التمويلي والمصرفي؛ ما سيحقق مصلحة كبرى للمواطن. وفي هذا الإطار أصدر المجلس قرارات عدة لوضع حلول دائمة لمعاناة المواطنين والإسهام في توفير السكن المناسب، منها:

- القرار رقم 46/ 33 وتاريخ 28/ 6/ 1430هـ، المتضمن:

أولاً: قيام صندوق التنمية العقارية بتوحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق السعودية.

ثانياً: تحديث نظام الصندوق بما ينسجم مع نظام الهيئة العامة للإسكان والأنظمة ذات العلاقة.

ثالثاً: رفع رأس مال الصندوق المدفوع؛ ليصبح مائتي ألف مليون ريال.

رابعاً: زيادة مبلغ القرض العقاري إلى خمسمائة ألف ريال؛ لمواجهة تكاليف البناء المرتفعة.

خامساً: دراسة وضع آلية للتعاون بين الصندوق والمؤسسات المالية التجارية؛ لمنح تمويل إضافي لمن يرغب من مقترضي الصندوق تحقيقاً لمصلحة المقترض، الصندوق والمؤسسات المالية التجارية.

سادساً: إلغاء شرط تملك الأرض عند التقدم لطلب قرض من الصندوق.

سابعاً: تكليف جهة محايدة متخصصة بدراسة أداء الصندوق السابق وصولاً لما يجب عمله في المستقبل.

- القرار رقم 103/ 67 وتاريخ 22/ 1/ 1430هـ الذي نص على الإسراع بتفعيل دور الهيئة العامة للإسكان، وتطوير أنظمة صندوق التنمية العقارية، مع التوسع النوعي في أعداد المساكن الشعبية في جميع مناطق السعودية.

- القرار رقم 49 / 34 وتاريخ 27 / 6 / 1429 هـ الخاص بالموافقة على أنظمة الرهن والتمويل العقاري.

- القرار الخاص بفرض رسوم بلدية على الأراضي البيضاء.

- القرار رقم 10/ 13 وتاريخ 20/ 4/ 1428هـ الخاص بالموافقة على مشروع الهيئة العامة للإسكان والتنمية العقارية. وقد صدرت الموافقة على إنشاء الهيئة العامة للإسكان، وأصبحت وزارة حالياً.

- القرار رقم 37/ 34 وتاريخ 22/ 8/ 1426هـ ومضمونه إيقاف منح الأراضي بمساحات كبيرة، وقصر المنح على المواطنين الذين لم يمنحوا، وفي حدود ما يلزم للسكن، وفي مخططات صالحة للبناء، وتتوافر فيها الخدمات.

– القرار رقم 26/ 19 وتاريخ 10/ 5/ 1425هـ ومضمونه:

أولاً: تقوم وزارة المالية (مصلحة الزكاة والدخل) بجباية الزكاة على الأراضي المعدة للتجارة؛ لصرفها في المصارف الشرعية.

ثانياً: أن تنظم وزارة التجارة والصناعة – بالتنسيق مع الجهات المعنية – سوق تجارة الأراضي بما يضبط شؤونه، ويساعد على تحقيق جباية الزكاة.

- القرار رقم 35/ 25 وتاريخ 26/ 5/ 1425هـ الخاص بالموافقة على الأهداف العامة لحل مشكلة الإسكان على المديَيْن القريب والبعيد.

- القرار 82/ 77 وتاريخ 26/ 2/ 1424هـ المتضمن تكليف وزارة الأشغال العامة والإسكان بإعداد الاستراتيجية الوطنية للإسكان بمشاركة فريق علمي من الجامعات ومراكز البحوث والهيئات الاستشارية والقطاع الخاص.

أما ما يخص موضوع قيادة المرأة للسيارة فقد تقدمت عضوات من المجلس بتوصية إضافية على التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1433/ 1434هـ، تدعو لتمكين المرأة من قيادة السيارة في السعودية وفق الضوابط الشرعية والأنظمة

المرورية المتبعة، إلا أن المجلس لم يناقشها كون موضوعها مخالفاً لقواعد عمل المجلس في مادته الحادية والثلاثين التي أكدت في فقرتها الثالثة على أن تكون "التوصية ذات علاقة بالموضوع المعروض للمناقشة. وموضع قيادة المرأة للسيارة ليس من اختصاص وزارة النقل".

*هناك علامات قصور في أداء بعض الوزارات شاهدة للعيان، مثل الصحة والتعليم والمواصلات.. أين دور مجلس الشورى من ذلك؟

- مجلس الشورى مناط به مهام تشريعية ورقابية، ويمارس دوره الرقابي من خلال مناقشته التقارير السنوية للأجهزة الحكومية. فمن خلال دراسة اللجان المتخصصة بالمجلس لتلك التقارير يقف المجلس على أوجه القصور والمعوقات التي تواجه هذه الجهة أو تلك؛ ويقرر الحلول الناجعة لها بما يسهم في الارتقاء بأدائها، ويلبي تطلعات المواطن وحاجاته. هذا إلى جانب الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمختلف الجهات الحكومية، وهو ما نعده إحدى الوسائل المكملة للمهام التي يمارسها مجلس الشورى. كما حرص المجلس على التواصل مع مجالس المناطق للعمل على تحقيق التوازن التنموي بين مناطق السعودية المختلفة، بما يعكس توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - يحفظه الله - بإشراك مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها في مسيرة العمل التنموي؛ ويلبي حاجات المواطنين في مختلف المناطق.

* هناك من ينتقد أسلوب استدعاء الوزراء تحت قبة المجلس، بأنه لا يحقق الهدف منه، وتطغى عليه الدبلوماسية والمجاملات، ويفتقد الشفافية المطلوبة. كيف يرى معاليكم هذه الانتقادات؟ وما الذي يمنع من جعل جلسات استدعاء الوزراء علنية وتجنُّب الدبلوماسية؟

- نحن في مجلس الشورى ليس لدينا ما نخفيه، وأبوابنا مشروعة، ونتقبل النقد البنَّاء والموضوعي، وتتسع صدورنا لذلك. أما ما يخص علانية الجلسات التي يحضرها الوزراء أو سريتها فمبدأ المجلس هو علانية الجلسة وفتحها أمام وسائل الإعلام، لكن هناك من الوزراء من لا يحبذ فتح الجلسة أمام الإعلام؛ لأنه ربما لديه بعض المعلومات والخطط المستقبلية لوزارته، لا تزال قيد البحث والدراسة، ويرغب في إحاطة مجلس الشورى بها واستجلاء رأي أعضاء مجلس الشورى بشأنها. والمجلس عموماً يطمح عند مناقشة الوزير أو المسؤول إلى الحصول على إجابات شفافة ومعلومات واضحة، يبني عليها قراراته ورؤاه تجاه مختلف القضايا الوطنية. والإعلام شريك رئيس للمجلس؛ فهو النافذة التي يطل من خلالها على أفراد المجتمع؛ لذا يحرص المجلس على إحاطة وسائل الإعلام ببيان صحفي يتضمن ما تم تداوله بين الوزير وأعضاء المجلس في حال إغلاق الجلسة، كما ينقل التلفزيون السعودي عبر قناته الأولى ملخصاً لجلسة المجلس في نهاية الأسبوع.

* ما الفرق بين المجالس "البرلمانية" حول العالم ومجلس الشورى السعودي من حيث اختيار الأعضاء، أساليب المناقشة، آلية العمل والتحديات والتطلعات؟

- كل دولة لها نظامها السياسي والبرلماني وآلية اختيار أعضاء المجلس، الشورى أو البرلمان، لكننا من خلال ممارستنا أعمالنا لا نجد اختلافاً كبيراً وواسعاً بيننا وبين الممارسات البرلمانية الأخرى، بل إن مجلس الشورى يحظى دائماً بإشادة زواره الأجانب من خلال استماعهم لمستوى الطرح والنقاش لأعضاء المجلس تحت القبة بكل صراحة وشفافية.

* يطالب كثير من المواطنين بأن يكون لهم دور أكبر في طرح الأفكار والقرارات والمشاريع التي يناقشها المجلس، وليس مجرد كتابة "العرائض" وإرسالها - كما يحصل الآن- فهل تتحقق مطالبهم؟

- ما يصلنا من المواطنين هو محل تقدير من المجلس، ويحظى بمتابعة لجنة متخصصة، هي لجنة حقوق الإنسان والعرائض؛ إذ تدرس العريضة المقدمة من المواطن أو عدد من المواطنين، وتبدي رأيها بشأنها، لكن من المهم أن يتعلق ما يقدمه المواطن بموضوع يهم شريحة كبيرة من المواطنين؛ ليتم اتخاذ الإجراء المناسب له، كأن تكون الفكرة المطروحة تتعلق بسن نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، أو يتم تبنيها كقرار للمجلس يُرفع للمقام الكريم.

* إلى أي مدى يقوم المجلس بقياس رأي المجتمع حول القضايا والموضوعات التي يطرحها لمعرفة آرائهم حولها ومدى رضاهم عنها؟

- قياس الرأي العام من أهم الأدوات التي تبيّن توجهات أفراد المجتمع ومدى رضاهم عن إنجازات أي جهة أو مؤسسة. والمجلس يدرك أهمية قياس الرأي العام نحو إنجازاته وقراراته؛ ومن هذا المنطلق أنشأ إدارة تعنى برصد الآراء ودراستها وتقييمها، خاصة ما يطرح في الصحف من قِبل كتّاب الرأي، أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

* هناك أصوات تطالب حالياً بضرورة انتخاب أعضاء مجلس الشورى، وتفعيل صلاحياته الرقابية؛ ليناقش بنود الميزانية العامة للدولة، ويقوم بمحاسبة الوزراء، وطلب حجب الثقة عنهم إن ثبت تقصيرهم، كيف يرى معاليكم إمكانية تحقيق ذلك؟ وما رأيكم فيمن يطالب بأن يكون مجلس الشورى بالانتخاب وليس بالتعيين؟

- آليات العمل البرلماني واسعة ومتعددة، والممارسات البرلمانية قابلة للنقاش واختيار الأصلح والأجدى في كل مرحلة، وهذه الأمور التي ذكرتها في سؤالك يرجع تقديرها لولي الأمر – حفظه الله – متى ما رأى الحاجة إليها وفائدتها للدولة والمجتمع، فلن يتوانى عن تحقيقها، لكن من الأهمية إدراك أن جميع أعضاء مجلس الشورى نخبة من ذوي الكفاءات العلمية والعملية، وتنوع الاختصاصات؛ فالتنوع الفكري والعلمي يثري العمل بالمجلس، وإن كانت الانتخابات هي ممارسة ديمقراطية سائدة في غالبية دول العالم، لكنها لا يمكن أن تؤلف مثل هذا التنوع في التخصص العلمي والخبرات العملية التي يتميز بها أعضاء المجلس. وتبقى مسألة تعيين أو انتخاب أعضاء مجلس الشورى - كما قلت آنفاً - مسألة تقدير لولي الأمر – يحفظه الله – فهو خير من يقدر الأفضل والأنسب للمجلس.

* بعد دخول المرأة مجلس الشورى "30 عضوة" كيف يرى معاليكم أداءها وممارساتها "الشورية" ومداخلاتها؟ وما أبرز التحديات أمامها؟ وما أكبر المواضيع التي تقدمت بها للمناقشة؟

- أثبتت المرأة عضو مجلس الشورى من خلال المداخلات سعة أفقها، وعدم حصر نفسها في قضايا محددة، بل حضرت بقوة في الكثير من القضايا، وأضافت لمداولات المجلس ونقاشاته الكثير؛ فهي على قدر كبير من المسؤولية الوطنية؛ تطرح هموم مجتمعها، وتقدم مقترحاتها التي ترى أنها كفيلة بمعالجة تلك الهموم، وتلبي حاجات المواطن. وفي شأن قضايا المرأة كانت المرأة عضو المجلس حاضرة بدعم زملائهن الأعضاء في طرح هموم النساء السعوديات وقضاياهن. ولعلي أستشهد هنا بقرار المجلس المساواة بين الرجل والمرأة في شروط الحصول على القرض من صندوق التنمية العقارية، الذي جاء بناء على توصية إضافية قدمتها ثلاث عضوات على التقرير السنوي للصندوق، وتبنتها لجنة الشؤون المالية، وصوّت المجلس بالموافقة عليها بالأغلبية، إلى جانب بعض التوصيات الإضافية التي قدمتها بعض الأخوات العضوات بالمجلس على بعض التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وأقرها المجلس.

* هل هناك نية لزيادة عدد أعضاء المجلس "رجالاً ونساء" في الدورات القادمة؟

- مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس تخضع لتقدير ولي الأمر – يحفظه الله – متى ما رأى الحاجة تتطلب ذلك.

* لا يزال المجلس يصدر قرارات مهمة، لكنها غير ملزمة، فكيف يمكن جعلها ملزمة واجبة التنفيذ للجهات الحكومية؟ وما نسبة القرارات التي اتخذها المجلس وتم تنفيذها؟

- القرارات التي يصدرها مجلس الشورى يتم رفعها إلى الملك بحسب المادة السابعة عشرة من نظام المجلس. ومن واقع الإحصاءات، فأغلب قرارات المجلس تصدر بعد استكمال دورتها النظامية. ولعلكم تلاحظون أنه لا تكاد تخلو جلسة من جلسات مجلس الوزراء من الإشارة إلى قرار لمجلس الشورى. كما أود أن أوضح هنا أن القرارات التي يصدرها المجلس بشأن التقارير السنوية لأجهزة الدولة ومؤسساتها لا يستلزم صدور قرار بشأنها من مجلس الوزراء؛ لأن هذه القرارات لها آليتها الخاصة. وأشير هنا إلى الأمر السامي الكريم الذي نص على أن "تقوم الوزارات والجهات الحكومية الأخرى برفع مرئياتها حيال ما تضمنته قرارات مجلس الشورى حول تقاريرها السنوية في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالة قرار مجلس الشورى إليها". وهذا دليل على ما يوليه خادم الحرمين الشريفين من أهمية بالغة لمجلس الشورى وقراراته وحرصه – أيده الله – على أهمية تفعيل قرارات مجلس الشورى بما يخدم الصالح العام للوطن والمواطن. وإلى جانب ذلك، سيكون لأمره الكريم دورٌ فاعل في سرعة تجاوب الجهات الحكومية مع قرارات المجلس وظهور نتائجها على جهود تلك الجهات وأدائها، بما يحقق تطلعات القيادة الرشيدة.

* بعض أعضاء مجلس الشورى يعيَّن في المجلس وتنتهي مدة تعيينه ولم يقدم شيئاً يُذكر، كيف يمكن التعامل مع مثل هؤلاء الأعضاء؟ وألا يوجد تقييم سنوي للأعضاء وبناءً عليه يتم الاستبعاد إذا لم ينجز؟

- أعضاء المجلس يتم اختيارهم من ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين، وهم جميعاً محل ثقته – يحفظه الله –وعلى قدر من المسؤولية الوطنية، وجلهم نخب متميزة في مجالات تخصصاتهم العلمية، وخبراتهم العملية، وإذا كان أحد الأعضاء لا يتداخل كثيراً في مناقشة المجلس للموضوعات المدرجة على جدول أعماله فهذا لا يعني أنه لم يقدم شيئاً خلال مدة عضويته؛ فقد يكون له دورٌ كبيرٌ في أعمال اللجنة المتخصصة التي ينتمي إليها، من خلال دراسته للموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة، وإسهامه بعلمه وفكره وخبراته العملية المتراكمة في وصول اللجنة إلى توصيات نوعية تقدمها إلى المجلس في تقريرها النهائي على الموضوع الذي أنهت دراسته، أو ربما يقدم مقترح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام قائم، وينتهي بموافقة المجلس عليه وإقراره، ويكون فيه فائدة كبرى للوطن ولشريحة كبيرة من أفراد المجتمع. إلى جانب أن هناك أعضاء متخصصين في موضوعات أو مجالات معينة ويحبذون المشاركة في نطاق معرفتهم وتخصصهم فقط.

* كيف يمكن تفعيل عمل لجان المجلس بشكل أكبر في تبني القضايا ومناقشتها؟

- لجان المجلس الثلاث عشرة تقوم بدورها وفق قواعد عمل مجلس الشورى في دراسة الموضوعات المحالة لها في نطاق اختصاصاتها، وتمارس عملها وفق آليات عديدة، من بينها استجلاء آراء الجهات المعنية والمتخصصين والمستفيدين أو المعنيين بالنظام أو الموضوع محل النقاش من المواطنين، وكذلك القيام بزيارات ميدانية للأجهزة والمؤسسات الحكومية وغيرها؛ للاطلاع عن قرب على مستوى الخدمات التي تقدَّم للمواطنين، والتعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.

* عدم تمثيل المجلس للشعب من خلال الانتخاب هل جعل عضو المجلس غير مكترث بالتفاعل خلال الجلسات؟

- هذا الرأي يجانبه الصواب؛ لأن عضو المجلس هو مواطن، ويعيش وسط المجتمع، ولا يمكنه أن ينفصل عنه؛ فهموم المواطن هي همومه، وجلهم - ولله الحمد - على قدر عال من المسؤولية الوطنية؛ ويحملون همّ الوطن والمواطن، ويطرحونه بكل تجرد وبشفافية مطلقة تحت القبة بحثاً عن حلول ناجعة لها؛ وهدفهم الأول والأخير المصلحة العامة للوطن والمواطن.

* كثير من المواطنين لا يشعر بأي تأثير على حياته اليومية من خلال المجلس.. ما السبب في وجهة نظر معاليكم؟

- مجلس الشورى جهاز تشريعي ورقابي، وليس جهازاً تنفيذياً. وطبيعة عمل المجلس أمر يجب أن يدركه الجميع؛ فالمجلس يتخذ قرارات تنظيمية مهمة، ولها مساس بحياة الناس، لكنها ضمن مراحل صنع القرار في البلاد. وكما ذكرت آنفاً، فقرارات مجلس الشورى ترفع إلى الملك بموجب المادة السابعة عشرة من نظام المجلس؛ فالملك هو المرجع الأعلى لجميع السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

* تثار قضايا عامة بين الناس من خلال المجالس والتواصل الاجتماعي، مثل "الراتب ما يكفي، الشهادات المزورة، ساهر.."، وغيرها. هل المجلس غير معني بهذه القضايا؟

- المجلس وأعضاؤه يتابعون ما يطرح على مختلف الساحات، ويسعون إلى تبني بعض الموضوعات والقضايا التي يرون فيها تحقيق مصلحة عامة أو وطنية. وفيما يخص الشهادات المزورة فقد أصدر مجلس الشورى مشروع نظام بخصوصها، وهو مقدم من أحد أعضاء المجلس من خلال المادة 23 من نظام المجلس، ورُفع للمقام الكريم. وفيما يخص المخالفات المرورية فالمجلس درس تعديلاً بشأنها بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووافق عليها، وتم رفعها للمقام الكريم أيضاً.

* في الأندية الأدبية والغرف التجارية والشركات المساهمة والجمعيات المهنية تحدث انتخابات، وفي كثير منها مشاكل واتهامات بالتزوير وتدخل الوزارات المعنية.. هل يقوم المجلس بالإشراف على هذه الانتخابات وفض النزاعات فيها؟

- مجلس الشورى - كما أوضحت سابقاً - جهاز تشريعي ورقابي، وليس جهازاً قضائياً لكي يقوم بمثل هذه المهمة التي ذكرتها في سؤالك. وهناك جهات ذات اختصاص يتم اللجوء إليها لفض مثل تلك النزاعات – إن وُجدت - والإشراف على تلك الانتخابات.

* مناقشة المجلس لحقوق أعضائه "أغاظت" كثيراً من المواطنين. هل للمجلس حق في نقاش حقوق أعضائه ورفع مميزات أعضاء المجلس؟

- مجلس الشورى لم يناقش مثل هذا الموضوع، ومميزات أعضائه كما أسميتها منصوصٌ عليها في اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة بأمر ملكي؛ وبالتالي تعديلها لا يتم إلا بأمر ملكي؛ ولا يحق للمجلس مناقشتها؛ لأنها ليست من اختصاصاته. وأعضاء المجلس لهم حقوق وعليهم واجبات؛ مثلهم مثل المسؤولين في مختلف قطاعات الدولة.

* تفاءل الكثير من المواطنين بما يقوم به المجلس، ممثلاً بلجنة الشؤون المالية، بدراسة مقترح تعديل 16 مادة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، فإلى أي مدى تعتقدون أنه سينهي إشكالية تعثر المشاريع وتأخر التنفيذ؟

- هذا المقترح قدمه عضو مجلس الشورى الدكتور سعد مارق وفق المادة 23 من نظام مجلس الشورى، وقد وافق المجلس على ملاءمة دراسته من قِبل لجنة الشؤون المالية، ومن ثم ستعود اللجنة بتقرير متكامل عن الموضوع، ويُطرح للمناقشة بشكل مفصل، وبعدها سيتخذ المجلس قراره النهائي وفق التصويت بالأغلبية، ونأمل في حال إقراره من المجلس واستكمال دورته النظامية وصدوره أن يسهم في معالجة تعثر الكثير من المشروعات الحكومية مستقبلاً.

* يدور حديث بأن هناك عدداً من أعضاء مجلس الشورى من موظفي الدولة قد تضرروا مادياً بسبب عضويتهم في مجلس الشورى، ويقال إن رواتبهم وامتيازاتهم انخفضت بدرجة كبيرة بعد تكليفهم بالعضوية، ما تعليقكم؟

- المادة الثانية من لائحة حقوق الأعضاء وواجباتهم حددت مكافأة شهرية لعضو المجلس قدرها ستة وعشرون ألفاً وأربعمائة وخمسون ريالاً، وعضو المجلس عادة يأتي من قطاع عام أو خاص، ومدة عضويته في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد، ومتى انتهت عضويته في المجلس فإنه يعود إلى مباشرة عمله السابق، ويتمتع بمزاياه، وإن كان متقاعداً فهو يتقاضى راتباً تقاعدياً، سواء من المؤسسة العامة للتقاعد أو من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. إذاً، هو أثناء عضويته في المجلس يأخذ مكافأة شهرية وليس راتباً، وهذا هو المعمول به في أغلب البرلمانات العربية والدولية. بمعنى

أن العضو لا يتقاضى راتباً شهرياً أثناء مدة عضويته في المجلس، وإنما مكافأة شهرية تتوقف متى ما انتهت عضويته في المجلس. كما أن المادة الثالثة من اللائحة نصت على "لا يجوز الجمع بين المكافأة والمزايا المقررة لأعضاء المجلس ومرتب الوظيفة ومزاياها. وإذا كان مرتب الوظيفة يزيد على المكافأة المقررة للعضو يُصرف له الفرق من المجلس".

* كثير من التقارير الصادرة من الوزارات والمؤسسات الحكومية لا تتحدث عما قدمته للمواطن من خدمات وتسهيلات، بل تتحدث عن إنجازاتها فقط.. كيف ترون ذلك؟

- مجلس الشورى يدرس التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات الحكومية دراسة شاملة، ولاحظ شيئاً مما ذكرته في سؤالك؛ وسعى المجلس إلى تطوير قواعد إعداد التقارير السنوية، ووافق مؤخراً على مقترح تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة، بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى، وقدمه عدد من أعضاء مجلس الشورى بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس. ويشمل التعديل إضافة الأهداف الخاصة والعامة للجهاز لعام التقرير، وإيضاح الرؤية والرسالة والقيم المؤسساتية والأهداف الاستراتيجية للجهاز، ومؤشرات الأداء، وبيان المشاريع المتعثرة. كما أضاف المقترح بنداً مستقلاً يطالب بملاحظات ومقترحات الهيئات الرقابية.

* مناقشة الشأن العام في مجلس الشورى له أهمية كبيرة في تلمُّس احتياجات المواطن من خلال طرحها للنقاش، فما الجديد في تنظيم النقاش في الشأن العام في المجلس؟

- لم يكن الشأن العام في الماضي بالمستوى المُرْضي للمواطن ولا للعضو، وكان ينتهي بمجرد انتهاء العضو من مداخلته.. وحرصاً من مجلس الشورى على الاستفادة مما يطرحه بعض الأعضاء من موضوعات في الشأن العام، تلامس قضايا الوطن والمواطن وهمومه وحاجاته، وما يقدمونه من مقترحات، شكّل المجلس لجنة خاصة، ضمت عدداً من أعضاء المجلس، للنظر في تطوير الشأن العام. وخلصت اللجنة إلى آلية مستمدة من نظام المجلس ولوائحه الداخلية وقواعد عمله وعمل لجانه المتخصصة، بما يتفق مع الصلاحيات الممنوحة للمجلس. وسيكون لهذه الآلية - بإذن الله تعالى - بالغ الأثر في مواكبة المجلس لتلك القضايا المستجدة، ومساهمته في طرح الحلول المناسبة لمعالجتها، وذلك من خلال ما يقدمه أعضاء المجلس من أفكار ورؤى ومقترحات في الشأن العام.

* ما أبرز الصعوبات والعوائق التي تواجه مجلس الشورى السعودي؟

- بحمد الله ثم بدعم القيادة الرشيدة لا نلمس أي صعوبات تعطل الأداء، بل نجد تفانياً من الجميع، أعضاءً ومنسوبين؛ ليؤدي مجلس الشورى مهامه التنظيمية (التشريعية) والرقابية بما يحقق طموحات ولاة الأمر وآمال وتطلعات المواطنين في تلبية حاجاتهم ومعالجة همومهم وقضاياهم.

الحياة AL HAYAT

• نزاهة" تعلّق على المنافذ البرية: فوضى وزحام وسوء خدمات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م

اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) معاناة المنافذ البرية الحدودية السعودية من نقص وسوء الخدمات، والازدحام المستمر الذي تذمر منه المسافرون عبرها.

وأوضح مصدر مسؤول في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» في بيان صحافي أمس، أنه استناداً إلى اختصاصاتها المنصوص عليها بمباشرة بلاغات المواطنين التي تتلقاها عن قصور تنفيذ مشاريع الخدمات المباشرة، والوقوف على ما أُبلغ عنه، ومتابعة توفير الخدمات للمواطنين، فإنها كلفت عدداً من المختصين لديها برصد وتفقد عدد من المنافذ الحدودية البرية.

وقال المصدر إن الطرق التي تعاني الإهمال تشمل الخفجي والرقعي وسلوى والبطحاء والحديثة، إضافة إلى حالة عمار والوديعة، مشيراً إلى أنه اتضح وجود تقصير وإهمال ومظاهر ازدحام وفوضى وتذمر المسافرين.

وأفاد بأن العيوب تشمل البنية التحتية، ووضع المباني والمنشآت، وحاجتها إلى الترميم، مع إهمال وقصور في أعمال التشغيل والصيانة والنظافة فيها، وعدم التزام العاملين في إدارة الجوازات والجمارك والمرور في المنافذ بالحرص على الحضور في مواقع عملهم.
وأشار إلى أن العيوب تتضمن وجود نقص في الكوادر المشغلة في المنافذ من دون استثناء، والازدحام الشديد للمركبات والمسافرين، خصوصاً في مواسم الذروة بسبب بطئ استجابة الأنظمة والأجهزة المعمول بها لتنفيذ الإجراءات، لقدمها وعدم ملاءمتها، إضافة إلى سوء الحال العامة لمظهر المنافذ، وعدم ملاءمة بيئتها وبنيتها ومبانيها.
وبيّن أن منفذ البطحاء يتميز بحداثة البنية التحتية، لكنه يشترك مع بقية المنافذ في عدم التزام عدد من العاملين في إدارة الجوازات والجمارك والمرور بالحضور في مواقع عملهم، ونقص الكوادر المشغلة للمنفذ، لافتاً إلى أنها استطلعت مرئيات أعداد من عابري المنافذ لتقويم مستوى رضاهم عن معدل الوقت الذي تستغرقه إجراءات الخروج والدخول، وأظهرت النتائج تذمر عدد كبير منهم لتأخر إجراءات الدخول والخروج وبطئها.
ودعا إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في المنافذ بما يكفل توفير الخدمة بانسيابية وسرعة، آخذين بالاعتبار سمعة المملكة والحرص على تقديم الخدمات بأفضل مستوى.

"الشؤون الاجتماعية" لـ "الحياة": 10 في المئة من الحالات الإنسانيّة على "الإنترنت" "احتيال"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

الدمام – ناصر بن حسين
أخلت وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤوليتها، عما يتداول في مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، وبخاصة «تويتر» من حسابات تقوم بنشر حالات إنسانيّة، موضحة أن نحو 10 في المئة منها «احتيال»، لافتة إلى أنه ليس بيدها فرض «رقابة مباشرة، أو وضع ضوابط للحدّ منها»، محملة المسؤولية إلى وزارة الثقافة والإعلام. وذكرت أن عدد الجمعيات الخيرية وصل إلى 680 على مستوى المملكة. وأوضحت أن الرقم «لا يعتبر مؤشراً لزيادة الطبقة الفقيرة في المجتمع».
وقال مدير العلاقات العامة والإعلام المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي: «إن الضوابط والقوانين للحدّ من انتشار الحالات الإنسانيّة عبر الإنترنت من مسؤولية وزارة الإعلام، ولا يمكن منع أحدٍ من نشر حالته»، واصفاً ذلك بـ «الصعب جداً»، موضحاً أن تعامل الوزارة يكون «بحسب الحالة الإنسانيّة وتفاصيلها، وفي حال تمت خدمتها مسبقاً، لا يمكن خدمتها مجدداً، وفي حال لم يتم ذلك مسبقاً يُقدم لها المستطاع».
ورفض الثبيتي في تصريح إلى «الحياة» قبول وصف وزارة الشؤون الاجتماعية بـ «الفشل»، أو «عدم الفاعلية» في تقديم خدماتها للحالات الإنسانيّة التي تقدمت لها، موضحاً أن ذلك «كلام غير صحيح»، مطالباً بإثبات حالة معيّنة توضّح ما يقال، مستبعداً أن يكون كل ما ينشر أو يكتب «حالات إنسانيّة حقيقية»، وسيكون التعامل معها بسريّة تامّة، وذلك «جزء من عملنا، ولن نكشف بياناتها».
وأشار المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن هناك حالات تقدمت إلى الوزارة، وقامت بخدمتها، ولكنها لجأت إلى «الإعلام الجديد طمعاً في خدمات إضافيّة»، مضيفاً «أن الذي يهمنا هو المحتاج، أما المحتال فكفيله الله»، كاشفاً أن «ما لا يتجاوز 10 في المئة من الحالات الإنسانيّة التي تلجأ إلى الإنترنت محتالة، ولا تمتلك المصداقيّة أو الدقّة في البيانات التي تنشرها».
وكشف الثبيتي أن عدد الجمعيات الخيرية في المملكة وصل إلى 680 في المناطق كافة، موضحاً أن العدد «ليس مؤشراً إلى ازدياد الطبقة الفقيرة في المجتمع»، مستدركاً أنها «قليلة جداً، مقارنة في دول أخرى أقل مساحة وسكاناً من المملكة، ولكنها تملك آلاف الجمعيات الخيرية»، متمنياً «زيادة العدد مستقبلاً، وذلك ما سيتم السعي من أجله والقيام به».

وأوضح المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية أن «تعامل الجمعيات الخيرية مع الحالة بكينونتها، وليس مع طبقات المجتمع أو اسم العائلة، إذ يتم عمل دراسة ميدانية للحالات كافة»، لافتاً إلى أن الوزارة لا تتعامل مع الحسابات الخاصة بالجمعيات الخيرية عبر الإنترنت، مطالباً إياها باستخراج «تصريح رسمي لمزاولة المهنة». فيما طالب أفراد المجتمع أن يكونوا «أكثر جديّة في التعامل مع هذه الحسابات».

بدوره، عزا الباحث الاجتماعي فؤاد المشيخص أسباب هروب بعض أصحاب الحالات الإنسانية من مراجعة الجهات الرسمية المعنيّة بها، إلى الإعلام الجديد واستعانتها بصور أو تقارير للوصول إلى مبتغاها، إلى «عدم وجود آلية واضحة لحل قضاياهم»، موضحاً أنها «كثيرة، ما يضطرّها إلى اللجوء لمثل هذه الطرق البديلة». وقال لـ «الحياة»: «إن حالات أخرى موجودة في البلد تهدف إلى استغلال هذه الظروف الإنسانية، من أجل مكاسب ماديّة، أو لتشويه الوضع العام»، لافتاً إلى أن ذلك «من باب الطمع»، على رغم استلامها مساعدات من هذه الجهات الرسمية المعنيّة بها، واصفاً ذلك بـ «المشكلة».

واستبعد المشيخص أن يكون هناك «قصور واضح في أداء الجهات الرسمية المعنية بالحالات الإنسانية»، عازياً ذلك إلى «الإمكانات التي لديها»، ما يدفع الجمعيات الخيرية إلى مساعدة أكبر قدر ممكن من المتقدمين لها، إذ إن المساعدات والأعمال التي تقدمها موازية لما لديها من إمكانات». ولفت أن هناك «حالات إنسانية غير حقيقية» على صعيد الجمعيات الخيرية، إذ إن البعض منها غير مقتنع بما يقدّم له، وذلك للحصول على أكبر قدر من المال، مسمياً ذلك «إعلاماً من أجل الإعلام»، مطالباً بالوقوف على الحالات الحقيقية والمؤكدة التي تستحق المساعدة من دون غيرها. واعتبر الباحث الاجتماعي عدد الحالات التي ظهرت أخيراً في الإعلام الجديد «قليلاً ، ولكل حالة خصوصية يجب اكتشاف مدى صحّتها، من خلال الاطلاع على الوثائق، إذ إن بعضها تقوم الجهات المعنية بمساعدتها»، لافتاً أن «المساعدات كثيرة وبالإمكان تغطية المستحقين لها كافة». وكشف أن ذلك «فتح باباً للتسوّل والنصب والاحتيال، على رغم وجود آليات وضوابط للإيقاع بهم». وأبعد الجهات المعنية من مسؤولية فرض ضوابط للحدّ من انتشار هذه الحالات، متهماً الإعلام الجديد بـ «الخلوّ من الضوابط»، إذ إن الجهات المعنيّة في حال وضعت شروطاً للتقدم من الحالات الإنسانيّة فـ «ذلك من باب التنظيم».

أكد على دعم الإعلاميين والإعلام بلا حدود ..

خالد بن بندر لـ "الرياض": خادم الحرمين يهتم بتوظيف المعوقين لأنهم جزء لا يتجزأ من الوطن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935090

الرياض - أحمد الشايع

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض أن الملتقى والمعرض الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة هو بداية منطلق جديد لبث روح الوطنية في الشركات والقطاع الخاص وكذلك في القطاع الحكومي لاستقطاب هذه الفئة الخاصة المؤهلة، مشددا على دعم الإعلام والإعلاميين بلاد حدود، مؤكداً على أن حكومة خادم الحرمين تهتم اهتماماً كبيراً بتوظيف المعوقين لانهم جزء لا يتجزأ من الوطن.

وقال الأمير أمس على هامش افتتاح معرض توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة: "ولله الحمد يتوفر في بلادنا الغالية مجلات عدة لتأهيل هذه الفئة ويكونون عامل لتقدم وتطور هذه البلاد وأهيب بإخواني في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بتوفير اللازم لهذه الفئة، وتم الاتفاق مع المنظمين للمعرض والغرفة التجارية وجامعة الملك سعود بأنه سيكون هناك تقييم في نهاية

المعرض للجهات بالأعداد التي تم توظيفها من هذه الفئة الغالية على قلوبنا، وأتمنى إن شاء الله التوفيق لهم، وساعون إن شاء الله للاستمرار في هذا السنوات القادمة ".

دعا وزارة العمل للتدقيق لمنع التوظيف الوهمي لذوي الاحتياجات الخاصة

وردا على سؤال (الرياض) حول أهمية بعض الشركات توظف المعوقين للاستفادة في رفع نسبة السعودة لديهم، قال سموه: "تم التحدث مع من في وزارة العمل لهذه المهمة لمتابعتهم والتدقيق عليها، ويجب أن يؤدي المعوقون عملهم مثلهم مثل الآخرين وسوف ندعمهم إن شاء الله لتوظيفهم اذا كانوا مؤهلين التأهيل اللازم للعمل في الوظائف المتاحة".

وحول سؤال عن متابعة توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، أكد سموه: " سنتابع إن شاء الله توظيفهم مع من في وزارة العمل، وسوف تكون هناك جائزة للجهة من القطاع الخاص التي تستقطب هذه الفئة، ويعطى لها جائزة سنوية ضمن المؤتمر الثاني للتوظيف، وكذلك للمتميزين من ذو الاحتياجات الخاصة في تأهيلهم أو في عملهم.

وعن دور الإعلام في مثل هذه المناسبة أكد سموه: "دعم الإعلام بلا حدود هي ركيزة أساسية لتوعية المجتمع وإظهار مدى تفاعل المجتمع مع هذه الفئة الغالية على قلوبنا جميعا، وأشار سمو أمير منطقة الرياض الى الرعاية الكريمة والاهتمام من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) بذوي الاحتياجات الخاصة فهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، مبينًا أهمية التعاون والتكاتف لتحقيق متطلباتهم ومساعدتهم للوصول إلى ما يطمحون إليه.

وأوضح سموه أن المملكة عملت على توفير العديد من المنشآت التي تقدم الخدمات التعليمية والتأهيلية والاجتماعية التي تجعل من هذه الفئة الغالية أفرادًا منتجين قادرين على التفاعل مع المجتمع.

جاء ذلك في كلمة ألقاها سمو أمير منطقة الرياض مساء أمس بقاعة الاحتفالات بمركز معارض الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات، خلال افتتح سموه الملتقى الوطني الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة "وظيفتي أمان " بحضور صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض ومعالي نائب وزير التعليم العالي الدكتور أحمد السيف ومعالي مدير جامعة الملك سعود الدكتور بدران بن عبدالرحمن العمر، ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الزامل .

وأكد سموه أن الملتقى الوطني يعد داعماً لهذه الفئة الغالية، بما يسهم من إيجاد لفرص عمل مناسبة تكفل لهم العيش الكريم وتظهر مواهبهم ومهارتهم.

وبدأ الحفل الخطابي الذي أقيم بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم ، ثم ألقى رئيس اللجنة المنظمة للملتقى ابراهيم المعطش كلمة أكد فيها أن هذا الملتقى يخدم فئة غالية على القلوب ، توليها حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - اهتماماً خاصاً من خلال توفير متطلباتهم واحتياجاتهم ، مفيدًا أن الملتقى ركز على التوظيف لأنه لبنة في مشوار حياة كل شخص حيث يستطيع من خلاله أن يبني حياته ويندمج مع المجتمع بكل تفاصيله.

وفي نهاية الحفل كرم سمو أمير منطقة الرياض الجهات الراعية والمشاركة في المعرض، إثر ذلك افتتح سموه المعرض المصاحب وتجول في أرجاء المعرض واستمع للمشاركين فيه هذا وسوف يستمر لمدة ثلاثة أيام.

دعمتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

دراسة ترصد تدني دور الأسرة التربوي في التصدي للتأثيرات السلبية للبث الفضائي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م

http://www.alriyadh.com/935099

الرياض - محمد الغنامي

كشفت دراسة علمية حديثة عن تدني دور الإشراف للأسر السعودية التي تمتلك أكثر من جهاز تلفاز بالمنزل رغم أهميته القصوى كخط دفاع أول ضد التأثيرات السلبية للبث الفضائي.
ورصدت الدراسة التي دعمتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وحملت عنوان "الفضائيات وأثرها على النشء والمجتمع دراسة مسحية لتأثير مركزية التحكم على تصور النشء للمضمون"، التأثير الكبير لجماعات الأقران.
وتهدف الدراسة التي قام بها فريق بحثي من جامعة الملك عبدالعزيز برئاسة الدكتور سعد الثمالي، إلى مسح أنماط البث الفضائي بين الفئات الشابة من 15 إلى 25 عاماً، وقياس التصورات الذاتية لتأثير البث الفضائي على منظومة القيم الدينية والاجتماعية والانتماء الوطني، وقياس التصورات الذاتية لتأثير البث الفضائي على انحراف الأحداث وقياس تصورات النشء لدور المؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية.
وقد جرى خلال الدراسة اختيار عينة عشوائية على مراحل "عنقودية" من طلاب المتوسطة والثانوية بمدينتي الرياض وجدة، وعينة عشوائية منتظمة من طلاب جامعتي الملك عبدالعزيز بجدة وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، و59 طالباً من أحداث مدينة الرياض تتكون العينة الكلية من1235 مفردة من فئتي ما بين 15-25 عاماً.
وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الأسر السعودية التي تمتلك أكثر من جهاز واحد بالمنزل تمثل عينة الشباب منهم 82.2% و72.8% من عينة الأحداث، حيث تنوعت أماكن مشاهدة التلفزيون من الصالون بنسبة 84% إلى الغرفة الخاصة 5.5%.
وجاء المنزل أكثر الأماكن التي يشاهد فيها الشباب والأحداث التلفزيون بنسبة 88.9% و85.7% للعينتين على التوالي، في حين كانت الاستراحات الخاصة المكان الثاني المفضل للمشاهدة لعينتي الشباب والأحداث بنسب 6.6% و12.7% على التوالي.
كما تتم مشاهدة التلفزيون مع الأسرة بنسبة 50.2% و44.3% ومع الأصدقاء 16.8% و24.3% ومنفرداً بنسبة 22.8% و21.4% لعينتي الشباب والأحداث على التوالي، وتنوعت ساعات المشاهدة للعينتين حيث يشاهد 35.4% من الشباب أقل من ساعتين و45.8% من الأحداث.
وكانت نسبة من يشاهدون البث الأكثر من ساعتين هي 72.5% للشباب و52.5 للأحداث.
وأظهرت نتائج الدراسة أن فترتي المساء والليل غلبت على فترات المشاهدة للعينتين بنسبة 71.9% و68.5% على التوالي.
وجاءت القنوات الأكثر مشاهدة لفئة الشباب هي قنوات الرياضة بنسبة 26.1% ثم الأفلام بنسبة 25% تليها قنوات الأغاني بنسبة 17.3% وأخير قنوات الأخبار بنسبة 9.8% أما في فئة الشباب فكانت القنوات الأكثر مشاهدة هي قنوات الأفلام بنسبة 30.8% ثم قنوات الأغاني بنسبة 20% تليها قنوات الرياضة بنسبة 15% ثم الإخبارية بنسبة 8.3%.

أمراء ووزراء ومسؤولون ينوهون بكتاب (حقوق الإنسان في الإسلام) للزميل العُمري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935103

نوه لفيف من أصحاب السمو الملكي الأمراء، وأصحاب الفضيلة والمعالي، والمسؤولين في عدد من القطاعات والهيئات، الحكومية، والأهلية، والقائمين على المؤسسات، والجمعيات الخيرية بكتاب (حقوق الإنسان في الإسلام.. «المجتمع السعودي.. أنموذجاً») للزميل سلمان بن محمد العُمري.
جاء ذلك في خطابات شكر وتقدير تلقاها الزميل سلمان العُمري من الجميع بعد اطلاعهم على نسخة من الكتاب، حيث وصفوا الكتاب بأنه قيم لما احتواه من معلومات حول حقوق الإنسان في الإسلام وفق كتاب الله وسنّة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وسلط الضوء بشكل مباشر ومؤصل على حقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية منذ نزولها - بحمد الله

وفضله، وأن هذه البلاد المباركة قد حفظت تلك الحقوق بنظامها الأساسي نسأل الله ان يديم علينا وعلى بلاد المسلمين نعمة الأمن والايمان.
ورأوا أن هذا الاصدار تصدى لقضية من أهم القضايا المعاصرة التي تعبر عما تعانيه الإنسانية من هدر للحقوق ومن دعايات، وشعارات دون تطبيق من دعاة حقوق الإنسان في العالم المتحضر، واهتمامه ببيان كثير من التطبيقات المتعلقة بحقوق الإنسان في الإسلام وتشخيصها في المجتمع السعودي، وما حواه الكتاب من معلومات مفيدة في هذا المجال تناولت الموضوع المطروح من كل جوانبه وغطت كل تشعباته، مما يجعل من الكتاب محل العناية والاهتمام.
وأكدوا أن الكتاب احتوى على رؤى ثاقبة في مجالات حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها في المملكة من شأنها أن تجيب على الكثير من القضايا المثارة ضد بلدنا الكريم، كما أن الكتاب نتاج علمي قيم يوضح فيه الجهد الملموس من معلومات مفيدة ومهمة وقيمة، واضافة علمية جديدة للمكتبات وهو بلاشك علم ينتفع به للمطلعين من رواد المكتبات، ووثيقة مهمة نتعلم منها بدء اهتمام ديننا الحنيف بحقوق اتباعه والمقيمين على أراضيه ويتعلم الآخرون منها كيف رعى الإسلام حقوق الإنسان قبل أن تنطلق أول صرخة في الغرب، وقبل أن يُكتب حرف في هذا السبيل.
وفي ختام خطاباتهم تمنوا للزميل سلمان العُمري التوفيق والسداد والنجاح، وسألوا الله أن تتحقق الفائدة المرجوة من هذا الكتاب وأن يجعل بلادنا منارة شامخة لابراز سماحة ديننا الإسلامي واعتداله مثمنين ما بذل من جهد في إعداد وطباعة هذا الكتاب الذي يؤكد على أهمية المشاركة في ترسيخ وتعزيز الثقافة الحقوقية في مجتمعنا السعودي والإسلامي.
ويأتي هذا الكتاب - كما أكد سلمان العُمري لتعزيز ثقافة الحقوق في المجتمع السعودي خاصة، وفي المجتمعات الإسلامية عامة؛ وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية، وهو محاولة أيضاً؛ لتشجيع ثقافة احترام حقوق الغير بين أفراد المجتمع ومؤسساته التربوية والاجتماعية.

فقيه: ننسق مع المنظمات العالمية لمواجهة واحتواء "كورونا"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

نايف الحربي – الرياض
قال المهندس عادل بن محمد فقيه وزير الصحة المكلف: إن وزارة الصحّة تعمل مع عدد من الجهات والمنظمات العالميّة لتنسيق جهود احتواء ومواجهة خطر انتشار الفيروس في المملكة وحول العالم، وتقوم بتبادل المعلومات والخبرات ونتائج الأبحاث والتجارب وأفضل الممارسات التي اكتسبتها الكوادر الطبية والصحية السعودية أولًا بأول مع تلك الجهات.
وكان الوزير التقى يوم أمس، وفدًا من الوكالة الفدرالية الأمريكية «مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها» التابعة لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكيّة. وجرى اللقاء ضمن إطار منظمة الصحة العالمية و»الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها»، والتي تسعى إلى مواجهة الأوبئة ومكافحة انتشارها على مستوى العالم، وذلك في إطار جهود وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية لمكافحة فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسيّة والحد من انتشاره.
وستعمل الوزارة مع مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها بهدف تبادل المعلومات والخبرات، ضمن الجهود العالمية لاحتواء انتشار الفيروس.
وأوضح المتحدث باسم وكالة مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها أن الفريق سيعمل بالشراكة مع المختصين في المملكة لإجراء المزيد من البحوث العلميّة.

الشمري لـ المدينة : الرقابة مستمرة على دور الإيواء والغرامات طالت المخالفين

طرح مشروع المتحف الإقليمي هذا العام.. وتأهيل مهرجان الصقور

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

فروان الفروان – رفحاء

أكد مدير عام فرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بمنطقة الحدود الشمالية جهز بن برجس الشمري لـ»المدينة»، أن هناك رقابة مستمرة على منشآت الإيواء السياحي وقد تلقى الفرع عدة شكاوى من نزلاء تلك المنشآت عن مخالفات ومغالاة في الأسعارخلال الصيف، وتمت معالجتها فضلًا عن وجود مخالفات صدر بحقها غرامات مالية، مشيرًا إلى أن الفرع حقق العديد من النجاحات منها التنظيم والتأسيس ووضع الأساسات للفرع وتخصيص مبنى لفرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بالمنطقة وتوظيف الكوادر البشرية المتخصصة بالمجال السياحي والأثري، بالإضافة للعمل على تثقيف المجتمع المحلي بالسياحة والآثار وهو ما يتطلب تعاون بين الشركاء للهيئة والمشاركة الفعالة للمجتمع السعودي المستهدف بهذه الرسالة وقد عمل المختصون بالفرع لقطاع الإيواء على تنظيم وتصنيف القطاع بالمنطقة وإصدار التراخيص من الفرع.

وذكر الشمري أنه تم الانتهاء من الدراسات الهندسية والارتباطات المالية للمتحف الإقليمي بالمنطقة الذي يعتبر من أهم المشروعات السياحية على مستوى المنطقة وسوف يتم البدء بطرح المشروع هذا العام. كما تم تنفيذ مشروعات مهمة كتأهيل مهرجان الصقور بمحافظة طريف وإقامة مراكز للمعلومات السياحية في عرعر ورفحاء، وتأهيل وصيانة قصر الملك عبدالعزيز بلينة وتم صيانة برك الجميما والثليمة الأثرية، وهناك مشروعات أخرى ستعمل عليها الهيئة بالتعاون مع أمانة المنطقة مثل تأهيل وترميم المباني التراثية بقرية الدويد وإقامة مركز للزوار.

وحول استعدادات فرع الهيئة في المنطقة الشمالية للصيف، أكد الشمري أن الجهة المختصة بالفرع تعمل بالتنسيق مع شركاء الهيئة كإمارة المنطقة والأمانة والبلديات الفرعية والمحافظات وإدارات التربية والتعليم والغرف التجارية والقطاع الخاص على تضافر الجهود لإقامة الفعاليات والمهرجانات الجاذبة للمنطقة والتي ستكون ملبية لرغبات المجتمع المحلي بالمنطقة وتساهم في إيجاد حراك اقتصادي مهم.

ولفت الشمري إلى حرص صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار على دعم منطقة الحدود الشمالية بالمشروعات السياحية التنموية التي تلبي رغبات وآمال وطموحات المجتمع بالشمالية.

وعن دور المؤسسات والشركات الخاصَّة في دعم السياحة قال الشمري: إنها مناسبة ولكن نحتاج إلى بذل المزيد فهناك مناسبات وطنية تلزم الجميع للمبادرة في دعم ورعاية تلك المناسبات.

وعن دور شباب الشمالية في صناعة السياحة قال الشمري: لا شك أن دور الشباب في المنطقة مهم جدًا وقد أقمنا مناسبة مهمة لملتقى إعلاميي عرعر وأغلب الأعضاء من فئة الشباب للتباحث حول تفعيل دور شباب المنطقة، وقد تم توظيف عدد من الشباب في أعمال ضمن المنظومة السياحية ولا زلنا ندعم الشباب من الحرفيين والمهنيين كالمصورين وغيرهم وكذلك فقد تكفل فرع الهيئة في الأسبوع الفائت برعاية الذكرى التاسعة لتولي سيدي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم، وذلك في إقامة المناسبة في إحدى المدارس الثانوية بمدينة عرعر بالتعاون مع إدارة التربية والتعليم.

وعن وجود فنادق ٥ نجوم في الشمالية، أكد الشمري أن هناك مشروعين في المنطقة تحت الإنشاء لإقامة فندقين من فئة ٥ نجوم كما يوجد الآن بمدينة عرعر منشأة تم تصنيفها بالدرجة الأولى، وهناك مشروعات استثمارية ضخمة سوف يعلن عنها قريبًا سوف تتيح فرص وظيفية للشباب.

قبول الطلاب البرماويين في مدارس مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698658.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
وجه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة بقبول طلاب وطالبات الجالية المينمارية في مدارس التعليم العام بمكة المكرمة.
وقال المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة حامد السلمي إنه تم السماح لأبناء وبنات الجالية الذين هم على مقاعد الدراسة باستكمال دراستهم والتسجيل بالصف الأول الابتدائي للعام الدراسي المقبل بموجب استمارات التعريف الصادرة من اللجنة الدائمة لدراسة أوضاع الجالية المينمارية المقيمة في المملكة، مشيرا إلى أنه تم التعميم لكافة المدارس بمختلف المراحل الدراسية للتقيد بهذا التوجيه والعمل به فورا.
من جهته، ثمن أبو الشمع عبدالمجيد الأركاني شيخ الجالية البرماوية بالمملكة اهتمام ودعم حكومة خادم الحرمين الشريفين لأبناء الجالية البرماوية منذ قدومهم إلى المملكة.

ثقافة احترام الملكية الفكرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698698.htm

راجح ناصر البيشي (جدة)
مع التطور غير المحدود في شتى ميادين الثقافة المعاصرة والتقنية العارمة المكتسحة لألباب الناس وجيوبهم بجميع فئاتهم، وذلك من خلال الأجهزة الحاسوبية المنتشرة والذكية النقالة المبتكرة وما احتوته من مواقع تواصل اجتماعي ورسائل وتقنيات، باتت مفروضة على الجميع شئنا أم أبينا، مما جعل الجميع ينخرطون في ذلك العالم الفسيح دون هوادة، إلا أن هناك أمرا هاما آثرت التعريج عليه في هذا الجانب على وجه الخصوص، وهو غياب احترام ثقافة الحقوق الفكرية وعدم حفظها لأصحابها الفعليين، وذلك من خلال تناقل ما يكتبه ذوو الاختصاص والخبرة والشهرة والعلم دون الإشارة لأسماء هؤلاء المبدعين، فتجد مثلا تغريدة أو مقالة أو فتوى أو شعر أو نصيحة أو أي شيء آخر لأحد هؤلاء المبدعين ممن أبيض شعر وجهه ورأسه، وهو يقبع بين دفات تلك الكتب يقلبها حتى أخرج منها تلك العصارات المفيدة التي هي خلاصة عمر كامل من الدراسة والخبرة، ثم تجد ذلك متناقلا بين العوام وقد نسب كل منهم ذلك لنفسه، وكأنه هو الذي كتبه، فلا يشير للكاتب الحقيقي في ذلك متناسيا أو جاهلا أو قد يكون قاصدا، بمجرد حذف اسم الكاتب الحقيقي ووضع اسمه، غير آبه بالانتهاك الشنيع الذي قام به ضد الكاتب الحقيقي والانتهاك الصارخ لحقوقه الفكرية والشخصية والعلمية، وهذا بلا شك غياب حقيقي لثقافة احترام الحقوق الفكرية التي يحتاج المجتمع إلى التثقيف بشأنها.

ولعل غرس تلك الثقافة في نفوس الناشئة أمر هام، وذلك من خلال المدارس لينشأ جيل مدرك محق للحق وصادق مع نفسه والآخرين.

20 مليونا لاستحداث مركز جديد.. مدير التنمية الاجتماعية لـ «عكاظ»:

إعانات شهرية للمعاقين.. و92 برنامجا لدعم الأسر المنتجة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698810.htm

عمر المسيك (العيص)

أكد لـ«عكاظ» مدير مركز التنمية الاجتماعية بمحافظة العيص سامي بن بخيت الجهني أن المركز يقدم إعانات نقدية (شهرية، سنوية) للمعاقين المسجلين بالمركز، كما يمنح المستفيد بطاقة صراف لاستلام مستحقاته المالية، مشيرا إلى أن المركز اعتمد 20 مليون ريال لاستحداث مبنى جديد للمركز بالعيص.

فيما يعمل على تنفيذ عدد من البرامج الاجتماعية الشاملة للرجال والنساء دينية وصحية ورياضية وثقافية واجتماعية، وبرامج مخصصة للأمومة والطفولة، وذلك من خلال 50 برنامجا سينفذها المركز، بالإضافة إلى 80 برنامجا ستنفذ من قبل اللجان الأهلية التابعة للمركز.

وأشار الجهني إلى أن هذه البرامج تشمل محاضرات وملتقيات صيفية ورياضية ومهرجانات وديوانيات وعدد من البرامج الأخرى التي تعود بالنفع والفائدة على المجتمع، فيما أبان أن اختيار البرامج يتم من خلال حاجة المجتمع الفعلية، لتعود بالفائدة على أفراد المجتمع وتلبي احتياجاتهم وتكشف مواهب جديدة بجميع المجالات والفنون وصقل مواهبهم وقدراتهم واستثمار طاقاتهم حيث إن المجتمع يرفل بالمواهب غير الظاهرة كموهبة الرسم والخطابة وفن التصوير المباشر من خلال الرسم كما أنه يتم عمل دراسة شاملة للبرامج المحددة ومن ثم يتم اعتمادها من قبل الوزارة.

وفي الجانب النسائي، أكد الجهني قيام القسم النسائي بالمركز بدراسة وإعداد البرامج الخاصة بتنمية المرأة والأسرة والطفل من خلال تنظيم الدورات التدريبية المختلفة وإعداد المرأة للحياة الزوجية والعملية وإكساب الفتيات والسيدات بعض المهارات التي يحتجنها من خلال برامج التدريب على الخياطة والتجميل والطهي، موضحا أن منطقة خدمات المركز تشمل محافظة العيص ومراكزها ويشرف المركز على ثماني لجان أهلية (اللجنة الأهلية بالعيص، ترعه، المرامية، المربع، سليلة جهينة، المثلث، الأحمر، تلعة نزا) بالإضافة للإشراف على ثلاث جمعيات خيرية بالعيص والمربع وسليلة جهينة وجمعية تعاونية متعددة الأغراض واحدة بمحافظة العيص.

وتطرق الجهني لعدد البرامج المنفذة خلال العام الماضي قائلا: إن عدد المشاريع بلغ 92 برنامجا تنوعت بين ثقافي ورياضي وملتقيات ومخيمات صيفية لقسمي النساء والرجال كما تم عمل برنامج خاص لدعم الأسر المنتجه وعمل معرض لمنتوجاتهم وعرضها بالبازار المصاحب للمعرض الذي تم افتتاحه ودعمه من محافظ محافظة العيص علي البريكيت والذي قدم دعمه المادي للأسر المنتجة مشجعا بذلك المنتوجات المحلية، مشيرا إلى أن المركز يقدم إعانات نقدية (شهرية، سنوية) للمعاقين المسجلين بالمركز من المحافظة والمراكز التابعة لها حيث يمنح المستفيد بطاقة صراف خاصة به لاستلام مستحقاته المالية.

واستطرد الجهني في حديثه لـ«عكاظ» بأنه تم إنشاء مركز رعاية نهارية للمعاقين في عام 1426هـ وذلك لتقديم الخدمات التعليمية والعلاجية للمعاقين خلال الفترة الصباحية ويستفيد منه الآن عدد (15) معاقا ومعاقة جميعهم يتلقون الرعاية اللازمة وتم دعم المركز بمشرفة للمركز ومعلمتين وأخصائية علاج طبيعي.

وأخيرا، أكد الجهني أن المركز يقدم في الوقت ذاته برامج تنموية واجتماعية ويدعم ويساهم في جميع المشاريع التنموية بالمحافظ والقرى التابعة لها، وأن طاقات المركز بقسميه النسائي والرجالي مسخرة لخدمة المواطنين في المجالات التي تشرف عليها مراكز التنمية للنهوض بالمجتمع مع الحفاظ على القيم والثوابت الإسلامية والعادات الاجتماعية النبيلة وما يتماشى مع الحياة العصرية وهو نهج وزارة الشؤون الاجتماعية في كل ما تنفذه من مشاريع والتي تعكس حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله على تقديم أرقى الخدمات لجميع المواطنين وحرص وزير الشؤون الاجتماعية على تقديم خدماتها الاجتماعية فيما يتناسب مع حاجات المجتمع المحلي وكذلك دعم وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية في العام المنصرم 1434هـ حيث تم تنفيذ (17) برنامج ونشاط اجتماعي استفاد منها (9600) مواطن ومواطنة وتم تنفيذها في أكثر من (12) حيا و(9) قرى تابعة، وقد ارتفع عدد البرامج المقدمة لهذا العام عن العام السابق بنسبة عالية ولم تكن الزيادة كمية فقط بل تحسنت نوعية البرامج المقدمة حيث يكتسب العاملون بالمركز الخبرات ويتعلمون من تجاربهم لتحسين جودة الخدمات المقدمة بشكل عام.

وأضاف الجهني أن المركز استقطب عددا كبيرا من المتطوعين، كما أنشأ فريقا تطوعيا للمساهمة في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وكذلك تم التعاون مع أكثر من 8 جهات حكومية و6 مؤسسات خدمية لتنفيذ هذه البرامج وحيث إن خدمة المواطنين لا تكتمل إلا بتعاونهم فإن المركز يدعو الجميع للمشاركة الفاعلة في الأنشطة المقدمة والتواصل مع المركز لتقديم آرائهم واقتراحاتهم، فيما أجزل الشكر لـ«عكاظ» على دورها الإعلامي الهام في إبراز أعمال المركز واللجان المنبثقة منه وتغطيتها للأنشطة والبرامج خلال العام المنصرم.

مجلس الشورى يناقش نظام البحث العلمي الصحي غداً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698864.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى غدا الثلاثاء مقترح نظام البحث العلمي الصحي الوطني والذي تقدمت به عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري بموجب المادة 23 من نظام عمل مجلس الشورى.

وأوضحت د. الأنصاري في تصريح لـ«عكاظ» أن النظام الذي يتألف من ٢٨ مادة يهدف إلى إيجاد مظلة مستقلة للبحوث العلمية التي تعنى بالصحة بمفهومها الشامل كما عرفتها منظمة الصحة العالمية (البدنية والنفسية والاجتماعية) وكذلك النواحي البيئية وكل ما يرتبط أو يؤثر في صحة الفرد والمجتمع بشكل أو بآخر، ويتم ذلك من خلال خلق معرفة جديدة وترجمتها لصحة أفضل للمواطن بتعزيز النظام الصحي الوطني وزيادة فاعلية خدماته بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الصحية في مجلس الخدمات الصحية والمراكز البحثية الأخرى ذات العلاقة بالصحة دون المساس باستقلاليتها وفق المعايير المقبولة دوليا للتفوق العلمي. وحول الوضع الحالي للبحوث الصحية قالت إنها متفرقة وهناك ازدواجية وفجوات وثغرات لم تتصد لها البحوث خاصة تلك الجوانب التي تتعلق بالصحة وتخصص آخر كالمحددات الاجتماعية للصحة ذات العلاقة بالصحة والاجتماع والأمراض التي تنتقل بين الإنسان والحيوان والنبات في المملكة فهذه ترتبط بوزارتي الصحة والزراعة وغيرها. وحتى في مجال الصحة البحتة بتعريفها المحدود لاتزال هناك علامات استفهام حول الأسباب الأساسية للوفيات في المملكة والمعدلات الحقيقية لانتشار الكثير من الأمراض وآثارها على إنتاجية الفرد واقتصاد المجتمع وبالتالي من المتوقع أن يعين هذا النظام على رسم الخارطة الصحية السعودية. وأضافت: ينشأ بموجب هذا النظام مركز وطني مستقل لأبحاث الصحة يرتبط مباشرة بمجلس الوزراء وقد يكون هذا المركز جهة مستقلة تماما على غرار مركز الدراسات والبحوث البترولية ونظام البحث العلمي البحري للمناطق البحرية أو يرتبط بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST لرعايتها تاريخيا وتشريعيا للبحوث بشتى أنواعها ولاستقلاليتها عن منظومة الوزارات، وللمركز مجلس أمناء هو السلطة العليا بالمركز وبه ممثلون من وزارات الصحة، التربية والتعليم، التعليم العالي، الشؤون الاجتماعية، الزراعة، الاقتصاد والتخطيط، والمالية وغيرها. ويعمل هذا المركز على قيادة الأوساط البحثية الصحية المحلية وتعزيز التعاون بينها وبين الجهات البحثية داخل المملكة وخارجها وخلق بيئة قوية للبحوث

الصحية في المملكة وجدولة أولويات أعمالها ونشاطاتها في مختلف التخصصات والقطاعات والمناطق وفق خطة استراتيجية وطنية تعكس الاحتياجات الصحية للمواطنين وتطور النظام الصحي وخدماته وتدعم صناعة القرارات الصحية المحلية وسياساتها، بالإضافة إلى الحد من الازدواجية في الأبحاث الصحية من القطاعات المختلفة في المملكة وتشجيع البحوث الصحية متعددة التخصصات بشكل تكاملي مع الوزارات المختلفة والجهات المعنية الأخرى والتفاعل البحثي الوطني مع التهديدات والتحديات الصحية كالأوبئة والفاشيات والكوارث البيئية وضمان الشفافية والمساءلة.

إلى ذلك، يصوت مجلس الشورى اليوم الاثنين على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي 1433/1434هـ بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة على ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني والوقاية المدنية بين وزارة الداخلية في المملكة ووزارة الداخلية في المملكة المغربية، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية، بشأن مقترح مشروع عقد الاتفاقيات الدولية في المملكة العربية السعودية المقدم من عضو المجلس الدكتور صدقة فاضل.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن مقترح مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار المقدم من عضوي المجلس الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني.

"العمل" تطلق إصدار تأشيرات استقدام العمالة المنزلية إلكترونيا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م

http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/article12626.html

محمد النغيص (الرياض)

باشرت وزارة العمل إصدار تأشيرات العمالة المنزلية التي تقدم للعميل عن طريق مكاتب الاستقدام، والشركات الأهلية بعد أن كان العميل يذهب إلى مكتب العمل من أجل إصدار التأشيرة، حيث ستتم هذه العملية بين المكتب ووزارة العمل إلكترونيا في إصدار هذه التأشيرات، وستعمل الوزارة مستقبلا على أن تكون هذه العملية على موقع الوزارة بالكامل، وبطريقة إلكترونية لخدمة العميل بعد أربعة أشهر، وحيث حددت الوزارة نوعيات مكاتب الاستقدام والشركات المرخصة على موقع الوزارة من خلال خدمة (مسان) والتي بلغت 355 مكتبا وشركة، تعمل على إطلاق جميع الخدمات المتعلقة بالعمالة المنزلية إلكترونيا، حيث سيتم مع إصدار التأشيرات إلكترونيا طلب الخدمة، ونقل الخدمة، وعملية الاستقدام. و سترتفع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة للعملاء إلى 28 خدمة إلكترونية، وهي من ضمن خطة الوزارة لتكون جميع الخدمات إلكترونية 100 في المئة. من جهته، كشف مدير عام فرع مكتب العمل في الرياض عبد الله العليان أن الوزارة قامت بكشف تلاعب في المواعيد التي حددتها الوزارة إلكترونيا للمواطنين، نظرا لوجود ثغرة استفاد منها أحد الأشخاص على موقع الوزارة الذي قام بحجز مجموعة مواعيد جميعها مزيفة تصل لمدة شهر في المكتب الرئيسي، وتمت معالجتها، وإلغاء جميع هذه المواعيد المزيفة من قبل العاملين في الوزارة، وهذا أدى إلى عدم توفر خدمة المواعيد للعملاء لفترة طويلة.

تحدَّث عن معالجة الفقر وأزمة الإسكان والبطالة وساهر وقيادة المرأة للسيارة

آل الشيخ لـ"سبق": "الشورى" لا يقدم توصيات وإنما يصدر قرارات.. وهناك فَرْق من حيث القوة والإلزام

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://sabq.org/mlDE0b

اوره: عبدالله البرقاوي – (تصوير: فايز الزيادي)- سبق- الرياض:
قال معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إن مجلس الشورى لا يقدم توصيات، وإنما يصدر قرارات، وهناك فَرق بين القرار والتوصية من حيث القوة والإلزام. وأضاف بأن مفهوم التوصيات هو ما تقدمه اللجان المتخصصة أو الخاصة بالمجلس عند عرض تقاريرها على المجلس بعد دراستها للموضوع المحال إليها. وأشار في حديثه لـ"سبق" إلى أن المجلس يناقش قضايا وطنية واجتماعية عدة، كالفقر والبطالة والإسكان وغيرها، بمبادرة من أعضاء المجلس، أو عند مناقشته تقارير الأداء السنوية لبعض الأجهزة الحكومية. وأكد أن "الشورى" ليس لديه ما يخفيه، وأبوابه مشروعة، ويتقبل النقد البنَّاء والموضوعي. أما ما يخص علانية الجلسات التي يحضرها الوزراء أو سريتها فمبدأ المجلس هو علانية الجلسة وفتحها أمام وسائل الإعلام، لكن هناك من الوزراء من لا يحبذ فتح الجلسة أمام الإعلام.
وقد تناول الحوار العديد من القضايا الوطنية والاجتماعية، ودور المجلس في معالجتها.. فإلى تفاصيله:
* كيف يقرأ معاليكم اختيار صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد؟
- اختيار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله – وبرغبة وتأييد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد يجسد حرص الملك المفدى على استقرار مؤسسة الحكم في السعودية؛ لأن استقرار الحكم هو الركن الأساس لاستمرار الدولة وترسيخ أمنها واستقرارها. وبقراءة فاحصة للأمر الملكي الكريم نجد أن هذا الاختيار قام على أساس شوري، ويستمد منهجه من الشريعة الإسلامية، وجسد العمل السياسي المؤسسي من خلال هيئة البيعة التي اضطلعت بدورها الشرعي والدستوري في الحفاظ على استقرار الحكم وسلاسة انتقاله بين أفراد الأسرة المالكة الكريمة.
* يتساءل الكثير من المتابعين عن طبيعة ودور مجلس الشورى، هل هو مجلس تشريعي ورقابي أم استشاري غير ملزم، يقدم التوصيات فقط؟
- أولاً، أود أن أصحح معلومة تُتداول كثيراً في الأوساط الإعلامية، فمجلس الشورى لا يقدم توصيات، وإنما يصدر قرارات، وهناك فَرق بين القرار والتوصية من حيث القوة والإلزام، فمفهوم التوصيات هو ما تقدمه اللجان المتخصصة أو الخاصة بالمجلس عند عرض تقاريرها على المجلس بعد دراستها للموضوع المحال إليها، الذي يندرج ضمن اختصاصاتها، ومن ثم يصوت المجلس عليها بعد مناقشته لتقرير اللجنة، فإذا حصلت على الأغلبية من أصوات الأعضاء، وهي 76 صوتاً فأكثر، تصبح قراراً للمجلس، وقرارات المجلس ترفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بموجب المادة السابعة عشرة من نظام مجلس الشورى، وهو – يحفظه الله – يقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء، فإن اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، وإذا ظهر تباين في وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأن هذا التباين، ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه.

أما سؤالك عن اختصاصات مجلس الشورى فقد حددتها المادة الخامسة عشرة في مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها، وتفسير الأنظمة، ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها. كما أن المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى عززت من دور المجلس في سَن أنظمة جديدة، أو تعديل أنظمة نافذة؛ إذ تتيح لأحد أعضاء المجلس أو عدد من الأعضاء اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، ودراسته في المجلس، ورفع ما يقرره المجلس إلى الملك.

* هناك من يرى أن مجلس الشورى السعودي يتجنب مناقشة قضايا اجتماعية "شائكة" قد تحرجه، مثل قيادة المرأة للسيارة، وصرف بدل سكن للمواطنين، ومعالجة الفقر والبطالة.. وغيرها، وإيثار الابتعاد عنها. فلماذا لا تناقش مثل هذه القضايا بتوسع أكبر في جلسات المجلس؟

- مجلس الشورى يعمل وفق آلية واضحة وثابتة، ويناقش بحسب نظامه الموضوعات التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، كما يناقش قضايا وطنية واجتماعية على النحو الذي ذكرته في سؤالك بمبادرة من أعضاء المجلس، أو عند مناقشته تقارير الأداء السنوية لبعض الأجهزة الحكومية. ولعلي هنا أشير بشيء من التفاصيل إلى بعض القرارات التي أصدرها مجلس الشورى بشأن بعض القضايا الوطنية:

أولاً - معالجة الفقر:

حرص مجلس الشورى في تعامله مع ملف الفقر على إصدار عددٍ من القرارات لمعالجة ذلك، وتحقيق الرفاهية للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم. ومن القرارات التي صدرت في هذا الشأن:

القرار رقم 66/ 29 والتاريخ 17/ 6/ 1431هـ بزيادة رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار إلى عشرين مليار ريال، والقرار رقم 10/ 11 وتاريخ 9/ 4 / 1430هـ، المتضمن زيادة معاشات المتقاعدين والمستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية؛ لمواجهة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة أسوة بالزيادة التي تمت لمتقاعدي الدولة، والقرار رقم 117/ 76 وتاريخ 8/ 2/ 1430هـ الذي تضمن: التوسع في دعم مشروعات الأسر الفقيرة في مناطق السعودية؛ لتحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي لبعض المستفيدين من الضمان الاجتماعي، والقرار رقم 129/ 81 وتاريخ 22/ 2/ 1428هـ المتضمن النظر في زيادة الحد الأدنى للمعاش الذي يصرف للمتقاعد، والحد الأدنى للمعاش الذي يصرف لأفراد عائلة المشترك المتوفَّى، ودراسة معدلات الرواتب واقتراح تعديلها، وكذلك تحديد وتنظيم صرف المكافآت والبدلات والعلاوات للعاملين في الخدمة العسكرية، والقرار رقم 88/ 61 وتاريخ 28/ 12/ 1428هـ المتضمن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني، والقرار رقم 41/ 26 وتاريخ 30/ 5/ 1427هـ الذي نص على: «زيادة مقدار الإعانات التي تقدمها وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية للأسر التي تقوم برعاية أبنائها المعوقين»، والقرار رقم 78/ 58 وتاريخ 22/ 12/ 1426هـ، المتضمن تقديم قروض بدون فائدة للمنشآت الصغيرة والناشئة ولأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعاً لهم على مزاولة الأعمال والمهن بأنفسهم ولحسابهم الخاص، وتقديم قروض اجتماعية بدون فائدة لذوي الدخول المحدودة من المواطنين؛ لمساعدتهم على التغلب على صعوباتهم المالية.

ثانياً- البطالة:

تبنى المجلس خلال العشرين عاماً الماضية العديد من المبادرات لمعالجة قضية البطالة، وتعزيز جهود توطين الوظائف؛ إذ أقر فصل قطاع العمل في وزارة مستقلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، بما يسهم في تطبيق خطط طموحة للتدريب والتوظيف تستثمر مخرجات التعليم، وتوفر فرص كريمة للمواطنين، وكان للمجلس دوراً محورياً في إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية لتسهيل توظيف المواطنين في القطاع الخاص، كما وافق على مقترح نظام للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني والتوظيف، وطالب المجلس بالمراجعة الدورية لقواعد استقدام وتوظيف العمالة غير السعودية، ووضع الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمالة الوطنية.

وأصدر المجلس قرارات عدة بشأن البطالة، منها:

- القرار رقم 117/ 61 والتاريخ 9/ 12/ 1431هـ الذي طالب وزارة العمل بإصدار تقرير كل ثلاثة أشهر يوضح التغيرات في سوق العمل بناءً على أساس كمي وتحليلي، متضمناً أعداد العمالة السعودية وغير السعودية، والتنسيق مع الجهات المختصة بوضع خطة زمنية متدرجة لسعودة وظائف قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والقرار رقم 50/ 24 والتاريخ 2/ 6/ 1431هـ الذي نص في أحد بنوده على إدراج بحث قياس معدلات البطالة بين المواطنين في الإحصاءات السكانية، والقرار رقم 39/ 19 والتاريخ 12/ 5/ 1431هـ تضمن تفعيل اتفاقيات التوظيف التي يعقدها صندوق تنمية

الموارد البشرية مع الغير بجعلها ملزمة لجميع أطرافها، وإيجاد الآليات الفعالة لضمان استمرار من يتم دعمهم في وظائفهم بعد انتهاء فترة دعم الصندوق لهم، وتوزيع برامج الصندوق في مجالي التدريب والتوظيف وتكثيفها في جميع المناطق والمحافظات، والتوسع في البرامج الموجهة للمرأة، والعمل على إعطاء اهتمام أكبر لبرامج الصندوق المقدمة لطالبي العمل الذين تقل مؤهلاتهم عن الثانوية العامة، والقرار رقم 103/ 67 وتاريخ 22/ 1/ 1430هـ ونص أحد بنوده على إجراء مراجعة شاملة لخطط وإجراءات توظيف السعوديين في ضوء المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، والقرار رقم 30/ 24 والتاريخ 3/ 6/ 1428هـ، الذي ينص على دراسة وضع حد أدنى للأجور لبعض المهن في قطاعات التشييد والصناعة، وتجارة الجملة والتجزئة، وفقاً للمادة (التاسعة والثمانين) من نظام العمل؛ وذلك لتشجيع انخراط الشباب السعوديين في وظائف القطاع الخاص.

والقرار رقم 70/ 48 وتاريخ 30/ 10/ 1430هـ المتضمن تفعيل توظيف الفتيات السعوديات في مؤسسات التعليم والتدريب النسائية الخاصة، والمجالات التي تحقق بيئة عمل تتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية؛ وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والجهات الأخرى.

ثالثاً- أزمة الإسكان:

أقر المجلس عدداً من الأنظمة التي تهدف إلى التأثير إيجاباً بما يعالج أزمة الإسكان ودفع عجلة التنمية الإسكانية والعقارية في السعودية، وبما يؤدي إلى زيادة إسهام الجهات التمويلية في عملية التمويل للإسكان.

كما قدمت تلك الأنظمة تنظيماً جديداً لكثير من مشكلات التمويل؛ إذ استحدثت قطاعاً مالياً جديداً، هو شركات التمويل غير البنكية؛ لترفع تنافسية القطاع التمويلي والمصرفي؛ ما سيحقق مصلحة كبرى للمواطن. وفي هذا الإطار أصدر المجلس قرارات عدة لوضع حلول دائمة لمعاناة المواطنين والإسهام في توفير السكن المناسب، منها:

- القرار رقم 46/ 33 وتاريخ 28/ 6/ 1430هـ، المتضمن:

أولاً: قيام صندوق التنمية العقارية بتوحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق السعودية.

ثانياً: تحديث نظام الصندوق بما ينسجم مع نظام الهيئة العامة للإسكان والأنظمة ذات العلاقة.

ثالثاً: رفع رأس مال الصندوق المدفوع؛ ليصبح مائتي ألف مليون ريال.

رابعاً: زيادة مبلغ القرض العقاري إلى خمسمائة ألف ريال؛ لمواجهة تكاليف البناء المرتفعة.

خامساً: دراسة وضع آلية للتعاون بين الصندوق والمؤسسات المالية التجارية؛ لمنح تمويل إضافي لمن يرغب من مقترضي الصندوق تحقيقاً لمصلحة المقترض، الصندوق والمؤسسات المالية التجارية.

سادساً: إلغاء شرط تملك الأرض عند التقدم لطلب قرض من الصندوق.

سابعاً: تكليف جهة محايدة متخصصة بدراسة أداء الصندوق السابق وصولاً لما يجب عمله في المستقبل.

- القرار رقم 103/ 67 وتاريخ 22/ 1/ 1430هـ الذي نص على الإسراع بتفعيل دور الهيئة العامة للإسكان، وتطوير أنظمة صندوق التنمية العقارية، مع التوسع النوعي في أعداد المساكن الشعبية في جميع مناطق السعودية.

- القرار رقم 49 / 34 وتاريخ 27 / 6 / 1429 هـ الخاص بالموافقة على أنظمة الرهن والتمويل العقاري.

- القرار الخاص بفرض رسوم بلدية على الأراضي البيضاء.

- القرار رقم 10/ 13 وتاريخ 20/ 4/ 1428هـ الخاص بالموافقة على مشروع الهيئة العامة للإسكان والتنمية العقارية. وقد صدرت الموافقة على إنشاء الهيئة العامة للإسكان، وأصبحت وزارة حالياً.

- القرار رقم 37/ 34 وتاريخ 22/ 8/ 1426هـ ومضمونه إيقاف منح الأراضي بمساحات كبيرة، وقصر المنح على المواطنين الذين لم يمنحوا، وفي حدود ما يلزم للسكن، وفي مخططات صالحة للبناء، وتتوافر فيها الخدمات.

– القرار رقم 26/ 19 وتاريخ 10/ 5/ 1425هـ ومضمونه:

أولاً: تقوم وزارة المالية (مصلحة الزكاة والدخل) بجباية الزكاة على الأراضي المعدة للتجارة؛ لصرفها في المصارف الشرعية.

ثانياً: أن تنظم وزارة التجارة والصناعة – بالتنسيق مع الجهات المعنية – سوق تجارة الأراضي بما يضبط شؤونه، ويساعد على تحقيق جباية الزكاة.

- القرار رقم 35/ 25 وتاريخ 26/ 5/ 1425هـ الخاص بالموافقة على الأهداف العامة لحل مشكلة الإسكان على المديَيْن القريب والبعيد.

- القرار 82/ 77 وتاريخ 26/ 2/ 1424هـ المتضمن تكليف وزارة الأشغال العامة والإسكان بإعداد الاستراتيجية الوطنية للإسكان بمشاركة فريق علمي من الجامعات ومراكز البحوث والهيئات الاستشارية والقطاع الخاص.

أما ما يخص موضوع قيادة المرأة للسيارة فقد تقدمت عضوات من المجلس بتوصية إضافية على التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي 1433/ 1434هـ، تدعو لتمكين المرأة من قيادة السيارة في السعودية وفق الضوابط الشرعية والأنظمة

المرورية المتبعة، إلا أن المجلس لم يناقشها كون موضوعها مخالفاً لقواعد عمل المجلس في مادته الحادية والثلاثين التي أكدت في فقرتها الثالثة على أن تكون "التوصية ذات علاقة بالموضوع المعروض للمناقشة. وموضع قيادة المرأة للسيارة لس من اختصاص وزارة النقل".

* هناك علامات قصور في أداء بعض الوزارات شاهدة للعيان، مثل الصحة والتعليم والمواصلات.. أين دور مجلس الشورى من ذلك؟

- مجلس الشورى مناط به مهام تشريعية ورقابية، ويمارس دوره الرقابي من خلال مناقشته التقارير السنوية للأجهزة الحكومية. فمن خلال دراسة اللجان المتخصصة بالمجلس لتلك التقارير يقف المجلس على أوجه القصور والمعوقات التي تواجه هذه الجهة أو تلك؛ ويقرر الحلول الناجعة لها بما يسهم في الارتقاء بأدائها، ويلبي تطلعات المواطن وحاجاته. هذا إلى جانب الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس لمختلف الجهات الحكومية، وهو ما نعده إحدى الوسائل المكملة للمهام التي يمارسها مجلس الشورى. كما حرص المجلس على التواصل مع مجالس المناطق للعمل على تحقيق التوازن التنموي بين مناطق السعودية المختلفة، بما يعكس توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود - يحفظه الله - بإشراك مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها في مسيرة العمل التنموي؛ ويلبي حاجات المواطنين في مختلف المناطق.

* هناك من ينتقد أسلوب استدعاء الوزراء تحت قبة المجلس، بأنه لا يحقق الهدف منه، وتطغى عليه الدبلوماسية والمجاملات، ويفتقد الشفافية المطلوبة. كيف يرى معاليكم هذه الانتقادات؟ وما الذي يمنع من جعل جلسات استدعاء الوزراء علنية وتجنُّب الدبلوماسية؟

- نحن في مجلس الشورى ليس لدينا ما نخفيه، وأبوابنا مشروعة، ونتقبل النقد البنَّاء والموضوعي، وتتسع صدورنا لذلك. أما ما يخص علانية الجلسات التي يحضرها الوزراء أو سريتها فمبدأ المجلس هو علانية الجلسة وفتحها أمام وسائل الإعلام، لكن هناك من الوزراء من لا يحبذ فتح الجلسة أمام الإعلام؛ لأنه ربما لديه بعض المعلومات والخطط المستقبلية لوزارته، لا تزال قيد البحث والدراسة، ويرغب في إحاطة مجلس الشورى بها واستجلاء رأي أعضاء مجلس الشورى بشأنها. والمجلس عموماً يطمح عند مناقشة الوزير أو المسؤول إلى الحصول على إجابات شفافة ومعلومات واضحة، يبني عليها قراراته ورؤاه تجاه مختلف القضايا الوطنية. والإعلام شريك رئيس للمجلس؛ فهو النافذة التي يطل من خلالها على أفراد المجتمع؛ لذا يحرص المجلس على إحاطة وسائل الإعلام ببيان صحفي يتضمن ما تم تداوله بين الوزير وأعضاء المجلس في حال إغلاق الجلسة، كما ينقل التلفزيون السعودي عبر قناته الأولى ملخصاً لجلسة المجلس في نهاية الأسبوع.

*ما الفرق بين المجالس "البرلمانية" حول العالم ومجلس الشورى السعودي من حيث اختيار الأعضاء، أساليب المناقشة، آلية العمل والتحديات والتطلعات؟

- كل دولة لها نظامها السياسي والبرلماني وآلية اختيار أعضاء المجلس، الشورى أو البرلمان، لكننا من خلال ممارستنا أعمالنا لا نجد اختلافاً كبيراً وواسعاً بيننا وبين الممارسات البرلمانية الأخرى، بل إن مجلس الشورى يحظى دائماً بإشادة زواره الأجانب من خلال استماعهم لمستوى الطرح والنقاش لأعضاء المجلس تحت القبة بكل صراحة وشفافية.

* يطالب كثير من المواطنين بأن يكون لهم دور أكبر في طرح الأفكار والقرارات والمشاريع التي يناقشها المجلس، وليس مجرد كتابة "العرائض" وإرسالها - كما يحصل الآن- فهل تتحقق مطالبهم؟

- ما يصلنا من المواطنين هو محل تقدير من المجلس، ويحظى بمتابعة لجنة متخصصة، هي لجنة حقوق الإنسان والعرائض؛ إذ تدرس العريضة المقدمة من المواطن أو عدد من المواطنين، وتبدي رأيها بشأنها، لكن من المهم أن يتعلق ما يقدمه المواطن بموضوع يهم شريحة كبيرة من المواطنين؛ ليتم اتخاذ الإجراء المناسب له، كأن تكون الفكرة المطروحة تتعلق بسن نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، أو يتم تبنيها كقرار للمجلس يُرفع للمقام الكريم.

* إلى أي مدى يقوم المجلس بقياس رأي المجتمع حول القضايا والموضوعات التي يطرحها لمعرفة آرائهم حولها ومدى رضاهم عنها؟

- قياس الرأي العام من أهم الأدوات التي تبيّن توجهات أفراد المجتمع ومدى رضاهم عن إنجازات أي جهة أو مؤسسة. والمجلس يدرك أهمية قياس الرأي العام نحو إنجازاته وقراراته؛ ومن هذا المنطلق أنشأ إدارة تعنى برصد الآراء ودراستها وتقييمها، خاصة ما يطرح في الصحف من قِبل كتّاب الرأي، أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

* هناك أصوات تطالب حالياً بضرورة انتخاب أعضاء مجلس الشورى، وتفعيل صلاحياته الرقابية؛ لينـاقش بنود الميزانية العامة للدولة، ويقوم بمحاسبة الوزراء، وطلب حجب الثقة عنهم إن ثبت تقصيرهم، كيف يرى معاليكم إمكانية تحقيق ذلك؟ وما رأيكم فيمن يطالب بأن يكون مجلس الشورى بالانتخاب وليس بالتعيين؟

- آليات العمل البرلماني واسعة ومتعددة، والممارسات البرلمانية قابلة للنقاش واختيار الأصلح والأجدى في كل مرحلة، وهذه الأمور التي ذكرتها في سؤالك يرجع تقديرها لولي الأمر – حفظه الله – متى ما رأى الحاجة إليها وفائدتها للدولة والمجتمع، فلن يتوانى عن تحقيقها، لكن من الأهمية إدراك أن جميع أعضاء مجلس الشورى نخبة من ذوي الكفاءات العلمية والعملية، وتنوع الاختصاصات؛ فالتنوع الفكري والعلمي يثري العمل بالمجلس، وإن كانت الانتخابات هي ممارسة ديمقراطية سائدة في غالبية دول العالم، لكنها لا يمكن أن تؤلف مثل هذا التنوع في التخصص العلمي والخبرات العملية التي يتميز بها أعضاء المجلس. وتبقى مسألة تعيين أو انتخاب أعضاء مجلس الشورى - كما قلت آنفاً - مسألة تقدير لولي الأمر – يحفظه الله – فهو خير من يقدر الأفضل والأنسب للمجلس.

* بعد دخول المرأة مجلس الشورى "30 عضوة" كيف يرى معاليكم أداءها وممارساتها "الشورية" ومداخلاتها؟ وما أبرز التحديات أمامها؟ وما أكبر المواضيع التي تقدمت بها للمناقشة؟

- أثبتت المرأة عضو مجلس الشورى من خلال المداخلات سعة أفقها، وعدم حصر نفسها في قضايا محددة، بل حضرت بقوة في الكثير من القضايا، وأضافت لمداولات المجلس ونقاشاته الكثير؛ فهي على قدر كبير من المسؤولية الوطنية؛ تطرح هموم مجتمعها، وتقدم مقترحاتها التي ترى أنها كفيلة بمعالجة تلك الهموم، وتلبي حاجات المواطن. وفي شأن قضايا المرأة كانت المرأة عضو المجلس حاضرة بدعم زملائهن الأعضاء في طرح هموم النساء السعوديات وقضاياهن. ولعلي أستشهد هنا بقرار المجلس المساواة بين الرجل والمرأة في شروط الحصول على القرض من صندوق التنمية العقارية، الذي جاء بناء على توصية إضافية قدمتها ثلاث عضوات على التقرير السنوي للصندوق، وتبنتها لجنة الشؤون المالية، وصوّت المجلس بالموافقة عليها بالأغلبية، إلى جانب بعض التوصيات الإضافية التي قدمتها بعض الأخوات العضوات بالمجلس على بعض التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات الحكومية، وأقرها المجلس.

* هل هناك نية لزيادة عدد أعضاء المجلس "رجالاً ونساء" في الدورات القادمة؟

- مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس تخضع لتقدير ولي الأمر – يحفظه الله – متى ما رأى الحاجة تتطلب ذلك.

* لا يزال المجلس يصدر قرارات مهمة، لكنها غير ملزمة، فكيف يمكن جعلها ملزمة واجبة التنفيذ للجهات الحكومية؟ وما نسبة القرارات التي اتخذها المجلس وتم تنفيذها؟

- القرارات التي يصدرها مجلس الشورى يتم رفعها إلى الملك بحسب المادة السابعة عشرة من نظام المجلس. ومن واقع الإحصاءات، فأغلب قرارات المجلس تصدر بعد استكمال دورتها النظامية. ولعلكم تلاحظون أنه لا تكاد تخلو جلسة من جلسات مجلس الوزراء من الإشارة إلى قرار لمجلس الشورى. كما أود أن أوضح هنا أن القرارات التي يصدرها المجلس بشأن التقارير السنوية لأجهزة الدولة ومؤسساتها لا يستلزم صدور قرار بشأنها من مجلس الوزراء؛ لأن هذه القرارات لها آليتها الخاصة. وأشير هنا إلى الأمر السامي الكريم الذي نص على أن "تقوم الوزارات والجهات الحكومية الأخرى برفع مرئياتها حيال ما تضمنته قرارات مجلس الشورى حول تقاريرها السنوية في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالة قرار مجلس الشورى إليها". وهذا دليل على ما يوليه خادم الحرمين الشريفين من أهمية بالغة لمجلس الشورى وقراراته وحرصه – أيده الله – على أهمية تفعيل قرارات مجلس الشورى بما يخدم الصالح العام للوطن والمواطن. وإلى جانب ذلك، سيكون لأمره الكريم دورٌ فاعل في سرعة تجاوب الجهات الحكومية مع قرارات المجلس وظهور نتائجها على جهود تلك الجهات وأدائها، بما يحقق تطلعات القيادة الرشيدة.

* بعض أعضاء مجلس الشورى يعيَّن في المجلس وتنتهي مدة تعيينه ولم يقدم شيئاً يُذكر، كيف يمكن التعامل مع مثل هؤلاء الأعضاء؟ وألا يوجد تقييم سنوي للأعضاء وبناءً عليه يتم الاستبعاد إذا لم ينجز؟

- أعضاء المجلس يتم اختيارهم من ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين، وهم جميعاً محل ثقته – يحفظه الله –وعلى قدر من المسؤولية الوطنية، وجلهم نخب متميزة في مجالات تخصصاتهم العلمية، وخبراتهم العملية، وإذا كان أحد الأعضاء لا يتداخل كثيراً في مناقشة المجلس للموضوعات المدرجة على جدول أعماله فهذا لا يعني أنه لم يقدم شيئاً خلال مدة عضويته؛ فقد يكون له دورٌ كبيرٌ في أعمال اللجنة المتخصصة التي ينتمي إليها، من خلال دراسته للموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة، وإسهامه بعلمه وفكره وخبراته العملية المتراكمة في وصول اللجنة إلى توصيات نوعية تقدمها إلى المجلس في تقريرها النهائي على الموضوع الذي أنهت دراسته، أو ربما يقدم مقترح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام قائم، وينتهي بموافقة المجلس عليه وإقراره، ويكون فيه فائدة كبرى للوطن ولشريحة كبيرة من أفراد المجتمع. إلى جانب أن هناك أعضاء متخصصين في موضوعات أو مجالات معينة ويحبذون المشاركة في نطاق معرفتهم وتخصصهم فقط.

* كيف يمكن تفعيل عمل لجان المجلس بشكل أكبر في تبني القضايا ومناقشتها؟
- لجان المجلس الثلاث عشرة تقوم بدورها وفق قواعد عمل مجلس الشورى في دراسة الموضوعات المحالة لها في نطاق اختصاصاتها، وتمارس عملها وفق آليات عديدة، من بينها استجلاء آراء الجهات المعنية والمتخصصين والمستفيدين أو المعنيين بالنظام أو الموضوع محل النقاش من المواطنين، وكذلك القيام بزيارات ميدانية للأجهزة والمؤسسات الحكومية وغيرها؛ للاطلاع عن قرب على مستوى الخدمات التي تقدَّم للمواطنين، والتعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.
* عدم تمثيل المجلس للشعب من خلال الانتخاب هل جعل عضو المجلس غير مكترث بالتفاعل خلال الجلسات؟
- هذا الرأي يجانبه الصواب؛ لأن عضو المجلس هو مواطن، ويعيش وسط المجتمع، ولا يمكنه أن ينفصل عنه؛ فهموم المواطن هي همومه، وجلهم - ولله الحمد - على قدر عال من المسؤولية الوطنية؛ ويحملون همّ الوطن والمواطن، ويطرحونه بكل تجرد وبشفافية مطلقة تحت القبة بحثاً عن حلول ناجعة لها؛ وهدفهم الأول والأخير المصلحة العامة للوطن والمواطن.
* كثير من المواطنين لا يشعر بأي تأثير على حياته اليومية من خلال المجلس.. ما السبب في وجهة نظر معاليكم؟
- مجلس الشورى جهاز تشريعي ورقابي، وليس جهازاً تنفيذياً. وطبيعة عمل المجلس أمر يجب أن يدركه الجميع؛ فالمجلس يتخذ قرارات تنظيمية مهمة، ولها مساس بحياة الناس، لكنها ضمن مراحل صنع القرار في البلاد. وكما ذكرت آنفاً، فقرارات مجلس الشورى ترفع إلى الملك بموجب المادة السابعة عشرة من نظام المجلس؛ فالملك هو المرجع الأعلى لجميع السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية).
* تثار قضايا عامة بين الناس من خلال المجالس والتواصل الاجتماعي، مثل "الراتب ما يكفي، الشهادات المزورة، ساهر.."، وغيرها. هل المجلس غير معني بهذه القضايا؟
- المجلس وأعضاؤه يتابعون ما يطرح على مختلف الساحات، ويسعون إلى تبني بعض الموضوعات والقضايا التي يرون فيها تحقيق مصلحة عامة أو وطنية. وفيما يخص الشهادات المزورة فقد أصدر مجلس الشورى مشروع نظام بخصوصها، وهو مقدم من أحد أعضاء المجلس من خلال المادة 23 من نظام المجلس، ورُفع للمقام الكريم. وفيما يخص المخالفات المرورية فالمجلس درس تعديلاً بشأنها بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووافق عليها، وتم رفعها للمقام الكريم أيضاً.
* في الأندية الأدبية والغرف التجارية والشركات المساهمة والجمعيات المهنية تحدث انتخابات، وفي كثير منها مشاكل واتهامات بالتزوير وتدخل الوزارات المعنية.. هل يقوم المجلس بالإشراف على هذه الانتخابات وفض النزاعات فيها؟
- مجلس الشورى - كما أوضحت سابقاً - جهاز تشريعي ورقابي، وليس جهازاً قضائياً لكي يقوم بمثل هذه المهمة التي ذكرتها في سؤالك. وهناك جهات ذات اختصاص يتم اللجوء إليها لفض مثل تلك النزاعات – إن وُجدت - والإشراف على تلك الانتخابات.
* مناقشة المجلس لحقوق أعضائه "أغاظت" كثيراً من المواطنين. هل للمجلس حق في نقاش حقوق أعضائه ورفع مميزات أعضاء المجلس؟
- مجلس الشورى لم يناقش مثل هذا الموضوع، ومميزات أعضائه كما أسميتها منصوصٌ عليها في اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة بأمر ملكي؛ وبالتالي تعديلها لا يتم إلا بأمر ملكي؛ ولا يحق للمجلس مناقشتها؛ لأنها ليست من اختصاصاته. وأعضاء المجلس لهم حقوق وعليهم واجبات؛ مثلهم مثل المسؤولين في مختلف قطاعات الدولة.
* تفاءل الكثير من المواطنين بما يقوم به المجلس، ممثلاً بلجنة الشؤون المالية، بدراسة مقترح تعديل 16 مادة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، فإلى أي مدى تعتقدون أنه سينهي إشكالية تعثر المشاريع وتأخر التنفيذ؟
- هذا المقترح قدمه عضو مجلس الشورى الدكتور سعد مارق وفق المادة 23 من نظام مجلس الشورى، وقد وافق المجلس على ملاءمة دراسته من قِبل لجنة الشؤون المالية، ومن ثم ستعود اللجنة بتقرير متكامل عن الموضوع، ويُطرح للمناقشة بشكل مفصل، وبعدها سيتخذ المجلس قراره النهائي وفق التصويت بالأغلبية، ونأمل في حال إقراره من المجلس واستكمال دورته النظامية وصدوره أن يسهم في معالجة تعثر الكثير من المشروعات الحكومية مستقبلاً.
* يدور حديث بأن هناك عدداً من أعضاء مجلس الشورى من موظفي الدولة قد تضرروا مادياً بسبب عضويتهم في مجلس الشورى، ويقال إن رواتبهم وامتيازاتهم انخفضت بدرجة كبيرة بعد تكليفهم بالعضوية، ما تعليقكم؟
- المادة الثانية من لائحة حقوق الأعضاء وواجباتهم حددت مكافأة شهرية لعضو المجلس قدرها ستة وعشرون ألفاً وأربعمائة وخمسون ريالاً، وعضو المجلس عادة يأتي من قطاع عام أو خاص، ومدة عضويته في المجلس أربع سنوات

قابلة للتجديد، ومتى انتهت عضويته في المجلس فإنه يعود إلى مباشرة عمله السابق، ويتمتع بمزاياه، وإن كان متقاعداً فهو يتقاضى راتباً تقاعدياً، سواء من المؤسسة العامة للتقاعد أو من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. إذاً، هو أثناء عضويته في المجلس يأخذ مكافأة شهرية وليس راتباً، وهذا هو المعمول به في أغلب البرلمانات العربية والدولية. بمعنى أن العضو لا يتقاضى راتباً شهرياً أثناء مدة عضويته في المجلس، وإنما مكافأة شهرية تتوقف متى ما انتهت عضويته في المجلس. كما أن المادة الثالثة من اللائحة نصت على "لا يجوز الجمع بين المكافأة والمزايا المقررة لأعضاء المجلس ومرتب الوظيفة ومزاياها. وإذا كان مرتب الوظيفة يزيد على المكافأة المقررة للعضو يُصرف له الفرق من المجلس".

* كثير من التقارير الصادرة من الوزارات والمؤسسات الحكومية لا تتحدث عما قدمته للمواطن من خدمات وتسهيلات، بل تتحدث عن إنجازاتها فقط.. كيف ترون ذلك؟

- مجلس الشورى يدرس التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات الحكومية دراسة شاملة، ولاحظ شيئاً مما ذكرته في سؤالك؛ وسعى المجلس إلى تطوير قواعد إعداد التقارير السنوية، ووافق مؤخراً على مقترح تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة، بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى، وقدمه عدد من أعضاء مجلس الشورى بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس. ويشمل التعديل إضافة الأهداف الخاصة والعامة للجهاز لعام التقرير، وإيضاح الرؤية والرسالة والقيم المؤسساتية والأهداف الاستراتيجية للجهاز، ومؤشرات الأداء، وبيان المشاريع المتعثرة. كما أضاف المقترح بنداً مستقلاً يطالب بملاحظات ومقترحات الهيئات الرقابية.

* مناقشة الشأن العام في مجلس الشورى له أهمية كبيرة في تلمُّس احتياجات المواطن من خلال طرحها للنقاش، فما الجديد في تنظيم النقاش في الشأن العام في المجلس؟

- لم يكن الشأن العام في الماضي بالمستوى المُرْضي للمواطن ولا للعضو، وكان ينتهي بمجرد انتهاء العضو من مداخلته.. وحرصاً من مجلس الشورى على الاستفادة مما يطرحه بعض الأعضاء من موضوعات في الشأن العام، تلامس قضايا الوطن والمواطن وهمومه وحاجاته، وما يقدمونه من مقترحات، شكّل المجلس لجنة خاصة، ضمت عدداً من أعضاء المجلس، للنظر في تطوير الشأن العام. وخلصت اللجنة إلى آلية مستمدة من نظام المجلس ولوائحه الداخلية وقواعد عمله وعمل لجانه المتخصصة، بما يتفق مع الصلاحيات الممنوحة للمجلس. وسيكون لهذه الآلية - بإذن الله تعالى - بالغ الأثر في مواكبة المجلس لتلك القضايا المستجدة، ومساهمته في طرح الحلول المناسبة لمعالجتها، وذلك من خلال ما يقدمه أعضاء المجلس من أفكار ورؤى ومقترحات في الشأن العام.

* ما أبرز الصعوبات والعوائق التي تواجه مجلس الشورى السعودي؟

- بحمد الله ثم بدعم القيادة الرشيدة لا نلمس أي صعوبات تعطل الأداء، بل نجد تفانياً من الجميع، أعضاءً ومنسوبين؛ ليؤدي مجلس الشورى مهامه التنظيمية (التشريعية) والرقابية بما يحقق طموحات ولاة الأمر وآمال وتطلعات المواطنين في تلبية حاجاتهم ومعالجة همومهم وقضاياهم.

والدهما: ما ذنبي.. أعاني 6 سنوات لتصحيح خطأ حرم 2 من أبنائي حقوقهما

مواطن وأخته يُحرمان الهوية الوطنية لخطأ موظف "أحوال القنفذة"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://sabq.org/yPZfde

سبق- القنفذة:
ما زال المواطن محمد بن حمد القحماني يتكبد عناء السفر والترحال من مدينة إلى أخرى بغية إنهاء معاملته، التي أدى خطأ موظف بأحوال القنفذة فيها إلى متاعبه وضياع مستقبل أحد أبنائه وبناته أيضاً. ورغم اكتشافه الخطأ متأخراً في عام 1428هـ عندما أراد ابنه الحصول على الهوية الوطنية إلا أنه حتى الآن لم يتم معالجة وضعه، رغم تكبده عناء السفر من القنفذة إلى الرياض وإلى جدة، وهكذا منذ ما يقارب ست سنوات ونصف السنة.
القصة مليئة بالأحداث المؤسفة والمضحكة في الوقت نفسه، منها إصدار تعيين ابنته (ليلى) الحاصلة على تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف بكلية القنفذة، تخصص لغة عربية، في تعليم البنين حسب بيان وزارة الخدمة بتاريخ 2/ 7/ 1432هـ الذي نشر بتوجيه 3500 مواطن بالعمل لدى وزارة التربية والتعليم؛ لتكون أول سعودية تُعيَّن في تعليم البنين بالخطأ؛ ما تسبب في حرمانها من التعيين حتى الآن؛ لاختلاط سجلها المدني بسجل أخيها (حمد).
فيما لا يستطيع الابن (حمد) الذي لا يملك هوية وطنية حتى الآن السفر أو قضاء احتياجات أسرته وغيرها.
الأب محمد القحماني روى لـ"سبق" هذه الأحداث، وقال: للأسف، لم أكتشف الخطأ إلا عندما أردت استخراج هوية وطنية لابني (حمد) في عام 1428هـ، في العام الذي تخرجت فيه ابنتي (ليلى)، وتم تأجيل إصدار الهوية الوطنية لابني ريثما يتم تصحيح الخطأ، وتم بعث خطاب من أحوال القنفذة إلى وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية بالرياض برقم 4626 بتاريخ 7/ 9/ 1429هـ، وتمت متابعة ذلك بشكل شخصي، وبعد مراجعات عدة متنقلاً بين القنفذة والرياض وجدة تم تغيير السجل المدني للابن والبنت، لكن لم يتم نقل معلومات السجل عند النقل؛ إذ أصبحت البنت مسجلة بمعلومات أخيها، والعكس، مع تبادل للأسماء، مع اختلاف اسم الأم لكلٍ منهما، والمشكلة ما زالت قائمة (وكأنك يابوزيد ماغزيت).
وتمت مخاطبة المركز الوطني للمعلومات ووكالة الأحوال بالرياض، إلى درجة أن الابن هو من قام بالمراجعة. وفي بعض المراجعات يتم السفر للرياض لمراجعة وكالة الأحوال، ويتم إخبارنا ببعث المعاملة إلى أحوال القنفذة بعد أيام، لكن للأسف عند مراجعة أحوال القنفذة نجد المعاملة لم تصل حسب الموعد، وهذا ما أنهكنا واستنزف قوانا ووقتنا من المراجعات، ولك أن تتخيل السفر إلى الرياض رغم عدم وجود مطار بالقنفذة، وكذلك السفر إلى جدة مرات عدة، وتعاد المعاملة بعد ذلك لإكمالها، ويتم الرد عليها، ولكن تحتاج بعد ذلك إلى جهد آخر في المراجعة لإعادتها، كان آخر رقم للمعاملة برقم 31315 بتاريخ 14/ 4/ 1434هـ الصادرة إلى إدارة تقنية المعلومات – الوكالة من إدارة الأحوال بمنطقة مكة المكرمة، وما زالت لدى الوكالة، أي قبل عام وأشهر، ولم يستجد شيء بشأنها!
وبيّن "القحماني" أن ابنه لا يحمل هوية وطنية، وابنته غير مسجلة لديه في سجل الأسرة؛ الأمر الذي أثر سلباً في نفسيتَيهما وتأخرهما عن أقرانهما في تحقيق مستقبلهما، إلى درجة حرمان ابنتي من التعيين رغم حصولها على تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف.
كذلك حرمان الفتاة من (الزواج) حتى الآن؛ لعدم وجودها في سجل الأسرة، ولا تحمل أي هوية، ناهيك عن حرمانهما الكثير من الحقوق المشروعة والمستقبلية، مثل الحصول على أرقام حسابات بنكية والعلاج والسفر والزواج.. فكلاهما لا يستطيع الزواج أو التوظيف طالما الخطأ موجود ومعاملتي لم تنتهِ وتنتهِ معاناتي التي قضيتها في المراجعة وما زلت أنتظر!
وقال القحماني: لقد قمت بسداد مخالفات مرورية سُجلت على ابنتي، والحقيقة هي على ابني.
وناشد جميع المسؤولين بوزارة الداخلية ووكالة الأحوال بالرياض ومركز المعلومات الوطني "إنهاء معاملتي التي لا أتحمل مسبباتها إثر خطأ موظف ارتكبه بحقنا، وإلى الآن نحن نصحح خطأه بما لحقنا من متاعب ومشاق. وإني على ثقة بمسؤولي وزارة الداخلية لحل قضيتي هذه".
من جانبه، أوضح مدير أحوال القنفذة، علي بن محمد الفقيه، أن الخطأ المرتكب حدث منذ طفولتهما، أي عندما قام الموظف بتسجيل بياناتهما عند الإضافة، وكان الخطأ موجوداً ولم يُكتشف إلا عندما أراد الأب استخراج الهوية الوطنية لابنه. مشيراً إلى أن "آخر ما صدر من قبلنا إلى الإدارة العامة للأحوال المدنية بتاريخ 26/ 2/ 1434هـ".
وأكد "الفقيه" أن أحوال القنفذة لا تملك الصلاحية في تعديل البيانات إلا عن طريق مركز المعلومات الوطني.

مجلس الوزراء يوجه بـ"سعودة" المهن الجيدة.. و"الشورى" يوصي بـ"توطين" الطيارين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري ، جدة - «الحياة»
وافق مجلس الوزراء السعودي على قيام وزارتي الداخلية والعمل بالاستمرار في سعودة الأنشطة التجارية والمهن التي يُرى أنها ذات مردود مادي جيد، ومحل إقبال من المواطنين. كما وافق المجلس، خلال جلسته أمس (الإثنين) في جدة، برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، على دعم وزارة التجارة والصناعة بشرياً ومادياً، لتمكينها من تطبيق نظام مكافحة التستّر على الوجه المطلوب. وذلك فيما أقر مجلس الشورى السعودي أمس (الإثنين) بغالبية أعضائه توصية تطالب «الخطوط السعودية» بخطة زمنية لتوطين وظائف الطيارين، والعمل على تحسين أوضاعهم الوظيفية. ورأى العضو الدكتور منصور الكريديس أن «الخطوط السعودية» ليس لها دور في المسؤولية الاجتماعية، وأن ما تقوم به «مجرد أعمال تطوعية». لكن العضو الدكتورة فاطمة القرني دافعت عن «الخطوط السعودية»، ورأت أن المؤسسة تحتاج فحسب إلى تكثيف جهودها الإعلامية. (للمزيد).
وأيّد مجلس الشورى توصية الدكتور طارق فدعق التي طالب فيها «الخطوط السعودية» بإنشاء برنامج للمسؤولية الاجتماعية، في غياب أي إبداع لها في هذا المجال منذ أعوام، خصوصاً في مجال التأثيرات البيئية، إضافة إلى البون الشاسع بين ما تقوم به «الخطوط السعودية» وشركتا «سابك» و«أرامكو» في هذا المجال. واستشهد مقدم التوصية بما تقوم به شركات طيران عالمية معروفة وغير معروفة من برامج واضحة وشفافة ومؤطرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهو ما تفتقده «الخطوط السعودية». وأوضح الكريديس أن هناك سوء فهم للإدارة في «الخطوط السعودية» وكثير من شركات القطاع الخاص، أو التي تملكها الدولة في شأن ثقافة المسؤولية الاجتماعية. وقال: «إنها غائبة إلى حد ما، وتخضع لمزاج أعضاء مجلس الإدارة». وأوضح أن «العمل الخيري وتقديم تبرعات وصدقات وهبات ورعاية مؤتمرات محلية ودولية مفهوم خاطئ للمسؤولية الاجتماعية». وفي المقابل، ذكر رافضو التوصية أن الخطوط السعودية تقوم بدورها من خلال ما تقدمه من برامج عدة في مجال الرعاية والدعم المجتمعي. وأوضح رئيس لجنة النقل والاتصالات التابعة لمجلس الشورى الدكتور سعدون السعدون أن الخطوط السعودية تقوم برعاية المهرجانات والندوات وكثير من البرامج السياحية والثقافية في مناطق المملكة.

وزير العدل: المحاكم التجارية.. مطلع العام المقبل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
علمت «الحياة» أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى أصدر تعميماً أبلغ فيه محاكم المملكة بأن المحاكم التجارية ستباشر عملها مطلع العام الهجري المقبل، بعد ترقب استمر نحو سبعة أعوام. وأوضح التعميم

(حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن المحاكم التجارية ستباشر اختصاصاتها، وكذلك الدوائر التجارية وفقاً لنظام المرافعات الشرعية في ربيع الأول 1436هـ. (للمزيد).
ويأتي توجيه وزير العدل في ظل ترقب بعد صدور نظام القضاء، الذي يحدد مهمات المحاكم في عام 1428هـ، إضافة إلى نظام المرافعات الشرعية الذي أُقرّ أخيراً، وأشار التعميم إلى أن يوم مباشرة النظام سيشهد فصل الدوائر التجارية التابعة لديوان المظالم، بقضاتها ومعاونيهم ووظائفهم، وضمهم إلى المحاكم التجارية. ويتزامن فصل الدوائر - وفقاً لتوجيه العيسى - مع سلخ دوائر التدقيق التجاري التابعة لديوان المظالم بقضاتها ومعاونيهم ووظائفهم، وضمها إلى محاكم الاستئناف في القضاء العام. وستباشر هذه الدوائر اختصاصاتها المنصوص عليها في المادة الـ35 من نظام المرافعات الشرعية في اليوم ذاته الذي ستعمل فيه المحاكم التجارية. وتختص المحاكم التجارية - وفقاً لنص المادة الـ35 من نظام المرافعات الشرعية - بالنظر في جميع المنازعات الأصلية والتبعية التي تحدث بين التجار، والدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية، والمنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات، وجميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية (من دون إخلال باختصاص ديوان المظالم)، ودعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم، والمنازعات التجارية الأخرى.

إيداع الإعانة الشهرية لليتيمات المتزوجات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أودعت المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام الإعانة الشهرية لليتيمات المتزوجات .
أوضح المدير العام التنفيذي للمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، فواز العنزي أن المؤسسة أودعت في حساب اليتيمات المتزوجات مبلغا نقديا قدره 2200 ريال كمعونة شهرية، مبينًا أن المؤسسة تقدم خدمات أخرى كدورات التأهيل والإرشاد الأسري والتدريب والمساعدة على التوظيف والمساعدات العينية كالمواد الغذائية والأثاث والأجهزة الكهربائية والمنزلية، والرعاية والمتابعة الأسرية، إضافة إلى المساعدات الطارئة والعاجلة والخدمات الإدارية من خطابات وشفاعات للأيتام.
وأفاد العنزي أن شروط وضوابط الصرف حددت لليتيمات من ذوات الظروف الخاصة (مجهولات الأبوين) أو من فتيات الأسر الطبيعية اللواتي تربين في دور الإيواء سواء يتيمات أو بنات الأسر المفككة على أن لا توجد أسر كافلة ترعاهن وأثبت البحث الاجتماعي حاجتهن للإعانة، وأنهن متزوجات ومسجلات في نظام الرعاية الاجتماعية وبياناتهن محدثة وأن لا تكون على كفالة جهة رعاية أخرى غير المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، وأن لا يزيد راتب الزوج عن ستة آلاف ريال.
وأشار إلى أن مثل هذه القرارات تسهم في إيجاد الاستقرار الأسري للفتاة وتؤمن لها العيش الكريم، وتساعدها في الاعتماد على نفسها.
يذكر أن المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام ترعى أبنائها وفتياتها المشمولين برعايتها من خلال تسعة فروع موزعة في مختلف مناطق المملكة وتوفر لهم كامل الرعاية من سكن وإعاشة وتعليم وتدريب ومساعدة في التوظيف وابتعاث والمساعدة على الزواج ومختلف المساعدات المالية والعينية.

فيما رفض قبل 3 سنوات سعودتهم بحجة تحققها

الشورى يقر توطين وظائف الطيارين ويرفض التخلص من الطائرات المستأجرة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935286

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

رفض مجلس الشورى وضع خطة زمنية قصيرة المدى للتخلص من الطائرات المستأجرة، وجاء التصويت ضد توصية لجنة النقل على تقرير أداء الخطوط الجوية العربية السعودية في هذا الشأن.

وأقر المجلس التوصيات التي نشرتها "الرياض" الجمعة الماضية، حيث طالب المؤسسة بتقديم خطة زمنية لتوطين وظائف الطيارين والعمل على تحسين الأوضاع الوظيفية لهم ولمساعدي قائدي الطائرات والملاحين من ترقيات وامتيازات مشجعة، بعد أن رفض المجلس توصية مشابهة قبل ثلاث سنوات لعضو الشورى السابق وليد عرب هاشم دعت إلى سعودة جميع وظائف الطيارين خلال مدة زمنية محددة، حيث أسقط المجلس حينها التوصية بعد أن أستمع لرد لجنة النقل التي أكدت تحققها على أرض الواقع فالخطوط السعودية تعمل ضمن خطة تطويرية على سعودة طاقمها من الطيارين ومساعديهم إذ يوجد لديها حالياً حينها أكثر من 1400 طيار سعودي، كما تعمل على دعم الطلاب السعوديين الذين يدرسون تخصص الطيران على حسابهم الخاص، إلى جانب التعاون مع برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي حيث يتم توجيه بعض الطلاب المبتعثين لدراسة الطيران في العديد من الدول الصديقة.

إقرار إنشاء برنامج للمسؤولية الاجتماعية وسحب توصية لتقاعد الأسطول المملوك للخطوط

وطالب الشورى "السعودية" بخطة توطين الطيارين إثر تبني لجنة النقل لتوصية الدكتور عبدالله الحربي الذي تحدث أثناء مناقشة تقرير الخطوط الجوية الأخير وقال أنها أخفقت خلال العشر سنوات الماضية في استقطاب الكوادر الوطنية من الطيارين لسد العجز لديها لاسيما وأن الدولة قد زودت الخطوط بدفعات من الطائرات الجديدة لتحديث أسطولها.

وأشار الحربي لدى مناقشة التقرير الآنف الذكر أن ذلك أنتج تكدس مساعدي الطيارين حيث بلغ عددهم (703) طيارين منهم 250 طيّاراً أكملوا متطلبات الترقية إلى قائد طائرة منذ خمس سنوات ولم يرقوا وبالمقابل نقص شديد في قادة الطائرات وأضاف عضو الشورى الحربي بأن الخطوط السعودية عمدت إلى التعاقد مع طيارين أجانب بأعداد كبيرة بلغ 210 طيارين من مختلف الجنسيات وهذا العدد يمثل ما نسبته 25% من عدد الطيارين الكلي في الخطوط السعودية وهي نسبة كبيرة لمؤسسة مثل "السعودية" عمرها أكثر من 60 سنة ولم تحقق توطين هذه المهنة.

إلى ذلك وافق المجلس يوم أمس الاثنين على ثلاث توصيات تحث "السعودية" على القيام باستطلاعات الرأي عن طريق جهة وطنية متخصصة، للاستفادة منها في رفع مستوى الخدمة ورضا المسافرين، وتضمين النتائج في تقارير المؤسسة السنوية، كما دعاها إلى تخصيص حساب الكتروني خاص لكل مستفيد في القطاعين الحكومي والخاص، يشمل رصيد التذاكر والرصيد المالي، ويمكن التحويل منه وإليه وبما يحقق تطوير وشمولية الخدمات الالكترونية.

وأقر المجلس أيضاً مطالبة لجنة النقل للمؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية بتضمين تقاريرها السنوية معلومات مفصلة عن برامج التخصيص تشمل البرنامج الزمني للانتهاء من تخصيص شركة النقل الجوي.

وأيَّد 81 عضواً توصية إضافية للدكتور طارق فدعق تشدد على إنشاء الخطوط السعودية برنامج للمسؤولية الاجتماعية، وأشار صاحب التوصية في مبرراتها أن الوضع الحالي للأعمال الاجتماعية يتطلب المزيد من التنظيم لأنه يشمل التبرعات والهبات وكأنها صدقات من الخطوط للمجتمع، ويرى أن تكون هناك مؤسسة للأعمال الاجتماعية فالخطوط تحصل على الدعم من الحكومة والمجتمع ومن الطبيعي والمعقول أن ترد العطاء والدعم باستثمارات اجتماعية وبيئية

وثقافية وعلمية، وأكد فدعق ان الوضع الحالي للعمال الاجتماعية للخطوط تنقصه الرؤية والأهداف المحددة ويتطلب إدارة متخصصة لدعم وتقنين العمل.
وتراجع عضو الشورى فدعق عن توصية إضافية اخرى له على تقرير الخطوط السعودية يطالبها بخطة لتقاعد الأسطول الجوي المملوك لها مشدداً على أهمية العمر الافتراضي للطائرات كما أن تقرير المؤسسة لم يوضح برنامج إهلاك الأسطول خاصة خطة تقادم الطائرات المملوكة.
جانب من الجلسة السابعة والثلاثين
وأشار فدعق إلى أن الأسطول الجوي يمثل أكبر الاستثمارات للخطوط السعودية حيث تصل أسعار بعض الطائرات إلى حوالي المليار ريال للطائرة الواحدة، كما ان الوضع الحالي للطائرات المحالة للتقاعد في مطارات الملك عبدالعزيز والملك خالد ومطار الطائف والقصيم، إلى عدم وجود خطة دقيقة لتقاعد الطائرات، ويمكن كذلك للخطوط بيع الطائرات التي على وشك التقاعد وتحقيق مورد مالي مهم.
وكان المجلس قد انتهى أمس من مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية، بشأن مقترح مشروع نظام عقد الاتفاقيات الدولية في المملكة المقدم من عضو المجلس الدكتور صدقة فاضل ويهدف النظام الذي يتكون من ثماني عشرة مادة إلى إعطاء رأي المجلس أهمية في الاتفاقيات الدولية التي تعرض على المجلس، وأن يتضمن نظام عقد الاتفاقيات الدولية في المملكة نصاً صريحاً وواضحاً يجعل للإجراءات المتخذة في المرحلة التالية للتوقيع معنى وفائدة.

المدرسة بلا كهرباء منذ 38 عاماً

3 آلاف مواطن من أهالي جبل الجذم.. بلا خدمات!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935285

تقرير - محمد الشاذلي
منحدرات سحيقة وانهيارات جبلية وظروف مناخية وبيئية سيئة وشح في المشاريع الخدمية ملخص معاناة السكان في جبل الجذم الذين يتجاوز عددهم ٣ آلاف مواطن.
"الرياض" ومن المناطق الحدودية النائية ذهبت لتلمس هموم المواطن وإيصال صوته إلى الجهات المختصة مع التأكد على حرص واهتمام سمو أمير منطقه جازان الأمير محمد بن ناصر على تنمية هذه المناطق.
في البداية قال مدير مدرسة قمران الابتدائية في جبل الجذم الأستاذ احمد علي احمد الجذمي عن التعليم في الجبل إنه منذ ان تأسست المدرسة من عام 1397هجري لم تصلها الكهرباء وان الطلاب يتلقون تعليمهم في فصول ضيقة وبلا دورة مياه حيث الماء نادر جداً.
من جانبه تحدث علي جراح المدرس بنفس المدرسه منذ عام 1430 ه أن الطريق إلى المدرسة تنقطع عند نزول الأمطار ونضطر للسير على أقدامنا مسافة تتجاوز الساعة وأحيانا ننقطع عن الدراسة لأسابيع بسبب انقطاع الطريق.
وأضاف الجراح أن المدرسة لاتخلو من الثعابين كون المدرسة قديمة ومبنية من الحجارة.
وأكد حارس المدرسة علي محمد يحيى الجذمي هذه المعلومة قائلاً "إنني ألاقي كثيراً من الثعابين في المدرسة أقتل بعضها وبعضها يختفي".
المواطنة فاطمة حسين جذمي التي جاوز عمرها التسعين عاماً شكرت الضمان الاجتماعي الذي تصلها مساعدته إلى منزلها، وأكدت إن حالتها الصحية غير جيدة وهي تعيش في غرفه دون مكيف وتشرب من ماء البركة الراكدة.

ندوة عن "الاستقرار الأسري" في مكة اليوم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
اضغط هنا

عبدالله الزهراني - مكة المكرمة
ينطلق مساء اليوم الثلاثاء برنامج ندوة الإرشاد الأسري بعنوان «الاستقرار الأسري» و التي ينظمها مركز التنمية الاجتماعية بمكة المكرمة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وذلك بشراكة تنظيمه مع فريق انجاز الإجتماعي التطوعي وتقام الندوة في قاعة الشيخ صالح كامل بالغرفة التجارية بمكة المكرمة.
ويشارك في الندوة نخبة من الدكاترة للتباحث حول « الاستقرار الأسري» وتفتح الجلسة الأولى برئاسة عبدالله الفايز و يشارك من خلالها الدكتور عبدالوهاب الرسيني فيما يقدم بحثه عن الإيمان وأثره على الاستقرار ومن ثم يناقش الدكتور عصام بازرعة بحثه عن التفكير الإيجابي وأثره على الاستقرار الأسري.

أمير الشرقية يرعى ملتقى المسؤولية الاجتماعية تجاه المرضى

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
اضغط هنا

احمد الشهري - الدمام
يرعى صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية غدا الأربعاء انطلاق فعاليات ملتقى» المسؤولية الاجتماعية تجاه المرضى وذويهم»، الذي تنظمه جمعية ترابط الخيرية لرعاية المرضى بالمنطقة ، بالتعاون مع مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام، بغرض زيادة فاعلية المسؤولية الاجتماعية من الفرد والمنشأة الاقتصادية تجاه المرضى وذويهم، والذي يستمر لمدة يومين في الدمام.
بدوره أعرب رئيس مجلس إدارة جمعية ترابط الدكتور خالد الشيباني خلال تعريفه بملتقى»المسؤولية الاجتماعية تجاه المرضى وذويهم» عن اعتزازه بتطوّر العمل الخيري الاجتماعي في الشرقية، بما يكفل استكمال رسالة جمعية ترابط الهادفة إلى إيجاد ترابط بين مرضى المنطقة وقطاعات المجتمع ذات الصلة لمساعدة المرضى وذويهم بدعمهم مادياً ومعنوياً وتسهيل مسألة علاجهم، وتماثلهم للشفاء.
كما وجه الشيباني وأعضاء الجمعية شكرهم للرئيس الفخري للجمعية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز على اهتمامه ودعمه المستمر لأعمال الجمعية تحقيقاً لرسالتها الإنسانية النبيلة.

مجلس الوزراء: دعم وزارة التجارة مادياً وبشرياً لمكافحة "التستر"

أشاد بالإنجازات الأمنية لمواجهة مخططات الحقد والخيانة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
اضغط هنا

واس - جدة

وافق مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، على دعم وزارة التجارة والصناعة بشريًا وماديًا لتمكينها من تطبيق نظام مكافحة التستر على الوجه المطلوب، وقيام الجهات التي تصدر التراخيص بتكثيف الجولات التفتيشية وإبلاغ وزارة التجارة والصناعة بما تكشفه من مخالفات التستر. كما وافق على قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بدراسة إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتوسيعها، وقيام وزارتي الداخلية والعمل بالاستمرار في سعودة الأنشطة التجارية والمهن التي يُرى أنها ذات مردود مادي جيد ومحل إقبال من المواطنين.

وأقر المجلس قيام لجنة المساهمات العقارية بالإسراع في تصفية جميع المساهمات العقارية وفق آلية عملها والأوامر السامية ذات الصلة. وقيام المجلس الأعلى للقضاء - بشكل عاجل وبالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة - بتفريغ ما يكفي من القضاة من أجل سرعة البت في القضايا المتعلقة بأراضي المساهمات العقارية.

وأشاد بالإنجاز الأمني الذي تحقق في الكشف عن تنظيم إرهابي ومخططاته، وأعرب عن الشكر والتقدير لمختلف الأجهزة الأمنية على هذا الإنجاز وللتعاون الذي وجدته من أبناء الوطن لمواجهة مخططات الحقد والخيانة التي تستهدف أمن واستقرار وشباب ومقدرات الوطن.

وكان سموه ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة. وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع على نتائج عدد من المؤتمرات والمبادرات والنشاطات العلمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي أقيمت خلال الأسبوع في مدن المملكة، مشددًا على ما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أمام القمة الآسيوية الحادية عشرة للإعلام تحت عنوان « الإعلام والتنوع لإثراء تجربة البث»، وتأكيده - أيده الله - على دور الكلمة المسؤولة في كل وسائل الإعلام.

وأكد المجلس أن تدشين سمو ولي العهد للمبادرة الوطنية للسلامة المرورية «الله يعطيك خيرها» بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين يجسد حرص ولاة الأمر - حفظهم الله - البالغ على كل ما يهم حياة المواطن، معربًا عن الشكر لجمعية الأطفال المعوقين التي انطلقت منها المبادرة ولجميع الشركاء والممولين لها، ودعا مجلس الوزراء جميع المواطنين والمقيمين إلى التجاوب مع هذه المبادرة التي تتناول قضية حساسة وخطيرة ناتجة عن كثرة حوادث السيارات وما تسببه من وفيات وإعاقات بشكل يومي.

واطلع المجلس على نتائج جهود الأجهزة الأمنية المختصة وما حققته من إنجاز أمني في الكشف عن تنظيم إرهابي ومخططاته، وأعرب عن الشكر والتقدير لمختلف الأجهزة الأمنية على هذا الإنجاز وللتعاون الذي وجدته من أبناء الوطن لمواجهة مخططات الحقد والخيانة التي تستهدف أمن واستقرار وشباب ومقدرات الوطن ومنهجه القائم على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

ونوه المجلس بأعمال مؤتمر «يوروموني السعودية 2014» في نسخته التاسعة الذي تم تنظيمه بالتعاون بين وزارة المالية ومؤسسة اليوروموني تحت شعار «الابتكار والمنافسة تغير ديناميكيات العولمة».
وبين أن مجلس الوزراء تطرق بعد ذلك إلى عدد من التقارير حول تطورات الأحداث ومستجداتها، مجددًا إدانة المملكة للاعتداءات وأعمال الحفريات المتواصلة في محيط المسجد الأقصى التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ووضع العراقيل والإجراءات التعجيزية ضد دخول المصلين ومنعهم من ممارسة حقهم المشروع في العبادة، مؤكدًا أن المملكة تحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة لتدهور الأوضاع في القدس الشريف وأي تداعيات سلبية تنتج عن الاعتداءات التي تقوم بها قوات الاحتلال والمستوطنون وتحذر من كل ما من شأنه تغيير الهوية التاريخية والدينية والوضع القانوني للأماكن المقدسة وأي عمل يؤدي إلى التغيير الديموغرافي لمدينة القدس.
وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 13 / 7 / 1435هـ على عدد من الموضوعات، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يلي:
أولًا:
بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (3 / 4) وتاريخ 13 / 3 / 1435هـ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة بشأن التعاون والحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحكومة اليابان، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 13 / 2 / 1433هـ.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
ثانيًا:
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية بشأن ظاهرة سيطرة الأجانب على بعض الأنشطة التجارية، وافق مجلس الوزراء على عدد من الترتيبات من بينها ما يلي:
1 - دعم وزارة التجارة والصناعة بشريًا وماديًا لتمكينها من تطبيق نظام مكافحة التستر على الوجه المطلوب، وقيام الجهات التي تصدر التراخيص بتكثيف الجولات التفتيشية وإبلاغ وزارة التجارة والصناعة بما تكشفه من مخالفات التستر.
2 - قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بدراسة إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتوسيعها.
3 - قيام وزارتي الداخلية والعمل بالاستمرار في سعودة الأنشطة التجارية والمهن التي يُرى أنها ذات مردود مادي جيد ومحل إقبال من المواطنين.
ثالثًا:
وافق مجلس الوزراء على تمديد العمل بالاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الفرنسية من أجل تحاشي الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل والإرث والتركات و(البروتوكول) الملحق بها - الموافق عليهما بالمرسوم الملكي رقم (م / 4) وتاريخ 28 / 2 / 1403هـ -، والمعدلة بـ (البروتوكول) الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م / 11) وتاريخ 6 / 5 / 1412هـ، وذلك لمدة خمس سنوات اعتبارًا من 1 / 1 / 2014م.
رابعًا:
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التجارة والصناعة رئيس لجنة المساهمات العقارية، وافق مجلس الوزراء على عدد من الترتيبات من بينها ما يلي:
1 - تعديل الفقرات (2) و(5) و(6) من البند (أولًا) من آلية عمل لجنة المساهمات العقارية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (48) وتاريخ 14 / 2 / 1430هـ .
2 - قيام لجنة المساهمات العقارية بالإسراع في تصفية جميع المساهمات العقارية وفق آلية عملها والأوامر السامية ذات الصلة.
3 - قيام المجلس الأعلى للقضاء - بشكل عاجل وبالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة - بتفريغ ما يكفي من القضاة من أجل سرعة البت في القضايا المتعلقة بأراضي المساهمات العقارية المشار إليها في الأمرين الساميين (5002 / م ب) وتاريخ 27 / 6 / 1429هـ ورقم (41182) وتاريخ 9 / 9 / 1433هـ.
خامسًا:
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخدمة المدنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (28 / 17) وتاريخ 2 / 5 / 1435هـ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم في مجال الخدمة المدنية (الوظيفة العمومية) بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المغربية، الموقعة في مدينة الرباط، بتاريخ 24 / 12 / 1434هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لهيئة التحقيق والادعاء العام والرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي (1432 / 1433هـ)، وقد أحاط المجلس علمًا بما جاء فيهما، ووجه حيالهما بما رآه.
هذا، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج جلسة اليوم إلى مقام خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.
تعيينات
وافق مجلس الوزراء على تعيينات بوزارة الخارجية ووزارة البترول والثروة المعدنية بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفتي (سفير) و(وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:
1ـ تعيين عصام بن إبراهيم بن حسن بيت المال على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
2ـ تعيين المهندس ناصر بن إبراهيم بن عبدالرحمن الفوزان على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة البترول والثروة المعدنية.
3ـ تعيين طلعت بن إبراهيم أبو الحسن المسلماني على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
4ـ تعيين عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبداللطيف العبداللطيف على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية

ترتيبات للحد من سيطرة الأجانب على بعض الأنشطة التجارية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140513/Con20140513698899.htm

وافق مجلس الوزراء على عدد من الترتيبات للحد من ظاهرة سيطرة الأجانب على بعض الأنشطة التجارية، وذلك بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية بهذا الشأن، من بينها: دعم وزارة التجارة والصناعة بشريا وماديا لتمكينها من تطبيق نظام مكافحة التستر على الوجه المطلوب، وقيام الجهات التي تصدر التراخيص بتكثيف الجولات التفتيشية وإبلاغ وزارة التجارة والصناعة بما تكشفه من مخالفات التستر، وقيام وزارة الشؤون الاجتماعية بدراسة إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتوسيعها، وقيام وزارتي الداخلية والعمل بالاستمرار في سعودة الأنشطة التجارية والمهن التي يرى أنها ذات مردود مادي جيد ومحل إقبال من المواطنين.

العمل: الاستفادة من "مكافأة الجدية" لا تؤثر على الإعانات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140513/Con20140513698947.htm

صالح الزهراني (جدة)

قالت وزارة العمل «إن مكافأة الجدية للعمل تمنح على 3 إلى 4 دفعات خلال مدة أقصاها 24 شهرا من تاريخ الالتحاق بالعمل، وتصل إلى 24 ألف ريال».
وأشار مصدر مطلع في الوزارة لـ«عكاظ» إلى أن المستفيدين من المكافأة هم المتقدمون والمستفيدون من (حافز البحث عن عمل) ولم يستنفدوا دفعات الإعانة، والمتقدمون والمستفيدون من (حافز صعوبة الحصول على عمل) ممن لم تسبق لهم الاستفادة من (حافز البحث عن عمل)، والمتقدمون والمستفيدون من (حافز صعوبة الحصول على عمل) ممن استنفدوا دفعات (حافز البحث عن عمل) بالإضافة إلى غير المؤهلين ممن يستوفون شروط التوظيف.
وأشار المصدر إلى أنه يمكن للموظفين على رأس العمل الاستفادة من المكافأة إذا كانوا من إحدى الفئات الأربع التي يمكنها التسجيل في البرنامج قبل حصولهم على الوظيفة، وألا يكون قد مر على تسجيلهم 30 يوما في التأمينات.
ولفت إلى أن الاستفادة من مكافأة الجدية للعمل لاتؤثر على رصيد الإعانات المالية للباحثين عن عمل، مشيرا إلى أنه مع مكافأة الجدية للعمل فإن الحصول على وظيفة يعطي مزايا أكثر من استنفاد رصيد الإعانات، ثم بدء البحث عن وظيفة.

ممرضة تتبرع ببدل العدوى لتنفيذ مواقف للمعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140513/Con20140513698921.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
وجهت الممرضة في وزارة الصحة والناشطة الاجتماعية إحسان بافقيه خطابا إلى وزير الصحة المكلف المهندس عادل فقيه تطالب فيه بالتحقيق في أسباب تأخر تنفيذ حكم نهائي واجب النفاذ صدر لها من ديوان المظالم قبل أكثر من عام، يلزم الوزارة بصرف بدل عدوى لها بأثر رجعي اعتبارا من عام 1429هـ.
وأقرت الممرضة في خطابها (تحتفظ «عكاظ» بنسخة منه) بأنها متنازلة عن جميع تلك المستحقات وتتبرع بها لوزارة الصحة لتخصيصها في عمل مواقف سيارات لذوي الاحتياجات الخاصة.
وقالت بافقيه في خطابها للوزير: «معاناتي بدأت عام 1429هـ ومازالت مستمرة حيث حصلت على حكم نهائي من محكمة الاستئناف الإدارية بجدة يلزم الوزارة بصرف بدل العدوى (750 ريالا شهريا)، وتسلمت الشؤون الصحية في جدة نسخة منه بتاريخ 1434/7/12هـ، إلا أنه لم يتم صرف أي من تلك المستحقات إلى اليوم».
وأضافت: عقب انقضاء عام كامل على صدور الحكم النهائي بأحقيتي ببدل العدوى، لم يتحقق أي شيء، وعليه أود أن أخبر عزوفي وبطيب خاطر عن هذا البدل المستحق حسب حكم محكمة الاستئناف، لما عانيته من ضرر نفسي وألم معنوي، ولكني أطالب أولا بتكوين لجنة لمعرفة أسباب تأخير الصرف ومحاسبة المتسبب فيه». وختمت بافقيه إقرارها بتنازلها عن حقوقها المادية المحكوم بها وتعميد من يلزم بتحويلها إلى إدارة الرعاية الصحية في محافظة جدة لتخصيصها لعمل مواقف سيارات لذوي الإحتياجات الخاصة.
وقالت الممرضة بافقيه لـ«عكاظ» إنها اتجهت للقضاء لإنصافها من مماطلة الوزارة في صرف بدل عدوى لها أسوة بعدد من زميلاتها الممرضات اللاتي يحصلن عليه، في حين حرمت أخريات منه رغم تعرضهن لذات المخاطر.

تم تداولها عبر الواتس أب وأثارت الاستياء.. ومطالبات بمعاقبة الفاعل

وثيقة مسربة تكشف أسماء محكومين وموقوفين بسجن العلا وقضاياهم

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://sabq.org/YWZfde

بدر الجبل- سبق- العلا:
أثارت وثيقة يتم تداولها عبر الواتس أب، سربها "مجهول"، وتكشف بياناً بأسماء النزلاء الموقوفين السعوديين والسعوديات بشعبة سجن محافظة العلا لعام 1435هـ، موضَّح فيها اسم الموقوف كاملاً وقضيته وتاريخ توقفيه، وكذلك أسماء المحكومين ومدة أحكامهم ونوع قضاياهم، استياء العديد من المواطنين مطالبين بمحاسبة مُسرِّبها.
الوثيقة التي تم تداولها عبر الواتس أب بشكل واسع مساء أمس الاثنين أثارت استياء المتابعين، و"أبدوا استغرابهم" من كشف معلومات، قالوا إنها في الأصل سرية، ولا فائدة مرجوة من نشرها، سوى ما ستخلفه من أثر نفسي بالغ على ذوي السجناء وأبنائهم وبناتهم، مطالبين بإجراء تحقيق موسَّع حول مُسرِّب هذه الوثيقة ومحاسبته.

بمشاركة 150 جهة تسهم في توظيفهم ولدمجهم كفئة فاعلة بالمجتمع

أمير الرياض يفتتح الملتقى الوطني الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://sabq.org/qUZfde

فيصل النوب- سبق- الرياض:
أكد الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أولت ذوي الاحتياجات الخاصة رعاية واهتماماً خاصًا؛ فهم جزء لا يتجزأ من المجتمع. مبينًا أهمية التعاون والتكاتف لتحقيق متطلباتهم ومساعدتهم للوصول إلى ما يطمحون إليه.
وأوضح سموه أن السعودية عملت على توفير العديد من المنشآت التي تقدم الخدمات التعليمية والتأهيلية والاجتماعية، التي تجعل من هذه الفئة الغالية أفرادًا منتجين قادرين على التفاعل مع المجتمع.

وقدم شكره إلى نادي المسؤولية الاجتماعية التابع لعمادة شؤون الطلاب بجامعة الملك سعود على هذه المبادرة المميزة، التي يجب أن تستمر؛ لكي تؤتي ثمارها لهذه الفئة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها سموه خلال افتتاح الملتقى الوطني الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة "وظيفتي أمان"، بحضور الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض.

وكان سمو أمير منطقة الرياض قد افتتح مساء أمس الملتقى الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة "وظيفتي أمان"، الذي ينظمه نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود، ويستمر لمدة ثلاثة أيام، وذلك بمركز معارض الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله مقر الحفل معالي مدير جامعة الملك سعود الدكتور بدران بن عبدالرحمن العمر ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الزامل وعدد من المسؤولين.

وبدأ الحفل الخطابي المعد بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم ألقى رئيس اللجنة المنظمة للملتقى إبراهيم ناصر المعطش كلمةً، أكد فيها أن هذا الملتقى يخدم فئة غالية على القلوب، توليها حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - اهتماماً خاصاً من خلال توفير متطلباتهم واحتياجاتهم، مفيداً بأن الملتقى ركز على التوظيف؛ لأنه لبنة في مشوار حياة كل شخص؛ إذ يستطيع من خلاله أن يبني حياته، ويندمج مع المجتمع بكل تفاصيله. وأكد المعطش أن جامعة الملك سعود تجد الدعم الكامل من ربانها ومديرها د. بدران العمر على دعمه اللا محدود من أجل تقديم خدماتها للمجتمع، وأن تخدم هذه الفئة الغالية علينا جميعاً، وأن هذا الاهتمام نابع من اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين، الذي يوجّه دوماً بأن يتم تسهيل كل ما فيه خدمة لهذه الفئة؛ كونها جزءاً لا يتجزأ من هذا المجتمع.

بعد ذلك شاهد الجميع فيلماً وثائقيًا، ثم كرم سمو أمير منطقة الرياض الجهات الداعمة، بعدها افتتح الأمير خالد بن بندر المعرض المصاحب للملتقى.

وأكد الأمير خالد بن بندر في تصريح بعد المناسبة أنه سيتم الاتفاق مع اللجنة المنظمة ليكون الملتقى سنوياً؛ لكي يستفيد منه ذوو الاحتياجات الخاصة، وسيتم استحداث جائزة لتفعيل توظيف هذه الفئة الغالية على نفوسنا.

وقدم الأمير خالد شكره وتقديره لنادي المسؤولية على زرعه هذه المبادرة المميزة، التي تسهم في إيجاد فرص لتوظيف وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وجمع القطاع الخاص مع المستفيدين منهم، كما أنه سيتم استحداث آليات معينة للتسريع بتوظيف هذه الفئة ودعوة القطاع الخاص للاستفادة من قدرات هذه الفئة الغالية.

وأثناء تجوله في المعرض قام بالتوقيع على لوحة الشكر الضخمة التي نفذها نادي المسؤولية الاجتماعية، والتي قدمها ذوو الاحتياجات الخاصة لخادم الحرمين الشريفين.

وفي سياق متصل، زار الأمير خالد بن بندر ونائبه الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز ركن الجمعية الخيرية لرعاية المكفوفين "كفيف" المشارك في الملتقى الوطني الأول لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة "وظيفتي أمان"، الذي يرعاه أمير المنطقة، وينظمه نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود في أرض المعارض للمؤتمرات.

وقدم العاملون في الركن شرحاً مبسطاً عن طريقة "برايل"، وهي الطريقة المعروفة التي يستخدمها المكفوفون للكتابة، وكذلك قدموا شرحاً عن كيفية الطباعة على الآلة الخاصة بها.

بعد ذلك تشرف العاملون بالركن بقبول الأمير خالد بن بندر والأمير تركي بن عبدالله الإهداء التذكاري الذي قُدم لهما، وكان عبارة عن طباعة اسميهما بطريقة برايل، وتقديمهما لهما، إضافة لتقديم نموذج يحوي معاني حروف طريقة برايل باللغة العربية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

محاولات احتواء "كورونا" لم تنجح حتى الآن

اليوم .. اجتماع طارئ لمنظمة الصحة العالمية لمناقشة تطورات الفيروس

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/13/article_848568.html

«الاقتصادية» من الرياض

أعلنت منظمة الصحة العالمية عن عقدها اجتماعا طارئا اليوم لمناقشة تطورات فيروس "كورونا"، وانتشاره في عدد من الدول، في نفس الوقت الذي تبذل السلطات الصحية السعودية أقصى جهودها لتوعية المواطنين والمقيمين تجاه مخاطر كورونا الذي بلغ عدد ضحاياه 147 شخصا حتى الآن في ظل غياب الحلول الناجعة للحد من انتشار الفيروس القاتل.

وأكدت وزارة الصحة على موقعها الإلكتروني تسجيل وفاة أكثر من 147 شخصا موضحة أن العدد الإجمالي للإصابات ارتفع إلى 491 منذ ظهور هذا الفيروس في السعودية في حزيران (يونيو) 2012.

وشددت الوزارة على توعية المجتمع عبر سلسلة من إجراءات الوقاية أعلنت عنها الأربعاء الماضي بعد انتهاء مهمة خبراء منظمة الصحة العالمية في المملكة مؤكدين أن لا موجب للتوصية بمنع موسم الحج رغم تضاعف أعداد المصابين والوفيات. لكن المنظمة سرعان ما أعلنت الجمعة أنها ستعقد اجتماعا طارئا غدا الثلاثاء حول فيروس كورونا، وأوضح متحدث باسم المنظمة أن "اللجنة اجتمعت أربع مرات حتى الآن آخرها كان في كانون الأول (ديسمبر) منذ بدء انتشار المرض، وقررت عندها اللقاء مجددا". وقال إن "تزايد عدد الحالات في عدة دول أثار تساؤلات".

وكانت المنظمة قد أعلنت في ختام مهمة خبرائها أنها "لا توصي في هذه المرحلة بفرض قيود على السفر أو التجارة، بما في ذلك السفر إلى موسم الحج القادم" في تشرين الأول (أكتوبر). وتابعت أن "الدلائل الحالية لا ترجح أن الزيادة الأخيرة في الأعداد تعكس تغيرا في نمط انتقال الفيروس". لكنها أشارت إلى "ثغرات في تطبيق إجراءات الوقاية من العدوى ومكافحتها التي توصي" بها المنظمة.

وأقال المهندس عادل فقيه وزير الصحة المكلف، مدير مستشفى الملك فهد الذي شكل بؤرة لفيروس كورونا في جدة ما أسفر عن عدة وفيات بين الأطباء والممرضات. وكورونا من سلالة فيروس سارس المسبب للالتهاب الرئوي الحاد الذي أدى إلى وفاة 800 شخص في العالم في عام 2003، ويسبب الفيروس التهابات في الرئتين مصحوبة بحمى وسعال وصعوبات في التنفس ويؤدي أيضا إلى فشل في الكلى.

وليس هناك حاليا أي لقاح ضد هذا الفيروس. وطلبت وزارة الصحة السعودية تعاون خمس شركات لإنتاج الأدوية لا يجاد لقاح ضد الفيروس. وأفادت دراسة نشرت نهاية شباط (فبراير) في الولايات المتحدة وأخرى مطلع أيار(مايو) الحالي في فيينا، أن الجمال تعتبر ناقلة لفيروس كورونا. وفي هذا السياق، قال المهندس فهد بالغنيم وزير الزراعة للصحافيين أمس الأول "تسلمنا النتائج حديثا من وزارة الصحة بأن الفيروس وجد في الجهاز التنفسي للإبل". ودعت الوزارة المخالطين للإبل إلى "عدم الاقتراب المباشر من الإبل ووضع كمامات واقية وضرورة غسل اليدين بالصابون قبل وبعد ملامسة الإبل ومن المستحسن لبس قفازات واقية في حالات الولادة والتعامل مع الحالات المريضة أو النافقة".

سعودي يتحدث في هاتفه الجوال مرتديا كمامة طبية خلال خروجه من مستشفى الملك فهد في جدة، وسط انتشار حالات الإصابة بكورونا "أ ب"

وطالبتهم ب"تحديد زي معين لاستعماله داخل حظائر الإبل وعدم تناول لحوم وحليب الإبل دون معاملتها حراريا بالطهي الجيد للحوم وغلي الحليب قبل تناوله". وتم تسجيل حالات إصابة في عدة دول من بينها الأردن ولبنان ومصر والولايات

المتحدة إلا أن غالبية المصابين كانوا قد زاروا السعودية أو عملوا فيها. وسجلت إصابات أدت إلى الوفاة بفيروس كورونا في قطر والإردن والإمارات. ورغم المخاوف، تبدو الأوضاع تسير بشكل معتاد في المراكز التجارية في الرياض حيث تضع قلة من الزوار كمامات أثناء التجوال، لكن الصيدليات تعاني نقصا واضحا هناك في السوائل المعقمة والمطهرة.
ويبدو معظم المتوفين بالفيروس من الفئات العمرية المتقدمة أو من المصابين بأمراض مزمنة أو الذين يعانون من مشاكل صحية. من جهة أخرى، أطلق أطباء وأكاديميون وإعلاميون سعوديون حملة تطوعية موازية لمواجهة كورونا. وقالت عالية باناجة رئيس الحملة : "بدأنا منذ أسبوعين ونسعى لرفع مستوى التوعية لمعرفة كيفية مواجهة المرض".
وأضافت هدفنا توعية الجميع مواطنين ومقيمين مشيرة إلى أن "الحملة تستهدف التجمعات في الأماكن العامة والمستشفيات والأسواق لتلافي التصرفات الخاطئة من قبل البعض". وتابعت أن "الكمامات تستخدم فقط لمن يزور مريض كورونا، أما الناس في الشوارع فلا ترى ضرورة للكمامات". من جهتها، قالت منال خورشيد استشارية طب الأسرة وعضو الحملة "لا توجد مخاوف كبيرة خصوصا أن الحالات التي سجلت كانت في الكادر الصحي أو اقربائهم المخالطين، والمشكلة تكمن في الحاجة إلى التوعية والوقاية".
وأضافت :" يعتقد البعض أن مجرد مرورهم بجانب مريض مصاب بكورونا تنتقل العدوى إليهم وهذا غير صحيح" مشيرة إلى إقبال على الحملة من شركات وبنوك وجمعيات خيرية ومدارس خاصة تطلب تثقيف موظفيها وطلابها.
بدورها، قالت سامية علي (37 عاما) : "أعتقد أن الأمور تتجه إلى الأفضل خاصة بعد تعيين الوزير الجديد". وأضافت الأم لطفلين أن هناك تطمينات لكن المخاوف لا تزال ماثلة وإن كانت بنسبة أقل من السابق.
وعما إذا كانت ترسل الطفلين إلى المدرسة، أكدت سامية ذلك بقولها :"نعم أحرص على إيصالهم بشكل يومي، إنها فترة الامتحانات النهائية ولا يمكن الغياب عنها". أما أبو عبدالله (55 عاما) فيقول إن "الأمور لا تزال غير واضحة، علينا الانتظار بعض الوقت حتى نرى نتائج تحركات وزارة الصحة، التوعية تنتشر بين الناس بشكل سريع". ومع ذلك يرى أبو عبدالله وهو موظف حكومي ضرورة "تجنب زيارة المستشفيات إلا في الحالات الضرورية لأنها مصدر الفيروس بحسب المسؤولين".

"الشورى" يشكك في نسب سعودة "المياه والكهرباء".. وأعضاء يتهمون وزيرها بـ "القصور"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
اتهم أعضاء مجلس الشورى وزارة الكهرباء والمياه ووزيرها بالقصور، وأن ما تقوم به دون المأمول، فيما أشارت لجنة الإسكان والمياه في المجلس إلى أن المياه المعالجة من الصرف الصحي يومياً 3.4 مليون متر مكعب، بيد أن المعاد استخدامه 15 في المئة، ما آثار تساؤلات عن الهدر الكبير للمياه المعالجة، فيما شكك العضو عبدالله الجغيمان في نسبة السعودة في الوزارة البالغة 100 في المئة، بالقول: «هذا وهم تريدنا وزارة الكهرباء وغالبية الجهات الحكومية أن نصدقه».
وأوضح رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة محمد المطيري في جلسة الشورى أمس (الثلثاء)، أن المياه المعالجة بدرجة ثلاثية مأمونة وصالحة لري الحدائق والزراعة والصناعة ومصدر مائي متجدد، إلا أن الاستفادة منها متدنية جداً، إضافة إلى ضعف التنسيق بين وزارات المياه والبلدية والقروية والزراعة في الاستفادة من مياه الصرف المعالجة، على رغم قرار مجلس الوزراء قبل 7 أعوام في هذا المجال.
وغلبت لغة التحذير والتهكم على انتقادات الأعضاء الموجّهة إلى وزارة المياه والكهرباء، إذ أوردت الدكتورة أمل الشامان تصريحات وزيرها المهندس عبدالله الحصين الأخيرة في منطقة حائل، بالقول: «أداء الوزارة دون المأمول في المحافظة على المياه، كيف يصرّح وزيرها بأن استهلاك الشركات الزراعية في حائل يعادل ما يكفي المنطقة 20 عاماً من دون اتخاذ مواقف حاسمة؟».

واعتبرت الشامان أن الوضع حرج في ما يخص الأمن المائي، مشيرة إلى الاستهلاك الزراعي الذي يستنفد 85 في المئة من حجم المياه المحلاة، مضيفة: «من يستمع إلى أرقام الوزارة يعتقد أن المملكة بلد زراعي من الدرجة الأولى، المعطيات مخيفة في ظل استهلاك الفرد العالي والمصنف ثالثاً عالمياً».
وحذّر الدكتور عبدالله الجغيمان في بداية مداخلته على تقرير وزارة المياه والكهرباء من أن المياه مسألة حياة أو موت، وأن اعتماد المملكة على التحلية باستخدام المواد النفطية خطر، وإذا قلّت أو نضبت مستقبلاً فسيواجه المواطن والوطن مشكلة عصيبة يصعب حلها إذا لم يستعد لها من الآن، مقترحاً خفض كلفة التحلية من طريق الطاقة الشمسية.
بينما اتجه الدكتور مفلح الرشيدي إلى منحى آخر في التحذير بعد أن ذكر اعتماد المملكة على الساحل الشرقي في التحلية بنسبة تصل إلى 75 في المئة، مرجعاً تحذيره إلى أن الساحل يشهد عبور مئات البواخر وناقلات النفط المعرضة لخطر التلوث ما يشكل تهديداً أمنياً على المملكة، مطالباً بإنشاء مشاريع تحلية على السواحل الغربية لمواجهة الطوارئ، وربطها على غرار الربط الكهربائي.
واكتفى الدكتور عبدالله العتيبي بالتحذير من مراكز توزيع المياه المعروفة بـ «الشيب»، مبيناً أن معظمها يفتقر إلى الشروط الصحية والبيئية، وهو ما يتسبب في نقل الكثير من الأمراض، فضلاً عن أن أسعارها مبالغ فيها.
بدورها، ذكرت لجنة الإسكان والمياه في الشورى أن الوزارة تأخرت في رفع الاستراتيجية الوطنية للمياه التي وعدت قبل عامين برفعها للمقام السامي خلال شهرين.
وفي ما يخص سعودة الوظائف، قال الدكتور عبدالله الجغيمان إن الوزارات، ومن ضمنها وزارة المياه، توكل أعمالها لمقاولين في مشاريع دائمة وكبيرة نسبة السعودة فيها ضعيفة جداً.
المشاهدات
> تركزت التساؤلات خلال الجلسة على تقرير وزارة الكهرباء والمياه.
> العضو مفلح الرشيدي: «تقرير الوزارة لم يُشر إلى توظيف العنصر النسائي، والوزارة الأكثر استيعاباً لهن».
> العضو أمل الشامان: «استهلاك الفرد للمياه في المنطقة الشرقية يعادل 8 أضعاف الفرد في نجران».
> العضو عبدالله المنيف: «تقرير الوزارة ذكر المخصصات المالية ولم يذكر تماماً المنصرف».
> العضو محمد القحطاني: «80 في المئة من المياه تذهب للزراعة، والغريب أننا نستورد 80 في المئة من المواد الغذائية».

"جازان": "تراحم" توفر مأوى لنزيلة عربية وأطفالها السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
اضغط هنا

جازان - يحيى الخردلي
أعلنت اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» فرع منطقة جازان أمس، عن احتواء معاناة نزيلة من إحدى الجنسيات العربية المفرج عنها حديثاً وأطفالها السعوديين جرّاء عدم وجود مأوى لهم، وتعثر محاولتهم في الحصول على مسكن مناسب بسبب تردي ظروفهم المعيشية.
وأشارت عضو لجنة «تراحم» في جازان عفاف غفوري إلى أنه تم رصد وضع المرأة وأطفالها الثلاثة عند مراجعتها للقسم النسائي بعد خروجها من السجن مباشرة، موضحة أنه من خلال عمليات البحث عن واقعها الاجتماعي تأكد حاجتهم الماسة إلى المساعدة العاجلة.وقالت غفوري إن اللجنة بادرت بالتعاون مع بعض فاعلي الخير بتسديد المبلغ المطلوب

كدفعة مقدمة لاستئجار شقة سكنية بأحد أحياء مدينة جازان، وتأمين الأجهزة المنزلية الضرورية (مكيف وثلاجة وفرن وتلفزيون).

"صندوق تنمية المرأة": العمل الحر خفّض البطالة 67 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
اضغط هنا

الدمام – «الحياة»
كشف صندوق «الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة»، أن العمل الحر خفّض معدلات البطالة بنسبة 67 في المئة، بحسب ما كشفت عنه دراسات نفذها الصندوق، الذي موّل أكثر من 80 مشروعاً خلال ستة أعوام. وأعلن عن نيته تدريب حرفيات بعد افتتاح «حاضنات الأعمال»، التي قاربت على الانتهاء.
وقالت نائب الأمين العام للصندوق هناء الزهير، خلال ورشة عمل قدمتها في جامعة الدمام «إن العمل الحر يساعد في تنمية المواهب والحرف اليدوية، ويحقق سلسلة نجاحات متتالية، إلا أنها تأتي بصورة تدريجية». وأوضحت خلال ورشة «بناء المستقبل المهني» التي أقيمت بحضور طالبات وأعضاء هيئة التدريس، أن «العمل على بناء المستقبل يتطلب جملة معايير وأسس لا بد من اتباعها، للوصول إلى مرحلة التمكين للإسهام في التنمية الوطنية الشاملة». وذكرت أن «العمل الحر في العالم العربي بدأ يزدهر بصورة موسعة في الأعوام العشرة الأخيرة، ويحقق تطلعات الشباب، لاسيما في الدول النامية التي لا تملك موارد أو ثروات».
وأضافت الزهير: «إن المملكة لا تعتمد إلا على الموارد البشرية، للحفاظ على الثروة النفطية ولتحقيق الرخاء والنمو الاقتصادي، والعمود الفقري لتحقيق ذلك هو الاعتماد على العمل الحر، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتفكير فيما يمكن أن يدر دخلاً دائماً وليس موقتاً».
وأعلنت عن نية الصندوق البدء في تدريب الحرفيات بعد افتتاح حاضنات الأعمال، التي قاربت على الانتهاء. وأضافت: «إن حاضنات الأعمال تحتضن الفكر التجاري منذ نشأته وحتى بلوغه مرحلة معينة، لأجل الانطلاق في العمل وعدم السماح للتعثر بأن يكون معوقاً للمشروع، فالحاضنة تقدم كل ما لديها من إمكانات واستشارات تتعلق بمجال التسويق والإدارة، للوصول إلى ما يسمى بـ «ريادة الأعمال».
وعبّرت الطالبات المشاركات عن أهمية الورشة، مطالبات بضرورة تكثيف ورش العمل التي تتعلق بمجال التوظيف والتدريب، وتنمية العمل الحر والمواهب، لأجل «البحث عما تحتاجه سوق العمل». وأكدت الزهير بدورها ضرورة «الاطلاع على تجارب رائدات الأعمال وما حققنه من نجاحات في العمل التجاري، و كيفية التوسع فيه عبر خطوات هادئة»، لافتة إلى أن «بدايات المشاريع لا تتم بتهور، وإنما بمرونة لنصل إلى الهدف، وهو تعزيز دور المرأة السعودية في التنمية المستدامة، وإيجاد منظومة متكاملة من الدعم المعرفي والاجتماعي والاقتصادي، لإعداد جيل رائد يملك الأدوات والقدرات والمهارات اللازمة لقيادة وصناعة المستقبل».
وأضافت «نسعى إلى تذليل العقبات التي تواجه المرأة في أعمالها، وإيجاد حلول لها في شتى المجالات، لتفعيل دورها التنموي وتقديم الدعم والتوجيه للمرأة لتكون عاملاً فاعلاً في الاقتصاد الوطني». وأشارت في معرض حديثها إلى حملة «فيك نفتخر»، وما حققته على صعيد البحث عن نساء أسهمن في بناء المجتمع، داعية الطالبات إلى ضرورة «المشاركة والإسهام في تقدم المجتمع في شتى المجالات».

تفعيل المحاكم التجارية يلغي "خلافات" مكاتب "الفصل" و"هيئة الادعاء"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
اضغط هنا

الدمام – منيرة الهديب

توقع قانونيون أن يؤدي تفعيل المحاكم التجارية، الذي أقرّه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى، إلى القضاء على الخلافات القائمة بين أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، ومكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية التابعة لوزارة التجارة. فيما علمت «الحياة» أن عدداً من «المدعين» يمتنعون عن حضور الجلسات في مكاتب الفصل، لأنهم «يمثلون أمام جهة أقل منهم وظيفياً»، إلا أن هيئة التحقيق والادعاء العام بالمنطقة الشرقية، نفت وجود «خلافات»، مؤكدة «محدودية» القضايا التي تمثلها الهيئة أمام هذه المكاتب.

وأبلغت مصادر في هيئة التحقيق والادعاء العام «الحياة»، أن «الدعوى العامة في قضايا مخالفات نظام «الأوراق التجارية»، مثل الشيك والكمبيالة والسند لأمر، تُرفع من هيئة التحقيق والادعاء العام وتُنظر من لجنة اسمها «مكتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية»، ومقارها أفرع وزارة التجارة والصناعة في مدن المملكة الرئيسة».

إلا أن المصادر أشارت إلى «إشكال» يتمثل في أن «منصب المدعي العام» أرفع من منصب موظفي مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية وهذا خلاف المعهود عالمياً، إذ جرت العادة أن يرفع المدعي العام دعواه أمام جهة أرفع منه وهي القضاء، ما تسبب في خلاف حاد بين هاتين الجهتين، أدى إلى امتناع بعض المدعين العامين عن حضور المرافعات في هذه المكاتب، لأن موظفي مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية هم موظفون عاديون يشغلون مراتب على سلم وزارة الخدمة المدنية. فيما وظيفة المدعي العام من الوظائف المُستثناة، التي يتم التعيين فيها بقرار سامٍ يصدر من الملك شخصياً».

بدوره، أوضح رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام السابق خضران الزهراني لـ «الحياة»، أن «الخلاف في هذه المسألة شكلي»، مضيفاً: «إن المشكلة الرئيسة قانونية وتكمن في هذه اللجان وصفتها الرسمية، فهي تعتبر لجان تسويات وفض منازعات وليست لجاناً قضائية، وهذه نقطة الخلاف بينها وبين الهيئة. فإذا حُلّتْ هذه المشكلة تُحلّ بقية الخلافات الشكلية والأمور الداخلية».

وأشار الزهراني إلى أن الخلاف مع اللجان يتمثل في «تشكيلها وقانونيتها ووضعها، وهل هي لإصدار أحكام أم لجان تسوية مثل مسماها ونظامها»، مستدركاً أن «الحاصل في الواقع أنها تُصدر أحكاماً، وهذه نقطة الخلاف الأساسية». ولفت إلى أن «اعتماد وفتح المحاكم التجارية يطور القضاء ويحلُّ هذه الإشكالات».

من جهته، قال المحامي المستشار القانوني أحمد السديري في تصريح إلى «الحياة»: «إن القضاء السعودي اضطر في السابق لاعتماد مكاتب الفصل لتسوية الخلافات حول الأوراق التجارية، من خلال تعيين أعضاء لهم صفة قانونية، لأنه لم يكن هناك قضاة متخصصون في القضايا التجارية، ولم يتوافر إلا حديثاً بجهود من وزارة العدل»، وذكر أن معهد القضاء العالي «لا يُدرّس القوانين التجارية إلى الآن».

وأشار السديري إلى أن أعضاء هذه اللجان «مختصون في قوانين وأنظمة وزارة التجارة، وتقع عليهم مسؤولية فض المنازعات وتسوية الخلافات، إلا أن لهم في الواقع صفة شبه قضائية»، لافتاً إلى أنه «باعتماد المحاكم التجارية وافتتاحها ستفض جميع النزاعات حول هذه اللجان والخلافات إن وجدت، بين الهيئة ومدعيها، وبين موظفي هذه المكاتب».

يذكر أن مكاتب الفصل في المنازعات التجارية هي الجهة المناط بها تسوية المنازعات المتعلقة بالأوراق التجارية: السندات لأمر والشيكات والكمبيالات. وتتلخص اختصاصات مكاتب ولجان الأوراق التجارية في «تطبيق العقوبات المنصوص عليها في أنظمة الأوراق التجارية والوكالات التجارية والمعايير والمقاييس والمقاطعات».

واعتمد رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل الدكتور محمد العيسى، موعد تفعيل المحاكم التجارية ومباشرتها مهماتها في التاسع من ربيع الأول العام المقبل. وجاء القرار بعد ترقب من الأوساط العدلية دام نحو سبعة أعوام، لاسيما بعد صدور نظام القضاء الذي يحدد مهمات المحاكم كافة في عام 1428هـ، إضافة إلى نظام المرافعات الشرعية الذي أُقرّ أخيراً. وأوضح تعميم قضائي وجّهه العيسى إلى المحاكم كافة، أن المحاكم التجارية ستباشر اختصاصاتها، وكذلك الدوائر التجارية، وفقاً للمادة 35 من نظام المرافعات الشرعية في ربيع الأول العام المقبل. وأشار التعميم إلى أن يوم مباشرة النظام سيشهد فصل الدوائر التجارية التابعة لديوان المظالم بقضاتها ومعاونيهم ووظائفهم إلى المحاكم التجارية، وستباشر هذه الدوائر اختصاصاتها في المحاكم التجارية. وتختص المحاكم التجارية - وفقاً لنص المادة 35 من نظام المرافعات الشرعية - بالنظر في جميع المنازعات الأصلية والتبعية التي تحدث بين التجار، والدعاوى التي تقام على التاجر بسبب أعماله التجارية الأصلية والتبعية، والمنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات، وجميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية (من دون إخلال باختصاص ديوان المظالم)، ودعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين ورفعه عنهم، والمنازعات التجارية الأخرى. وستنتشر المحاكم التجارية في مختلف محافظات ومناطق المملكة، وتتضمن تشكيلة كل محكمة تجارية من دوائر متخصصة، ويخصص لكل دائرة قاضٍ أو أكثر (وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء).

الحياة
AL HAYAT

الأمير خالد الفيصل يعتمد مبادرات للعناية بالطفولة في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
رأس وزير التربية والتعليم رئيس اللجنة الوطنية للطفولة، الأمير خالد الفيصل، في جدة اليوم (الثلثاء)، الاجتماع الدوري للجنة الوطنية للطفولة.
ووجه وزير التعليم بالشروع في تنفيذ جملة من المبادرات التي ناقشها الاجتماع، علاوة على استكمال ما هو قائم منها ومتابعة تنفيذها وفق ما هو مخطط له، بعد الاستفادة مما طرحه المجتمعون من أفكار، ومن أهم المبادرات التي تناولها الاجتماع «مبادرة حماية» ومن برامجها المنقذة «تدريب المعلمين على مهارات الكشف والتدخل المبكر لحالات الإساءة والإهمال»، وإنشاء شبكة التربويين لحماية الطفولة من الإساءة والإهمال، والعمل على اعتماد نظام حماية الطفل، واستكمال سلسلة حقوق الطفل، ومشروع نظام الإجراءات الوطنية الشامل لحالات الإساءة والإهمال، ومشروع مكافحة العنف بين الأقران التنمر في المدارس.
وكانت المبادرة الثانية بعنوان «إعلام الطفل»، حيث تقرر إقامة ندوة علمية حول «قضايا الطفولة في الإعلام السعودي»، واستحداث جائزة دولية للطفولة، فيما جاءت المبادرة الثالثة تحت عنوان «شركاء الطفولة»، التي تضمنت خمس مبادرات منها الإستراتيجية الوطنية للطفولة في المملكة العربية السعودية (إطار مرجعي) التي تم الانتهاء منها، والتخطيط لعقد شراكات استراتيجية بتحقيق المسؤولية الاجتماعية من أجل الطفولة، وإعداد دليل خطبة الجمعة الخاصة بالطفل، والحملة الوطنية للتوعية المالية للأطفال، علاوة على استكمال الإجراءات التنفيذية للمركز الإقليمي لدراسات الطفولة بالتعاون مع اليونسكو.
أما المبادرة الرابعة كانت بعنوان «بناء القدرات»، إذ تم الانتهاء من إعداد برنامج قيادات الطفولة، ومشروع الرسائل الوالدية، ويجري حالياً التهيئة العملية لإطلاق برنامج منتدى الأطفال واليافعين، فيما تضمنت المبادرة الخامسة التي جاءت بعنوان «أساس» برنامج حماية رياض الأطفال الذي تم تنفيذه أخيراً، ويجري حاليا تنفيذ مشروع السلامة الشخصية لمرحلة رياض الأطفال .

وأفردت اللجنة مبادرة خاصة بالدراسات والتقارير ذات الصلة بالطفولة، وقدّمت تقرير المملكة لإنفاذ اتفاقية حقوق الطفل الدولية (الثالث والرابع)، وتقوم حاليا بدراسة تحليل الوضع الراهن للأطفال في المملكة، بالإضافة إلى التقرير المتعلق بالبروتوكولين الملحقين بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، علاوة على دراسة زواج القاصرات (الزواج المبكر للفتيات).

"الصحة" تعلن حزمة من الإجراءات الجديدة لاحتواء "كورونا"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935458

الرياض – محمد الحيدر:
أعلن اليوم عادل فقيه، وزير الصحة المكلف، عن حزمة من الإجراءات الجديدة لمواجهة فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية. وتشمل الإجراءات الجديدة إرشادات لاحتواء مخاطر انتشار العدوى، وتأسيس وحدات متخصصة تحت مركز تحكم لمكافحة متلازمة الشرق الأوسط التنفسية.
وسيعمل المركز على مواجهة التحديات الصحية الطارئة في المملكة ويتكون من عدة وحدات هي، برج التحكم، وحدة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، اللجنة العلمية، المجلس الاستشاري العلمي، وحدة الوبائيات، مركز المكافحة والسيطرة على العدوى، وحدة بناء الطاقة الاستيعابية، مركز العمليات الصحية، وحدة تحليل المعلومات، وحدة الاتصال الداخلي والخارجي، المعامل ومراحل التشخيص.
وتتضمن الإجراءات الجديدة التالي:
إصدار مجموعة من الإرشادات الصارمة المحدثة لاحتواء مخاطر انتشار العدوى، وتوصيف جديد للحالات الصحية.
تعيين مجموعة من الخبراء كفرقة للتدخل السريع بهدف رصد مدى الاستجابة أثناء التعامل مع الحالات في مختلف مناطق المملكة.
تفعيل نظام صارم لمراجعة الطاقة الاستيعابية الحالية داخل منشآت الرعاية الصحية في المملكة.
تدقيق شامل لعدد الحالات التي رصدت في جميع المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة منذ ظهور متلازمة الشرق الأوسط التنفسية.

عضو يؤكد أن قضية "كورونا" أظهرت الحاجة إلى وجوده

الشورى يوافق على ملاءمة دراسة مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935527

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
حذر عضو مجلس الشورى عبدالله الجغيمان، من السعودة الوهمية التي طالت وزارة الكهرباء والمياه، معتبراً نسبة السعودة التي اكد تقريرها -ناقشه المجلس أمس- أنها بلغت 100 في المئة وهم ولا يجب أن يمرر علينا.3
الجغيمان: سعودة 100% في وزارة الكهرباء وهم يجب ألا يمر على المجلس !
ودعت العضو أمل الشامان، إلى التركيز على الأمن المائي لما له تأثير على مستوى الأمن الوطني، مشيرة إلى أن القطاع الزراعي يستهلك حوالي 85 في المئة من المياه وهو ما يستحق موقفاً حازماً لوقف هذا الهدر المائي الكبير. وأكدت مجدداً أن الأمن المائي لا يقل أهمية عن الأمن الاجتماعي والسياسي ويستحق قرارات تواكب التهديد الصريح الذي نواجهه وأثبتته العديد من الإحصائيات التي تحذر من احتمال نضوب المياه الجوفية في المملكة، إضافة إلى مشكلة ارتفاع تكلفة صناعة تحلية المياه.
وأضافت الشامان، أن استهلاك الفرد الواحد من المياه يتجاوز المعدل العالمي كما أن هناك تفاوتاً لافتاً بين المناطق في معدل استهلاك الفرد وذلك يستدعي تدخل وزارة المياه لفهم هذا التفاوت والتوعية بأهمية الترشيد في استخدام المياه.
وشدد العضو عبدالله العتيبي، على أهمية ضبط نشاط موزعي المياه ووقف استغلالهم لأوقات انقطاعها عن بعض الأحياء إضافة لضرورة متابعة التزام الموزعين بالاشتراطات المهنية والصحية، مطالباً الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في هذا الشأن.
العتيبي يطالب بضبط نشاط موزعي المياه ووقف استغلالهم لانقطاعاتها في الأحياء
وتساءل العضو عطاالله أبو حسن، عن عدم استفادة وزارة المياه من مياه الصرف الصحي المعالجة في إنشاء أحزمة خضراء في المدن الرئيسة. ولفت عضو النظر إلى أن المملكة تعتمد على المياه المحلاة بشكل كبير وتعتبر المنطقة الشرقية المصدر الرئيس لهذه المياه، ما يؤكد أهمية إيجاد مصادر أخرى بذات القدرة الإنتاجية تحسباً لأي طارئ.
واقترح عضو شورى على الجهات ذات العلاقة، رفع أسعار الوقود المستخدم في مشاريع زراعة الأعلاف بهدف وقف الهدر المائي ومواجهة انتشار هذه الزراعة المكلفة، موضحاً أن زراعة الأعلاف تستهلك أضعاف استهلاك زراعة القمح الذي واجه إجراءات حازمة من الدولة أدت إلى خفض زراعته.
من ناحية ثانية، وافق المجلس على توصية اللجنة الصحية بشأن مقترح الدكتورة لبنى عبدالرحمن الأنصاري، وقرر ملاءمة ب86 صوتاً دراسة مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني.
عضو يقترح رفع أسعار وقود مشاريع زراعة الأعلاف لإيقاف الهدر المائي
وأثار عضو المجلس سعود الشمري، قضية فيروس "كورونا" عندما تحدث بأن ما حدث من إهمال أسهم في انتشار الفيروس ويرى أن ذلك يعود إلى عدم وجود مركز وطني للبحوث الصحية العلمية، الذي كان من المتوقع أن يسهم في مواجهة هذا الفيروس في حال لو كان قائماً، وما ترتب على هذا الإهمال من إزهاق للأرواح. وتساءل عن رفع مستوى البحوث إلى مركز وطني يلم تحت مظلته كافة البحوث الصحية العلمية ويكون بمثابة المرجع الرئيسي للبحوث الوطنية.
ورأى العضو نواف الفغم أهمية البحث العلمي الصحي في المملكة. وقال: "إنه مشتت للأسف، وأن "المعمعة" التي نحن فيها بشأن فيروس "كورونا" حدثت بسبب الإهمال ولذلك لابد لنا كجهة تشريعية أن نوافق على دراسة هذا النظام".
وأشار أعضاء إلى أن المشروع سيوفر قاعدة بيانات في المجال الصحي تكون مرجعاً رسمياً في هذا المجال، كما سيكون النظام المقترح مرجعاً لكافة الأنظمة والجهات ذات العلاقة بالبحوث في المجال الصحي.
من جهته أكد مجلس الشورى على رأي للأغلبية من أعضاء اللجنة الصحية يؤيد ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني نظراً لتعدد الجهات القائمة والداعمة للبحوث الصحية في المملكة والعمل بمعزل عن بعضها وتفتقر إلى التنسيق في ما بينها، ما يؤكد الحاجة لدراسة هذا المقترح، لتفادي الازدواجية ولتغطية القصور والنقص الشديد في المعلومات اللازمة لتحديد الأولويات والسياسات الصحية ولتوجيه البحوث المستقبلية الى تلبية احتياجات المواطن والمجتمع.
وناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن تباين مجلس الوزراء والشورى بشأن مشروع نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني. وقال صالح الحصيني رئيس اللجنة إن التباين لم يكن جوهرياً وإنما اشتمل على تعديلات صياغية في عدد من المواد وتعديلات موضوعية بالحذف والإضافة في مواد أخرى.
وقرر المجلس الموافقة على تعديل عدد من مواد مشروع نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، وعلى تضمين أداة الموافقة على مشروع النظام نصاً يقضي بأن على جميع من ينطبق عليهم هذا النظام تصحيح أوضاعهم بما يتفق مع أحكامه وذلك خلال سنتين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

دورة تدريبية للأطباء والأخصائيين النفسيين في التعامل مع حالات العنف وإيذاء الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935582

الرياض - واس

نظم برنامج الأمان الأسري الوطني الدورة التدريبية الأولى «تدريب المدربين» للأطباء والأخصائيين النفسيين المتعاملين مع حالات العنف وإيذاء الأطفال بالتعاون مع قسم الصحة النفسية في الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني وإدارة الصحة النفسية في وزارة الصحة والجمعية الدولية للوقاية من إساءة معاملة وإهمال الأطفال ISPCAN. وقدم محاضرات الدورة، استشارية الطب النفسي وعلم النفس الرئيسة السابقة في الجمعية الدولية للوقاية من إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم الدكتورة أيرين إينيتبي من الأرجنتين، واستشارية علم النفس عضو جمعية علم النفس البريطانية والجمعية الملكية البريطانية لتعزيز الصحة والجمعية البريطانية لدراسة ومنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم الدكتورة فيكتوريا لدتشي. وركزت الدورة التي اعتمدتها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية على إكساب الأطباء والأخصائيين النفسيين المهارات المتقدمة لتشخيص حالات الأطفال النفسية وكيفية التعامل معها في ضوء أحدث المستجدات والبحوث العلمية. وتستهدف الدورة في سنتها الأولى الأطباء والأخصائيين النفسيين العاملين مع حالات إساءة وإهمال الأطفال ممن لديهم الرغبة والاستعداد في أن يكونوا مدربين في نفس المجال. وأوضحت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها بنت عبدالله المنيف أن ما يميز هذه الدورة التي يعقدها برنامج الأمان الأسري الوطني خلال شهر مايو من هذا العام أنها الأولى من نوعها من حيث تخصيصها للعاملين في مجال الصحة والعلاج النفسي إضافة إلى كونها دورة مخصصة لتأهيل المدربين وإكسابهم المهارات اللازمة لتدريب المختصين من أطباء وأخصائيين نفسيين وبخاصة المتعاملين مع حالات الإساءة والعنف.

برعاية مشعل بن ماجد ..

يوم مفتوح لذوي الاحتياجات الخاصة بجدة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935516

جدة - ياسر الجاروشة

يفتتح صاحب السمو الملكي محافظ محافظة جدة الأمير مشعل بن ماجد اليوم الأربعاء فعاليات اليوم المفتوح لذوي الاحتياجات الخاصة الذي سينظمه إدارة الدفاع المدني بمحافظة جدة بمركز السلام مول، تأتي هذه الفعالية في سياق نشر ثقافة السلامة والوعي الوقائي لدى فئات ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم للأخذ بالأسباب والتدابير الوقائية سواء داخل المنزل أو خارجه باعتبار أن هذه الفئة غالية على المجتمع ككل حيث تشتمل هذه الفعالية على معرض يضم عددا من

الأجنحة تشارك فيه عدد من الجهات الحكومية وتضم جهات حكومية : إدارة الدفاع المدني بمحافظة جدة والشؤون الصحية بمحافظة جدة والشئون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة وإدارة المرور محافظة جدة وارامكو والغرفة التجارية الصناعية بجدة .الهلال الأحمر بمحافظة جدة وجامعة الملك عبدالعزيز وإدارة التربية والتعليم بمحافظة جدة وإدارة الطب الوقائي بالحرس الوطني بالقطاع الغربي . والقطاعات الأهلية : عبارة عن عدد (6) مراكز ومعهد يختص بنوع أو اكثر من أنواع الإعاقات المختلفة (ذهنية – حركية بصرية) .....الخ .. مركز الون. وجمعية حماية الأسرية ومركز جدة للتوحد وأكاديمية التوحد والجمعية السعودية للأكاديمية السمعية. ويشمل عرضا لآليات الدفاع المدني (إطفاء – إنقاذ – سلالم – دراجة نارية متطورة) واستعراضا لإطفاء حريق محدود يشارك فيه ذوو الاحتياجات الخاصة كنوع من التدريب والترفيه . الجهات المساندة في التنظيم: جامعة الملك عبدالعزيز والإدارة العامة للتربية والتعليم والمتطوعون، المختصة بمجال الإعاقة بمختلف أنواعها بالإضافة الى إجراء تمارين باستخدام آليات الدفاع المدني وتستمر هذه الفعاليات يومي الأربعاء حتى مساء يوم الخميس الجدير بالذكر ان هذه الفعالية حظيت بتأييد من لدن صاحب السمو الملكي محافظ جدة لما فيها من بعد تثقيفي وتوعوي بشكل اشمل ومنهج حضاري يدل على رقي المجتمع واهتمامه في هذا الجانب .. كما رفع العميد المطرفي خالص الشكر والتقدير والعرفان لدعم سموه ، إيماناً منه بالوقاية ونشر ثقافة الوعي المجتمعي والاهتمام بهذه الفئة الغالية علي القلوب .

فطاني لـ"المدينة": 700 امرأة قيادية في قطاعات الدولة.. والتعليم العالي سبّاق في دعم المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
اضغط هنا

مشاري الكرشمي - الرياض

أكدت المستشارة والمشرفة العامة على الشؤون النسائية بوزارة التعليم العالي الدكتورة أمل بنت جميل فطاني أن قاعدة بيانات الوزارة بقطاعاتها المختلفة كشفت عن وجود أكثر من 700 امرأة قيادية في قطاعات الدولة المختلفة.

وأشارت فطاني في حوارلـ«المدينة» إلى أن وزارة التعليم العالي كانت من الوزارات السباقة في تنفيذ قرارات الدولة الداعمة لعمل المرأة في القطاعات المختلفة، حيث تم افتتاح أول قسم نسائي في وكالة الابتعاث بالوزارة قبل 7 سنوات بعشرين موظفة حيث أصبح الآن في وقتنا الحاضر ما يزيد على 300 موظفة يعملن في كافة وكالات الوزارة، وقالت: إن الوزارة منذ نشأتها لم تفرق بين المرأة والرجل، تماشيًا مع تعاليم ديننا الحنيف.

وأبانت فطاني أن وزارة التعليم العالي شجعت الأكاديميات، حيث أطلقت في ملتقى قياديات مؤسسات التعليم العالي مبادرة 20 في 50، مقدمة دعمًا ماديًا تشجيعيا بمبلغ 50 ألف ريال لعشرين باحثة، مشيرة إلى أن الفرصة متاحة للجميع، ولا زالت الوزارة تستقبل ما يرد ويرفع للجهات المختصة لبحث استيفائها للمعايير المعروفة في الأبحاث العلمية الهادفة.

وأشارت فطاني إلى أن هناك برامج مبادرات تطويرية وخططًا قصيرة وطويلة المدى مقدمة لكافة الجامعات السعودية بشطريها تضمن تكافؤ الفرص وتماثل المخرجات لأبنائنا وبناتنا وتحقق رؤية ورسالة وأهداف وزارة التعليم العالي المتمثلة في خطتها الاستراتيجية (آفاق) والتي تحقق الخطط التنموية للدولة وينبثق منها الخطط الاستراتيجية للدولة.

كما أن هناك مبادرات موجهة فقط للأقسام النسائية كدعم لها ومنها إقامة ملتقيات سنوية لقياديات مؤسسات التعليم العالي تجمع من 200 -400 قيادية سنويًا في رحاب وزارة التعليم العالي يتبادل الخبرات والتقنيات، ويطلعن على أحدث المستجدات المحلية والعالمية، ويستمعن إلى توجهات الوزارة في لقاءات معالي الوزير ونائبه والوكلاء. ويتم في كل ملتقى إطلاق مبادرات تشجيعية ومنها مبادرات تسعى لمساندة القياديات للتميز في إدارتهن، ومبادرات تشجع على استخدام التقنيات الحديثة في التعلم والتعليم والقياس، وبرامج مساندة للباحثات تشجع البحث العلمي بالأقسام النسائية، ومبادرات

داعمة للشراكات والمسؤولية المجتمعية والحث على تأصيل مفاهيم ريادة الأعمال والإبداع والابتكار والمساهمة في بناء المجتمع المعرفي.
وعن البحوث الأكاديمية الفائزة بجائزة الوزارة قالت: هناك بطبيعة الحال مصادر الدعم المقدمة للجامعات رجالا ونساء كمراكز للتميز البحثي لها معايير وشروط معلن عنها، تدعم ما تقدمه الجامعات لأعضاء هيئة التدريس كمراكز الأبحاث وكراسي الأبحاث وبرامج التوأمة العلمية البحثية العالمية. وكتشجيع للأكاديميات أطلقت الوزارة في ملتقى قياديات مؤسسات التعليم العالي مبادرة 20 في 50، أي دعم مادي تشجيعي بمبلغ 50 ألف ريال لعشرين باحثة. وبالفعل تم تقديم مقترحات لعدد من البحوث من الزميلات في جامعات شتى وحظيت المقترحات بتحكيم مبدئي وأعلن أسماء الزميلات اللاتي مقترحاتهن لاقت استحسانًا مبدئيًا وهن ثمانية لكن ليس هناك مركز أول أو ثانٍ أو غيره كما أنه لا يصح أن يقال فاز البحث الفلاني أو غيره لأن الجميع بعد استيفاء الشروط يعد الفوز لهن معنويًا والدعم ماديًا ولا يزال الآن يجري وضع آليات التحكيم الثاني مع الحرص على إعداد مذكرة توضح الخطوات والإجراءات المطلوبة وتفاصيل إجراءات تحكيم ما ورد من أبحاث منتهية لضمان الأصالة والجدوى وآليات إجراء البحث وأهمية المخرجات والنتائج. وبطبيعة الحال كما ذكرت لك ليس هناك فوز أو خسارة بل دعم تشجيعي للزميلات والفرصة متاحة للجميع، ولا زلنا نستقبل ما يرد ويرفع للجهات المختصة لبحث استيفائها للمعايير المعروفة في الأبحاث العلمية الهادفة.
وحول رؤيتها لتجربة الجامعات المخصصة للنساء مثل جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن وصفت فطاني التجربة بالناجحة وقالت إنها اكتسبت شهرة على الصعيد الوطني والعالمي تؤكد حرص القيادة الرشيدة على المرأة السعودية حيث أنشأت لها أكبر جامعة نسائية بالعالم، تقدم تخصصات متعددة تخدم سوق العمل، وتأتي متكاملة مع الأقسام النسائية المتوفرة في كافة الجامعات السعودية الحكومية والخاصة. وهناك دراسات عالمية أظهرت مزايا التعليم المنفصل للمرأة والرجل والفرص التي توفرها، فالمرأة قادرة على تقلد كافة المناصب وإدارة شؤون بنات الوطن بحرفية وجدارة مع اللمسة الحانية حيث هي أم قبل أن تكون مديرة أو عضوة هيئة تدريس مدركة لظروف بنت الوطن وخصوصيتها. وتكرار التجربة في مناطق أخرى من المملكة له مزاياه.
وذكرت الدكتورة فطاني أن وزارة التعليم العالي كانت من الوزارات السباقة في تنفيذ قرارات الدولة الداعمة لعمل المرأة في القطاعات المختلفة كقرار مجلس الوزراء (63) في 1424/3/11هـ و (15) في 1425/1/17هـ و(120) بتاريخ 1425/4/12هـ بشأن الطلب من الجهات الحكومية إنشاء وحدات وأقسام نسائية، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لزيادة فرص التوظيف النسائي في المجالات التي تناسب المرأة والخدمات التي تخصها. فتم افتتاح أول قسم نسائي في وكالة الابتعاث بالوزارة في (1428هـ) بعشرين موظفة وأصبحن الآن في عام 1435 أكثر من 300 موظفة يعملن في كافة وكالات الوزارة. وحتى قبل صدور القرار السامي 121/أ في (1433هـ) والداعي لرفع التمثيل النسائي في الوزارات تحقيقًا لخطط التنمية الوطنية الثامنة والتاسعة المؤكدة على تمكين المرأة للمساهمة في بناء الوطن، تم استقطاب قياديات من جامعات شتى كمستشارات لدعم ومساندة الأقسام النسائية بالجامعات وبنات الوطن بالداخل والخارج ولهن دور فاعل ونشاط ملحوظ داخل الوزارة وخارجها فمن مشرفة عامة على الأقسام النسائية بالوزارة إلى مشرفة على الشؤون النسائية بشكل عام. والمستشارات سواء متفرغات أو غير متفرغات يساندن القطاعات المختلفة بالوزارة ويتواصلن مع القياديات في مؤسسات التعليم العالي ولدينا قاعدة بيانات تضم أكثر من 700 قيادية في قطاعات الدولة المختلفة للترابط وتبادل الخبرات.
ولفتت المستشارة والمشرفة على الشؤون النسائية بوزارة التعليم العالي إلى أن المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم العالي الذي أقامته الوزارة مؤخرًا في المملكة اكتسب شهرة عالمية وعزز مكانة المملكة كمنبع يشع منه نور العلم على مر العصور. والكل يشهد تسابق الأكاديميين والجامعات للمشاركة في هذا المحفل العلمي الذي يضم سنويًا مؤتمرًا متميزًا ومعرضًا يحتضن ما يربو على 440 جامعة محلية وعربية وعالمية في موقع موحد يسمح لأبناء وبنات الوطن بالاطلاع شخصيًا على التوجهات العلمية العالمية والتقنية الحديثة وكذلك ما تقدمه الجامعات من شتى القارات.

تأسيس كرسي الأميرة سارة بنت عبدالله لأبحاث تحديات المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
اضغط هنا

حورية عبدالله الجديع - الجوف

وقعت صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، مع جامعة الجوف كرسي سموها لأبحاث تحديات المرأة في مجتمع الجوف، وذلك خلال حفل تخريج الدفعة الثامنة من طالبات الجامعة، ويأتي الكرسي تقديرًا لدور المرأة في الحياة، واهتمامًا بكل جوانب حياة المرأة السعودية عمومًا والمرأة في منطقة الجوف على وجه الخصوص، ومن خلال رؤيةٍ ستعمل على تحقيق جودة عالية لحياة المرأة، واستثمار طاقاتها في بناء المجتمع.

ويهدف الكرسي إلى بناء المرأة فكريًا واجتماعيًا وصحيًا، وتعزيز قدراتها الفكرية والصحية، لكي تلعب دورها المهم في عملية البناء، عبر إنشاء مراكز لخدمة المرأة، واستشعار مشكلاتها، والعمل على سرعة الاستجابة للحلول العلمية البحثية المدروسة.

ويتمثل عمل الكرسي في محورين، حيث يهتم المحور الأول بحياة المرأة المتعلمة والأمية على حدٍ سواء، من النواحي الاجتماعية، كتحديات مواصلة الدراسة، والرغبة في العمل والحصول عليه، ونجاح الزواج والإنجاب المناسب، وتحديات ارتفاع معدلات الطلاق، والعنوسة، فيما يتمركز المحور الثاني حول الأمراض التي قد تصيب المرأة، كأمراض الغدة الدرقية، وأمراض نقص فيتامين (د) وعلاقته بالعظام، وسرطان الثدي، وأمراض سن اليأس وانقطاع الطمث، وأمراض السمنة، وكذلك أمراض الاكتئاب والشيخوخة.

البرنامج البحثي الخاص بالكرسي، يتضمن قيام مجموعة من ذوي الخبرة بالجامعة والهيئات والمؤسسات المنوط بها هذا المجال، بعمل بحوثٍ ودراسات واستشارات، تشمل عددًا من الركائز البحثية، كتعداد المرأة في الجوف بكافة المراحل العمرية، وإحصاء نسبة التعليم الجامعي والمتوسطي البدائي والأمية، بالنسبة للعد الكلي للنساء، وزواج الأقارب وحل مشكلاته المتوقع حدوثها، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات للعديد من الإحصاءات الصحية والنفسية والتعليمية والاجتماعية، التي ستوفر بمجملها تحسينًا لجودة حياة المرأة، والتنبؤ قدر الإمكان بمشكلاتها قبل وقوعها والعمل على حلها، وكذلك توفير سبل الحياة الصحية للمرأة في مختلف مراحل حياتها.

مدير الجامعة د. إسماعيل البشري، أكد في تصريح له بهذه المناسبة، أن هذا الكرسي يعد دعمًا كبيرًا من سموها، وليس مستغربًا منها دعم العلم والتعليم، وهي سليلة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-، رائد نهضة هذا الوطن، وقائد مسيرة نمائه، وفي عهده شهدت مكانة المرأة رفعةً وارتقاءً على كل المستويات، وتبوأت مكانها الذي يليق بها، لافتًا إلى أن الدعم المستمر من صاحب السمو الملكي أمير المنطقة وصاحبة السمو الملكي حرمه -حفظهما الله-، يمثل دافعًا قويًا لاستمرار تميز الجامعة وتطورها، وهو ما رفع له معاليه شكره ومنسوبو ومنسوبات الجامعة لسموهما على دعمهما غير المحدود، ووقوفهما دومًا إلى جانب الجامعة في جميع مناسباتها وفعالياتها.

"التربية": تدقيق بيانات "البديلات" لإنهاء إجراءات تعيينهن

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://sabq.org/icagde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
أكد المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم مبارك العصيمي أن الوزارة تعمل حالياً على تدقيق بيانات المعلمات والإداريات البديلات ومراجعتها سعياً لإنهاء إجراءات تعيينهن.

"نورة": طُلب مني العمل "سائقة قطار".. و"سامية": الغالبية توظفوا بالوساطة

"عاطلون بشهادات عليا".. الجامعات خذلتهم والمجتمع هضم حقوقهم

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://sabq.org/QdQo5d

خلود غنام- سبق- الرياض:
يعاني قرابة 5000 سعودي من حملة الشهادات العليا "ماجستير ودكتوراه" الحيرة والقلق نتيجة سد الجامعات السعودية أبوابها في وجوههم، حيث تبرر أغلب حالات الرفض بعدم وجود شاغر في ظل وجود أكثر من 18 ألفاً غير سعودي يقومون بالتدريس في الجامعات السعودية، كثيرٌ منهم من جامعات عربية صغيرة، حيث يصل عددهم قرابة 18 ألف متعاقد، منهم أكثر من 14 ألفاً برتبة أستاذ مساعد.
وهناك تبريرات أخرى تتذرع بها تلك الجامعات للهروب من توظيف أصحاب الشهادات العليا، منها اختلاف الاختصاص؛ ما دفع عدداً من هؤلاء الخريجين إلى تنظيم حملة على مواقع التواصل الاجتماعي يتحدثون فيها عن معاناتهم ومناقشة كل الحلول الممكنة.
"سبق" تفتح ملف حملة الشهادات العليا العاطلين عن العمل.
اختلاف الاختصاص
تجاوز عدد المبتعثين منذ انطلاقته الأولى عام 1426هـ، الـ 150 ألف مبتعث ومبتعثة موزعين على أكثر من 30 دولة، لنيل الدرجات العلمية من أرقى الجامعات العالمية، وتخرج من هذا البرنامج حتى الآن نحو 55 ألف طالب وطالبة.

"سبق" التقت عدداً من خريجات الماجستير والدكتوراه اللاتي حكين معاناتهم في البحث عن وظيفة تناسب مكانتهن العلمية وتحقق حلمهن في خدمة الوطن ورد الجميل.

"سامية" خريجة ماجستير إدارة أعمال بتقدير "ممتاز"، تقول لـ"سبق": "على الرغم من أن بعض العائدين من الابتعاث قد وجدوا وظائف، إلاّ أن الغالبية العظمى منهم حصلوا عليها بالوساطة".

وتابعت: "للأسف نظرة الجامعات السعودية للمبتعثين سلبية، حيث في البداية يقومون باستقطاب المبتعثين، وفي حال تقديم أوراقنا للجامعة يتحججون باختلاف الاختصاص على الرغم من وجود عددٍ من المتعينين لا يحملون الاختصاص نفسه".

وتابعت "سامية" قائلة: "راسلت عدداً من الجامعات، وللأسف جميعها جاءت بالرفض، على الرغم من أن عدداً من البحوث والمقالات التي قمت بإعدادها تم نشرها بالمجلات البريطانية، ومازلت أعاني عدم الرد و"التطفيش" من قِبل الجامعات".

وقالت "نورة" لـ"سبق"، وهي خريجة ماجستير قسم آثار: "أنا درست "فنوناً قديمة"، ثم تابعت إكمال دراستي للماجستير "آثار"، وأظن أنه قريب من تخصصي، وعندما أنهيت الماجستير حلمت بوظيفة تناسب شهادتي".

وأضافت: "إحدى الجامعات طلبت إجراء مقابلة معي، وتوسمت خيراً، فتفاجأت أنها تطلب مني أن أعمل سائقة قطار! فكانت الصدمة! وعند تقديمي إلى إحدى المدارس طلبت مني المديرة أن أتقدم بشهادة الكلية، ولا أتقدم بشهادة الماجستير".

وتتابع "نورة": "قدمت لكلية السياحة عدة مرات، لكن تم رفضي على الرغم من أنه لا يوجد أي واحدة منهن تحمل شهادة "آثار"، ومعظمهن يختلفن في الاختصاص، فتوجهت إلى المتحف، وقدمت وظيفة كمرشدة سياحية، وأيضا تم رفضي".

وتتابع نورة": "في الجامعات يُفرض على السعوديين شروط تعجيزية، في جامعة نورة تم رفضي بحجة اختلاف التخصص، ولم ترد عليّ أي جامعة أخرى سوى جامعة القصيم بالرفض؛ لعدم امتداد الاختصاص، وللأسف إن لم توظفنا الجامعات السعودية وتستقطبنا: أين نتجه؟ وهل نذهب للخارج ونقدم علمنا لهم؟ أليس الوطن أولى بما تعلمناه! وعلى ما أظن هناك أكثر من أربعة آلاف خريج وخريجة، إن لم يكن الرقم أكبر، بانتظار حلم التعيين والتوظيف في الجامعات السعودية".

مؤهلات عليا دون توظيف

من جهة أخرى كشف الخبير الاقتصادي رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا، الدكتور عبدالله دحلان، في منتدى جدة الاقتصادي في دورته الـ14، أن 44 % من العاطلين في السعودية هم من حملة المؤهلات العليا، واستعرض في دراسته التي أجراها بالتعاون مع مجموعة من الخبراء في جامعة الأعمال والتكنولوجيا، احتياجات الشباب ودور التعليم في تطوير المهارات اللازمة لسوق العمل.

وأوضح الدكتور "دحلان" أن "عدد سكان السعودية وفق الإحصاء الأخير الذي أُجري عام 2012 يقترب من 20 مليوناً، 70 % منهم تقل أعمارهم عن 15 عاماً، كما أن الإحصاءات الصادرة في العام نفسه عن وزارة العمل تقول إن عدد العاطلين عن العمل وصلوا إلى 2.5 مليون شخص".

وزاد أن "الدراسة برهنت على أن 44.2 % من العاطلين عن العمل في السعودية حاصلون على مؤهلات عليا، بينما 11.8 % فقط حاصلون على الثانوية أو ما يعادلها، و30.3 % من العاطلين حاصلون على دبلوم دون الجامعة، وأخيراً وجدنا أن 13.3 % من العاطلين عن العمل حاصلون على تعليم دون المرحلة الثانوية".

واستعرض دحلان في ورقته توزيع خريجي التعليم العالي من السعوديين، وقال: "وفقاً لمجالات الدراسة فإن 68 % من العاطلين حصلوا على شهادات في تخصصات نظرية، بينما 32 % منهم حصلوا على شهادات علمية، ووفقاً للتوزيع النسبي للسكان السعوديين وغير السعوديين داخل قوة العمل، بدءاً من 15 سنة فأكثر حسب الجنس، فإن 36 % من العاطلين هم ذكور سعوديون، و49 % ذكور غير سعوديين، بينما وجدنا 9 % إناثاً سعوديات، و6% إناثاً غير سعوديات، بينما يشير التوزيع النسبي للعاطلين إجمالاً حسب الجنس إلى أن 60 % منهم إناث، و40 % ذكور".

اختصاصات نادرة

وأشار أستاذ المناهج وأساليب تدريس العلوم الدكتور خالد جزاء الحربي لـ"سبق" إلى أن "مشكلة الحاصلين على الشهادات العليا، والذين مازالوا يبحثون عن العمل في الجامعات، كبيرة، وعلى الرغم من أن هناك عدداً من التخصصات النادرة التي يحملها هذا الخريج أو المبتعث، إلا أن الجامعات السعودية ترفضه أو تماطل في الإجابة على طلبه، أو تتذرع بإضاعة الأوراق وإعادة الطلب بإرسال تلك الأوراق والشهادات".

وتابع: "على سبيل المثال أنا قمت بالدراسة على نفقتي الشخصية في الجامعات الأردنية للماجستير والدكتوراه، وتكبدت المصاريف الكثيرة التي أرهقت أسرتي، وضمن اختصاص نادر في مناهج التدريس، ولكن للأسف أغلقت جميع

الجامعات السعودية أبوابها في وجهي بعددٍ من الحجج الواهية التي لا تغني من جوع، ومنها حجة التقدير، ومع أن تقديري جيد جداً في الماجستير والدكتوراة إلا أنها إحدى الحجج!".

وأضاف "الحربي": "هناك العديد من الزملاء من الدولة التي تخرجت منها، وفي السنة الدراسية نفسها، كانوا قد تعينوا في الجامعات السعودية، ولكن خوف بعض المعنيين في الجامعات من مزاحمة هذا الخريج الذي جاء بعلم جديد وثقافة متطورة أن يزاحمه على المكان في الأستذة هو أحد أهم الأسباب، ولذلك يتم إطلاق مثل هذه الحجج!".

متطلبات سوق العمل

وذكر المتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي محمد حيزان لـ"سبق" أن عدداً كبيراً يلقي اللوم على وزارة التعليم العالي بعدم توظيف خريجي الابتعاث، على الرغم من أن مهمتنا ليست التوظيف، وإنما المساعدة، وأثناء مشاركتنا في حفلات التخرج التي تُقام في كل دولة مبتعث فيها أبناؤنا نساعدهم على تهيئة فرص العمل لهم".

وعند سؤاله عن: "لماذا ترفض الجامعة تعيين خريجي الابتعاث بحجة اختلاف الاختصاص؟ ولماذا تسمح الوزارة باختلاف الاختصاص على الرغم من رفض الجامعات تعيينهم؟" أجاب الحيزان لـ"سبق": "عندما تم تحديد تخصصات واختيارها لم تكن عشوائية، وإنما بناء على تنسيق مدروس مع الجهات المعينة كالخدمة المدنية ووزارة العمل والغرف التجارية؛ لتحديد احتياج سوق العمل، وعندما سمحنا باختلاف الاختصاص في مرحلة الابتعاث الأولى كان بهدف فتح المجال أمام عددٍ من التخصصات التي لم تكن تجد فرصة عمل، فالوظائف أبوابها كثيرة، ولا تشترط فقط التعيين في الجامعات، فهناك شركات ومؤسسات بحاجة إلى تخصصاتهم".

أضاف: "إذا كان كل شخص مبتعثاً يذهب للدراسة ليعود فقط للتدريس في الجامعات كعضو هيئة تدريس، إذاً فهذا اتكالي؛ فسوق العمل كبير، ويمكن الاستفادة من شهادته".

وعن اشتراط الجامعة امتداد الاختصاص أكد حيزان أن "الجامعات لديها شروطها في التوظيف لا نتدخل فيها، وكل جامعة تسعى ليكون عضو هيئة التدريس متمكناً وذا خبرة عالية؛ لذا تشترط التراكم المعرفي؛ لأنه سيكون متمكناً أكثر، وهناك أكثر من 12 ألف مبتعث من الجامعات قامت بتعيينهم معيدين، وتم ابتعاثهم ليعودوا ويجدوا وظائفهم في الجامعة، وليس صحيحاً أن الجامعات ترفض الخريجين، فهناك عدد كبير منها استقطبت من خريجي برنامج خادم الحرمين الشريفين، وتم تعيينهم أعضاء هيئة تدريس، وتشارك الجامعات السعودية في حفل تخرج المبتعثين لتبحث عن المميزين وتستقطبهم، طبعاً وفقاً لشروطها".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

توجه لإنشاء محفظة تكفل المشاريع بقيمة مليار ريال

برنامج كفالة: لن ندخل المتعثرين في السداد السجن

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/14/article_848817.html

أيمن الرشيدان من الرياض

في الوقت الذي ارتفعت فيه أصوات شباب الأعمال المبتدئين في سوق التجارة الصغيرة والمتوسطة، عن توجسهم من التعثر بعد إقراضهم من المصارف المعتمدة لدى برنامج كفالة، وأن ذلك قد يرمي بهم إلى متاهات التحقيق، وربما يصل الأمر إلى سجن المتعثر؛ طمأن المهندس أسامة المبارك مدير برنامج كفالة في صندوق التنمية الصناعية شباب الأعمال بقوله: "البرنامج لا يسجن أحدا".

وقال المبارك لـ "الاقتصادية" أمام لقاء شباب الأعمال أمس الأول في الرياض، إن البرنامج أصدر في العام الماضي 2515 كفالة بمبلغ 1.28 مليار ريال، بينما وصل عدد المنشآت التي استفادت من البرنامج في 2013 نحو 1173 منشأة،

مشيرا إلى أن نسبة التعثر في البرنامج لم تتجاوز 1 في المائة من إجمالي عدد الكفالات البالغة 7.932 كفالة بإجمالي 3.9 مليار ريال منذ انطلاق البرنامج في 2006.
وتابع أن هناك 20 منشأة فقط تعثرت طوال تاريخ البرنامج، وتم التعامل معها بشكل طبيعي، مضيفا: "أول ما تبدأ المنشأة بالتعثر يبدأ البرنامج بالتواصل مع البنك وصاحب المنشأة للوصول إلى عدد من الحلول، ونعمل على حلها مع المستثمر"، مبينا أن البرنامج مسؤول عن 80 في المائة من قيمة إجمالي التمويل.
جاء هذا في ندوة حضرها مدير برنامج "كفالة" ونظمتها لجنة شباب الأعمال في غرفة الرياض أمس.
وكشف المبارك عن توجه البرنامج لإنشاء محفظة لكفالة المشاريع بالتعاون مع المصارف المحلية، تراوح قيمتها بين مليار ونصف مليار ريال.
وأوضح أن المحفظة ستزيد من حجم الإقراض وتساعد على دخول مشاريع جديدة تشمل المنشآت متناهية الصغر.
وقال: إن المرحلة المقبلة ستشهد تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، منها استقطاب جهات تمويل جديدة وتقديم خدمة الضمان المسبق. وأضاف: "نحن حاليا مركزون على المصارف، ومستقبلا سيتم دراسة قنوات أخرى لتقديم التمويل".
وبلغ عدد الكفالات التي اعتمدها "كفالة" حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري 7.932 كفالة، بقيمة إجمالية بلغت 3.9 مليارات ريال، مقابل اعتماد للتمويل بلغ 7.7 مليارات ريال استفاد منه 4.700 شركة ومنشأة صغيرة ومتوسطة.
وذكر مدير البرنامج أن إجمالي الكفالات المنصرفة منذ انطلاقه في 2006 حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري بلغ 69 كفالة، نسبتها 0.87 في المائة من إجمالي الكفالات المعتمدة، وقيمتها 30.3 مليون ريال تمثل 0.77 في المائة من إجمالي قيمة الكفالات المعتمدة.
ويمثل عدد الكفالات المنصرفة 2 في المائة من إجمالي عدد الكفالات السارية حتى نهاية العام الجاري، التي تبلغ 3.341 كفالة سارية، في حين تمثل قيمة الكفالات المنصرفة 1.6 في المائة من إجمالي قيمة الكفالات السارية 1.7 مليار ريال.
وقال المبارك إن برنامج "كفالة" لا يمانع تقديم ضمانات الكفالة للمشاريع الإبداعية، مضيفا أن "قلة الجهات المتخصصة بدراسة مثل هذه المشاريع للتأكد من نجاحها هو سبب عدم تقديم ضمانات لها".
وحول فوائد القروض المقدمة أوضح أنه "أمر يخص المصارف ولا دخل للبرنامج فيه"، حيث يرتبط بسياسة الائتمان في المصارف وحجم مخاطر تمويل هذه المشاريع.
وذكر أيضا أن "كفالة" يركز حاليا على المنشآت التي لها فترة وجود في السوق لا تقل عن عام إلى ثلاثة أعوام.
وخلال الندوة، تحدث فواز خياط مدير برنامج كفالة في البنك الأهلي عن آلية حصول المنشآت على تسهيلات البنك التي تصل إلى مليوني ريال. وفي الكلمة الافتتاحية، أشاد طلعت حافظ، أمين اللجنة الإعلامية المصرفية في المصارف السعودية، ببرنامج "كفالة" إلى دعمه مشاريع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها في دعم الاقتصاد الوطني.

رعى حفل تخرج الدفعة الثالثة من نزلاء سجن بريدة .. وأعلن تبرعه بـ100 ألف ريال

فيصل بن بندر: سجون المملكة لم تُنشأ للتعذيب والقهر .. ونستمد حقوق الإنسان من الكتاب والسنّة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140514/ln62.htm

بريدة - بندر الرشودي / تصوير - سيد خالد - طارق الناصر:
زفّ صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز أمير منطقة القصيم، الدفعة الثالثة من خريجي البرنامج التعليمي لجامعة القصيم في سجن مدينة بريدة، وذلك بعد أن رعى أمس الأول عرسهم الجميل الذي تمازجت فيه دموع الفرح لنزلاء السجن وأولياء أمورهم في لحظات تاريخية تؤكد أن سجون المملكة إصلاحيات لتقويم السلوك.
وبسعادة الأب الغامرة واستشعار المسؤول لمسؤولياته أعلن سموه عن تبرعه بمبلغ مائة ألف ريال دعماً لمسيرة الجناح المثالي بالسجن والذي يُعد نموذجاً رائداً في سجون المملكة. وبعد مسيرة الخريجين، ارتجل سموه كلمة ألقاها بنبرات الأب السعيد الذي يغالب دموع الفرح سعادة بتفوق هؤلاء النزلاء وارتقاء طموحاتهم وتوجههم السليم نحو طريق الاستقامة - بإذن الله -، حيث أكد سموه أن سجون المملكة لم توضع للتعذيب أو القهر أو الإهانة إنما أنشأتها القيادة كمحاضن للإصلاح وتقويم السلوك وجبر الزلات، مشدداً على أن حقوق الإنسان نستمدها من هذا الدين العظيم الذي يكفل للمسلم حقوقه وواجباته، منوهاً بتجربة جامعة القصيم الرائدة في هذا المجال لافتاً إلى أنها تجربة تستحق التقدير والدعم والإشادة.
وقال سموه: إن الإنسان ليسعد عندما يرى مثل هذه البرامج التي تحترم وتقدّر الإنسان على أرض الوطن، فنحن حضرنا اليوم لنهنئكم ونقدركم ونحترم جهدكم وعملكم ونقدم لكم التهنئة على هذا الجهد والعطاء الذي قدمتموه وحصلتم على إجازته من الجامعة.وأكد سموه أن الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع تعمل على خدمة السجناء ورعايتهم وتأهيلهم ليكونوا لبنة صالحة وأعضاء فاعلين في مجتمعهم، مهنئاً سموّه الخريجين بالنجاحات التي حققوها، ومقدماً شكره لإدارة سجون المنطقة على عملها البناء والمثالي والمتميز من خلال العنبر المثالي في سجن مدينة بريدة.
وقد أعلن سموه عقب رعايته لحفل تخريج جامعة القصيم للدفعة الثالثة من نزلاء سجن مدينة بريدة والبالغ عددهم «16» خريجاً، حصلوا على دبلومات كلية المجتمع ببريدة في تخصصات الموارد البشرية والحاسب الآلي، وذلك في قاعة الجناح المثالي بسجن بريدة، أعلن عن تبرعه بمبلغ 100 ألف ريال دعماً لبرامج وأنشطة الجناح المثالي.
وخلال الحفل أعرب الخرّيجون في كلمةٍ لهم، عن شكرهم لحكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لتحقيق رغبتهم في مواصلة الدراسة داخل السجون، مؤكدين أنهم لمسوا الاهتمام والتوجيه والدعم داخل السجن في المجالات كافة.
وأكد مدير إدارة السجون بمنطقة القصيم اللواء صالح القرزعي أن هدفهم إعادة وتأهيل النزيل وتهيئة كافة السبل الرامية لعلاجه، وهي ذات الأهداف التي جعلتها حكومتنا الرشيدة نصب أعينها لتحقيق المعادلة الصعبة بإخراج النزيل ليصبح لبنة بناء وإصلاح في المجتمع، وأضاف: بما أن برنامج التعليم العام والفني والمهني والجامعي المنتظم الذي نفخر به في سجون منطقة القصيم كأول إدارة سجون في المملكة يُفتح فيها هذا التعليم بجهود مخلصة من معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور خالد بن عبد الرحمن الحمودي ورجاله المخلصين من وكلاء وعمداء كليات وبدعم وتشجيع من سمو أمير المنطقة ونائبه وبمتابعة مستمرة من المديرية العامة للسجون بالمملكة دليل على السعي الحثيث لاستثمار الإنسان وبنائه لأن النتاج للوطن، مؤكداً أن العمل جاد ومستمر مع جامعة القصيم، وذلك لعقد شراكة لتقديم دورات تثقيفية للنزلاء تهدف لتعديل سلوكهم نحو الإيجابية، وزف القرزعي بشرى صدور اللائحة التنفيذية لقرار مجلس الوزراء بالعفو لحدود 15% من المحكومية في الحق العام للملتحقين ببرنامج التعليم أو التدريب المهني حسب الشروط المحددة، مقدماً تهنئته للطلاب الخريجين وأولياء أمورهم بهذه المناسبة، ومقدماً شكره لجامعة القصيم وشركاء النجاح معهم لجنة تراحم والمستودع الخيري على جهودهم المبذولة، كما ثمَّن لسمو أمير المنطقة رعايته لهذا الحفل، وقال: كم تترك هذه الرعاية من أثر وتحقق من هدف وترقا من دمع وتفتح من آفاق وتردع حاقداً وترد على حاسد.
بدوره قال عميد كلية المجتمع ببريدة الدكتور عبد العزيز الصمعاني: ليس من السهل أن يتحول الحلم إلى حقيقة والأمل إلى واقع عأما بعد عام انتقلنا فيه من الأمل إلى الطموح والعمل الدائب فاتضحت معالم الطريق وسرنا بخطى ثابتة، وتابع: من منطلق وواجب كلية المجتمع تجاه المجتمع السعودي هو التفاعل معه وتعليم هؤلاء النزلاء يسهم بدرجة كبيرة في القضاء على الجهل الذي يُعتبر من العوامل المحفزة على ارتكاب السلوك غير السوي، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى تغيير طرق التفكير ومعايير الحكم على الأشخاص، وأضاف: تطلعاتنا كبيرة لهذه الكلية التي نأمل أن نرى هذا المكان يتوفر به بيئة جامعية متكاملة كما نحلم في بناء مبانٍ وقاعات، وبكم وبدعمكم سيتحقق الطموح، مشيراً إلى أن هذه الدفعة الثالثة من نزلاء السجن في برنامجي علوم الحاسب والموارد البشرية، مقدماً شكره وتقديره لسمو أمير المنطقة على رعايته وتشريفه لهذا الحفل، مثمّناً دور معالي مدير الجامعة والدعم الكبير الذي يقدمه للكلية، كما شكر زملاءه منسوبي الكلية من أعضاء هيئة تدريس وإداريين على الجهد الذي بذلوه مثمناً دور مدير سجون المنطقة وكافة منسوبيه على تعاونهم المثمر في سبيل إنجاح العملية التعليمية.

عقب ذلك قدّم معالي مدير جامعة القصيم الأستاذ الدكتور خالد بن عبد الرحمن الحمودي، كلمة بهذه المناسبة، عبّر من خلالها عن شكره وتقديره لسمو أمير منطقة القصيم لرعايته المتواصلة لأنشطة وبرامج الجامعة، ومباركًا للطلاب الخريجين ولأولياء أمورهم نجاحهم في مسيرتهم التعليمية، داعياً الله عز وجل أن يكون التخرج دافعاً لهم ليؤدوا دورهم المنشود منهم تجاه أسرهم ومجتمعهم ووطنهم ليكونوا أعضاء فاعلين حين انتهاء محكوميتهم.
ثم توالت فقرات الحفل، حيث شاهد الجميع عرضًا مرئيًا لمراحل الدراسة التي تلقاها الخريجون النزلاء داخل السجن، واستعرضت مسيرة الخريجين أمام سموه، ثم كرّم سموّه الطلاب الخريجين والرعاة والداعمين لهذه الاحتفالية، والتقطت الصور التذكارية.
كما افتتح سموه أكاديمية الجناح المثالي في إدارة سجن مدينة بريدة، حيث اطلع على المعرض المصاحب، الذي يحوي مشغولات يدوية للنزلاء والنزيلات، وبعض الصور التي تجسّد مشاركتهم في دورات ثقافية ورياضية واجتماعية مختلفة.

قرار عاجل بإعداد دراسة شاملة عن القضايا المتعثرة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أكد المجلس الأعلى للقضاء أمس تفريغ المجلس قضاة لإنهاء القضايا المتعلقة بأراضي المساهمات العقارية بناء على توجيه مجلس الوزراء الخاص بالمساهمات العقارية، وبالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة.
وأوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان النشوان أن المجلس استشعر مسؤوليته وحاجة المساهمين لحل المساهمات العقارية وسرعة البت في قضاياهم وإنهائها وفق المقتضى الشرعي والنظامي، لذا أصدر قرارات استباقية عدة كان من شأنها إنهاء بعض المساهمات.
وقال النشوان إن من ضمن القرارات إصدار المجلس قراراً في 5-7-1434هـ، في شأن مساهمة شركة حمد العيد وشريكه، إذ فرغ أحد قضاة المحكمة العامة بالدمام لنظر القضية مدة ستة أشهر، مددت ستة أشهر أخرى.
كما أصدر المجلس قراراً في 24-1-1435هـ، بخصوص مساهمة مكتب الغزال العقارية، وتضمن القرار تكليف أحد قضاة المحكمة العامة بالرياض مدة يومين للعمل في مكتب خاص لإنهاء قضايا هذه المساهمة.
وأشار إلى أن هذه الإجراءات كان لها الأثر في سرعة الإنجاز وجودة العمل، مبيناً أن المجلس أصدر قراراً عاجلاً بتكليف الإدارة العامة للتفتيش القضائي لإعداد دراسة شاملة عن القضايا المتعثرة في المحاكم، وأسباب عدم الفصل فيها، وتذليل الصعوبات وحل المشكلات والمعوقات التي تعترض إنهاء مثل هذه القضايا بالوجه الشرعي.

• الصحة" تتجه إلى إلغاء • الفترتين" في • مراكز الرعاية الأولية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
كشفت نتائج استبانات وزعتها مراكز الرعاية الصحية الأولية في مناطق عدة من المملكة، لمعرفة رأي منسوباتها في العمل بنظام الفترتين مجدداً، عن أن الغالبية تؤيد «عدم إعادة العمل بالنظام»، الذي كان معمولاً به لأعوام في المراكز،

قبل أن يوقف العمل به قبل نحو عقد، فيما أعلنت وزارة الصحة أخيراً، نيتها إعادة العمل به إلا أنها عادت وقررت تأجيل التطبيق «لدرسه بصورة موسعة»، بحسب ما أعلنت الوزارة.

وتداولت عاملات في مراكز رعاية صحية أولية، أنباء عن نية الوزارة إلغاء العمل بنظام الفترتين كلياً. فيما نقلت عاملات في مراكز صحية رفضهن للعمل بنظام الفترتين إلى وسائل التواصل الاجتماعي عبر وسم (هاشتاق)، نشرن فيه تغريدات رافضة للنظام المقترح.

وأوضحت مديرة إدارة مراكز الرعاية الصحية الأولية في المنطقة الشرقية الدكتورة خلود مغربل لـ «الحياة»، أن «القرار لا يزال قيد الدرس، والوزارة أصدرت المعلومات كافة حول القرار على موقعها الإلكتروني». وحول تأجيل تطبيق القرار ذكرت أن «الأمر يعود إلى الوزارة».

فيما كشفت إحدى مديرات مراكز الرعاية الصحية في الدمام، لـ «الحياة»، «عن توزيع استبانات لاستطلاع آراء منسوبي المراكز حول العمل بنظام الفترتين، عندما أعلن وزير الصحة السابق الدكتور عبدالله الربيعة توجّه الوزارة لإعادة العمل بالقرار. وعندما تم تعيين وزير الصحة المكلف المهندس عادل فقيه، تم إيقاف القرار إلى «أجل غير مسمى». كما تم إعادة توزيع استبانات مجدداً لاستطلاع الآراء للبت في الموضوع».

وأضافت «ترددت أنباء عن أنه سيتم إلغاء الأمر كلياً لأن الغالبية أجمعت على رفض نظام الفترتين»، كاشفة عن تلقي وزارة الصحة شكاوى عدة بهذا الشأن، تفوق كل الشكاوى التي وردتها خلال العام الماضي»، لافتة إلى أن «النظام كان سيفتح ملفات عدة، تتعلق بالممرضات وما يتعرضن له من مشكلات أثناء العمل نهاراً، فكيف يمكنهن العمل ليلاً في المراكز الصحية فهي تختلف كلياً عن نظام ومواقع المستشفيات».

فيما أوضحت عاملات في المراكز أنه تم توزيع استبانات مجدداً بشأن دوام الفترتين، إلا أن «الغالبية لم ترحب بالقرار، وبعضهن قدمن شكاوى إلى إدارة الرعاية الصحية الأولية في المنطقة الشرقية، بشأن الأضرار التي ستنجم عن القرار في حال تطبيقه». كما لجأت عاملات في المراكز إلى التعبير عن رفضهن عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال عمل «وسم (هاشتاق)، أكدن فيه رفضهن العمل بنظام الفترتين. وغردت إحداهن «لن نقبل بدوام الفترتين وكثيراً ما وجّهنا تغريداتنا إلى حساب الوزير الجديد، وتواصلنا معه من خلاله».

وكان وزير الصحة المكلف المهندس عادل فقيه أصدر تعميماً، أجّل فيه مشروع العمل بنظام الفترتين في المراكز الصحية، وأرجع ذلك «للنظر في ملاحظات ومرئيات عدة وردت إلى الوزارة، ولأهمية إخضاع الموضوع لمزيد من الدرس بشكل متكامل، بما يحقق رضا المستفيد ومقدم الخدمة، ويضمن نجاح التطبيق».

يذكر أن العمل بهذا القرار كان سيبدأ اعتباراً من غرة شعبان المقبل، بناءً على ما ورد للوزارة من اقتراحات من المواطنين، ومن بعض مجالس المناطق، لاعتبار أن «التنظيم يراعي الكوادر العاملة في هذه المرافق الصحية، ويتماشى مع الأمر السامي الكريم باعتماد الجمعة والسبت إجازة أسبوعية. وكذلك يتماشى مع المادة السابعة من لائحة الوظائف الصحية بخصوص دوام المشمولين باللائحة، إذ تم درس هذا التنظيم درساً مستفيضاً من جميع جوانبه من اللجان الفنية والإدارية المختصة في الوزارة.

• نزاهة" ترصد قصور وتراخي جهات حكومية في استخدام التقنية!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م

اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

رصدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) وجود قصور وتراخ لدى بعض الجهات الحكومية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية.
وأكد مصدر مسؤول في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أن الهيئة من خلال متابعتها وأدائها لمهماتها في ضوء اختصاصاتها المنصوص عليها في تنظيمها، لاحظت تقصيراً وتراخياً في عدد من الجهات الحكومية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، أو وجود تطبيق يخالف ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية في الجهات الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء سابقاً.
وأوضح المصدر أن الهيئة تتابع استخدام التقنية في التعاملات الحكومية من الجهات الحكومية وتنفيذ الإجراءات والأعمال والخدمات إلكترونياً وتطويرها في شكل مستمر، والعمل على تحقيق التكامل والترابط بينها لتحقيق الكفاءة والشفافية.
وأفاد بأن الهيئة تحرص على سد منافذ الفساد التي تصاحب الإجراءات التي تتم يدوياً من خلال تقليص النفقات والأعباء المالية على الدولة لإنجاح مشروع خادم الحرمين الشريفين الخاص بتطبيق التعاملات الإلكترونية.

في توصية تبنتها لجنة النقل يحسمها التصويت.. الشورى:

إلزام شركات الطيران العالمية بتوظيف السعوديين في المطارات ومكاتبها بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935871

الرياض ـ عبدالسلام محمد البلوي
طالب مجلس الشورى هيئة الطيران المدني بإلزام الشركات العالمية بتوظيف السعوديين في المطارات وفي مكاتبها الرئيسية والفرعية في المملكة، حيث أكدت مصادر "الرياض" تبني لجنة النقل توصية للعضو سعود الشمري من المنتظر أن يناقشها المجلس ثم يصوت عليها مباشرةً في جلسة الاثنين المقبل، إلا أن اللجنة أحدثت تعديلاً في الصياغة، فتوصية الشمري نصت على عدم السماح لشركات الطيران الأجنبي العاملة في المملكة باستقدام موظفين من جنسيتها أو غيرها بما يتجاوز اثنين وإلزامها بتوظيف سعوديين في مكاتبها في المدن والمطارات الدولية السعودية.
عضو يتساءل.. من المعني بالقطاع الخاص في مديونية للطيران المدني تجاوزت المليارين..؟!
وأفادت المصادر بأن التقرير الخاص بدراسة لجنة النقل للتوصيات الإضافية على تقرير هيئة الطيران المدني، أفصح عن تأجيل خمس توصيات أبرزها "العمل على معالجة تفاقم حجم الإيرادات السنوية غير المحصلة خاصة تلك المترتبة على الخطوط السعودية والقطاع الخاص".
وأبدى مقدم التوصية الدكتور خالد منصور العقيل قلقه من تفاقم هذه الإيرادات غير المحصلة سنة بعد أخرى من الفترة 31-1434 لكل من القطاع الخاص والجهات الحكومية والخطوط السعودية، وقدَّم جدولاً عن تراكم تلك الإيرادات حيث زادت من مبلغ 13 مليارا و388 مليون و493 ألف عام 31-1434 لتصل إلى 17 مليار و360 مليون و749 ألف ريال في العام المنصرم33-1434.
وفصَّل العقيل المبالغ غير المحصلة مستغرباً المقصود بالقطاع الخاص الذي ورد في تقرير الهيئة الذي وصلت مديونيته لصالح الطيران المدني 2 مليار و806 مليون و403 ألف ريال وقال "يجدر الاستفسار بشأنها وهل هي لشركات الطيران الأخرى العاملة..؟" ونبه على أن تنظيم الهيئة ينص على أن تعمل وفق أسس ومعايير تجارية لزيادة إيراداتها، والإيرادات الكبيرة غير المحصلة لن تمكنها من ذلك وعليها العمل على معالجة الموضوع، ومن الأهمية التنويه على أن المبالغ التراكمية غير المحصلة على الخطوط السعودية تضفي أبعاداً على القوائم المالية السنوية المقدمة لمجلس الشورى.
إسناد مسؤولية استيراد احتياج المملكة من الشعير وتوزيعه على المربين إلى مؤسسة الصوامع

وبالعودة إلى تفاصيل المبالغ غير المحصلة فعلى الجهات الحكومية مبلغ "مليار" و184 مليون و926 ألف ريال، أما الخطوط السعودية فعليها مبلغ 13 مليارا و369 مليون و419 ألف ريال.
ويتجه المجلس إلى إقرار ثلاث توصيات ناقشها على تقرير هيئة الطيران المدني وتدعو إلى متابعة هيئة الطيران المدني وتفعيلها للتراخيص الجديدة التي أصدرتها لشركات الطيران للبدء في تشغيل الرحلات الداخلية عبر المطارات الإقليمية والمحلية، والإسراع في تنفيذ خطة الهيئة الاستراتيجية لطرح مطارات جديدة أمام القطاع الخاص ليتولى البناء والإدارة والتشغيل بهدف تطوير الخدمة وتلبية النمو المستقبلي في السفر الجوي، إضافة إلى تطبيق مفهوم الإدارة الشاملة في تشغيل المطارات، بحيث يكون العمل في المطار الواحد كوحدة إدارية واحدة مستقلة.
من ناحية أخرى يناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الاقتصاد بشأن مشروع الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية "المحدثة"، كما يستمع يوم الثلاثاء المقبل لوجهة نظر اللجنة المالية وردها على ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام وظائف مباشرة الأموال العامة ليصوت بعد ذلك على مواد النظام الذي انفردت بنشره "الرياض" في وقت سابق، ويصوت أيضاً على إلزام الجهات التي تمنح تراخيص للمنشآت التي تستخدم الدقيق في منتجاتها بالتنسيق مع المؤسسة العامة لصوامع الغلال للتأكد من قدرتها على الوفاء بحاجة هذه المنشآت من الدقيق، وإسناد مسؤولية استيراد احتياج المملكة من الشعير وتوزيعه على المربين إلى مؤسسة الصوامع.

قانوني يطالب الجهات الحكومية برفع الثقافة الحقوقية لدى منسوبيها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935835

الخبر - إبراهيم الشيبان
تعيش غالبية الجهات الحكومية أمام تحديات عدة، سواء من جهة معرفتها بالقوانين والأنظمة النظامية لعملها أو من خلال عدم إلمام افرادها بتلك القوانين حين التعاطي مع المواطنين، فجوة كبيرة لابد من ردمها بحسب وصف المحامي والمستشار القانوني حمود فرحان الخالدي، والذي طالب، برفع الوعي لدى بعض الجهات الرسمية والتي يتوقع منها الإحاطة بالجوانب النظامية لعملها الموكلة به حيث لازالت أخطاؤها الإدارية تتراكم بسبب عدم الوعي من تلك الجهات، ومبالغة بعض المسؤولين لاستخدام صلاحياتهم واتخاذ البعض منهم لقرارات دون أخذ الرأي القانوني من الجهات القانونية المعتمدة لديها قبل إصدار قراراتهم التي ستنعكس سلباً على وقوع تلك الجهات في قضايا إدارية لاحقة أمام القضاء الإداري حيث سيكون لها الأثر المادي والمعنوي.
وأكد الخالدي لـ»الرياض» أن جميع الجهات الرسمية لا نجدها قد زادت من جرعات التثقيف الحقوقي لمنسوبيها حال تعاملهم مع مراجعي تلك الجهات، بل بقي المنسوبون يجتهدون اجتهادات تكون في غالبها وفق ما يعتقدون انطلاقا من مصالح إداراتهم، مما قد يكون معه التعطيل غير المبرر، في ظل عدم رجوعهم حال إصدار القرارات للجهة المختصة والإدارة القانونية التابعة لهذه الجهة أو تلك، مستشهدا من واقع تجربة أن بعض متخذي القرار لا يرجع إلى الجهات القانونية في جهازه وإدارته إلا بعد رفع الدعوى الإدارية على إدارته، حيث يتعامل مع الأمر بنظرية الإدارة المركزية.
وأشار الخالدى وانه على العكس تماما يتلمس المتابع أنه خلال السنوات الخمس الماضية زيادة وعي المواطن والمقيم للجوانب القانونية، حيث أضحى المواطن والمواطنة والمقيم على حد سواء من خلال السؤال والبحث والقراءة عن الحقوق والمطالبة بها لدى الجهات القضائية والرسمية، مبينا أن هذا الوعي انعكس على ثقافة الحقوق والمطالبة بها وعدم التفريط بأي حق مكتسب ومراعاة الجهة الحكومية ومحاسبتها على الخطأ الإداري سواء كان ذلك في عقد عمل أو تنفيذ ومن ثم

شهدت الجهات القضائية تلك أعدادا كبرى من القضايا لم تستطع التواكب معها نظرا لكثرة القضايا وقلة الكوادر القضائية مما جعل التأخير هو السمة المميزة لبعض تلك المحاكم.
ونبه الخالدي إلى ضرورة أن يتماشى الوعي الحقوقي لدى الأفراد مع الوعي لدى الجهات العامة والخاصة حتى تتوافر أركان الوعي وتنخفض نسبة الأخطاء ومن ثم الترافع والتقاضي الذي أرهق المحاكم وزادت النسب فيه إلى أرقام تجاوزت المعقول.
وأوضح إن مؤسسات المجتمع المدني عليها مسؤولية قانونية وأخلاقية وأدبية في نشر وتعزيز الثقافة الحقوقية لها وللآخرين، واستشهد بما قامت بها الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (بناء) وذلك بعمل لائحة حقوقية لمنسوبيها تبياناً لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات تدليلاً لشفافيتها في إبراز الثقافة الحقوقية لمنسوبيها لينعكس ذلك إيجابياً على علاقتهم مع الفئة المستهدفة في علاقتهم العملية، هذا من جهة ومن أخرى، يلزم كذلك على المحامين باعتبارهم إحدى الفئات التي لديها دراية بالأنظمة والتشريعات وتثقيف الناس بالثقافة الحقوقية بما لا يتعارض مع مصالحهم.وأوصى المحامي الخالدي، بأن أول الطريق لإشاعة الوعي الحقوقي يكون من خلال إصلاح القوانين ولوائح العمل في الدوائر الرسمية، وإقامتها على أساس تيسير حياة الناس، حيث إن طبيعة المجتمع الإنساني تقتضي تقاطع مصالحهم، واختلاف أفكارهم لذا فإن بيان الحقوق للناس أهم من يرسم الطريق لكل خلاف يسبب الفوضى والتناوش داخل أي مجتمع من المجتمعات.

العاصمة الرياض تحظى بخمسة منها

وزير الداخلية يوافق على إنشاء 20 مركزاً أمنياً نموذجياً بمناطق المملكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/936029

الرياض – مناحي الشيباني
كشف مدير الأمن اللواء عثمان بن ناصر المحرج ل "الرياض" عن موافقة سمو وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز على إنشاء عشرين مركز شرطة نموذجيا في جميع مناطق ومحافظات المملكة مشيرا أن نصيب العاصمة الرياض سيكون خمسة من تلك المراكز.
ونوه مدير الأمن العام بالدعم السخي الذي يلقاه قطاع الأمن بالمملكة من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي عهده يحفظهم
الله، مشير إلى أن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مقار الأمن العام بالمملكة يسير وفق ما خطط له كما ألمح مدير الأمن العام إلى أن هناك خططا كبيرة تمت الموافقة عليها في مجالات متعددة بالأمن العام من أهمها مجال التدريب لمنسوبي القطاعات الأمنية في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها.
وقال مدير الأمن اللواء عثمان بن ناصر المحرج إنه صدرت توجيهات سمو سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية يحفظه الله وموافقته على إنشاء عشرين مركزا أمنيا مطورا على غرار مركز شرطة النسيم وسوف نراعي ملاحظات زملائي ضباط شرطة النسيم مستقبلا إذا كان لهم ملاحظات على التقنية وعلى البرمجة وعلى المعلومات المدخلة في الأنظمة وسوف نقوم بتطويرها وتلافي أي أخطاء في المراكز القادمة.
مدير الأمن العام: خطط كبيرة تمت الموافقة عليها في مجالات متعددة بالأمن من ضمنها برامج التدريب
اللواء الزهراني: مشروع مراكز الشرط النموذجية بني على أربعة محاور
اللواء الهلال: هناك انحسار في معدل الجريمة بالرياض وهمنا تقديم الخدمة الراقية للمراجعين
العقيد المطيري: النظام الجديد سيحقق نقلة نوعية لضباط الشرطة والأفراد

وأشار مدير الأمن العام اللواء المحرج في حديثة ل "الرياض" ان نصيب العاصمة الرياض من تلك المراكز سيكون خمسة مراكز خلاف مركز شرطة النسيم ونبدأ في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية بحول الله وقوته وهكذا تباعا إن شاء الله وبقيه مناطق المملكة وفقا لتوجيهات سمو وزير الداخلية بهذا الخصوص حيث سنبدأ الآن بهذه المراكز العشرين ويعقبها إن شاء الله سيتواصل المشروع في جميع مراكزنا في المدن الرئيسية ثم المحافظات.

وتطرق مدير الأمن العام لمشروع تطوير المباني والمنشآت وقال وهناك مشروع آخر وهو مشروع ضخم وعملاق وهو مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقار الأمنية يشرف عليه سمو سيدي وزير الداخلية شخصيا لم يقتصر هذا المشروع على المدن ولا على المحافظات بل وصل المراكز وليس لإدارات الأمن العام بفروعه المختلفة بل لجميع جهات الأمن العام المرتبطة بوزارة الداخلية حيث سيتم بناء مقر نموذجي لكل مقر أمني ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله وهذا المشروع تتولى تنفيذه العديد من الجهات الحكومية ومنها وكالة وزارة الداخلية للتخطيط والتطوير الأمني ومركز المشروعات التطويرية وخلال سنوات قريبة سيتم بمشيئة الله اكتمال المنظومة الأمنية في جميع مناطق مملكتنا الغالية ومحافظاتها ومنها المرور ودوريات الأمن جميعها سيتشملها التقنية والتطوير التقني ولن يقتصر فقط على الشرط والأدلة الجنائية وهناك أيضا برامج تطويرية في مجال التدريب تشرف عليها وزارة الداخلية حيث قمنا قبل أيام بتدتشين مشروع الدوريات والطوارئ ومستمرين إن شاء الله في برامج للشرط ولأمن الطرق وللمرور والتطوير كما ذكرت على قدم وساق وفق توجيهات ولاة الأمر حفظهم الله فنسأل الله أن ينفع بهذا الشيء وأكون أنا وزملائي عند حسن ظن الوطن قيادة ومواطنين ومقيمين، وعن الفرق بين المركز النموذجي والسابق قال مدير الأمن العام كما نلاحظ مركز شرطة النسيم كمركز شرطة نموذجي مطور تقنيا وروعي فيه تطوير البنية التحتية كما تلاحظون مختلفة عن باقي المراكز لتواكب التطوير التقني والربط مع الجهات الشريكة كهيئة التحقيق والادعاء العام والأدلة الجنائية ومركز المعلومات الوطني بكامل برامجه وهناك فرق أيضا في ميكنة إجراءاتنا تقنيا وهذا هو الفرق بحيث نعتمد على التقنية منذ استقبال المبلغ وأخذ بلاغة وحتى استيفاء الإجراءات الأولية بداية من أعداد الملف وإحالته لهيئة التحقيق والادعاء العام.

من جانبه تحدث ل "الرياض" مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان بن أحمد الغامدي وقال:

ان مشروع مراكز الشرط النموذجية يبنى على أربعة محاور أساسية المحور الأول هو محور تطوير التقنية وتطوير بيئة العمل وتطوير العاملين وأن تكون جميع الإجراءات تحت مظلة الأنظمة نظام الإجراءات الجزائية وكل ما يتعلق بالتطوير يجب أن يكون تحت مظلة الأنظمة ودعم الموضوع سمو سيدي وزير الداخلية حفظه الله وكان الدعم كبيرا لهذا العمل التقني والعمل التطويري حتى وصل إلى ما وصل إليه. وأكد مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن أن العاصمة الرياض كباقي مناطق المملكة ومحافظاتها تعيش في ظل أمن وارف تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة.

من جانبه أكد ل "الرياض" مدير شرطة منطقة الرياض اللواء سعود بن عبدالعزيز الهلال ان تدشين مركز شرطة النسيم كمركز أمني نموذجي يمثل انطلاقا لمفهوم العمل الأمني التقني بحيث تنتقل التجربة من يدوية إلى آلية وتقنية وهذا بمتابعة سمو سيدي وزير الداخلية يحفظه الله وكذلك بمتابعة من مدير الأمن العام واللذان دعمونا في هذا المركز وكما شاهدتم هذه الانطلاقة المباركة وأضاف اللواء سعود الهلال لا أخفيكم سرا هذه الانطلاقة سيتبعها انطلاقات بمتابعة كريمة وستعطي الصورة الزاهية لرجل الأمن ولموقع رجل الأمن الذي ينبغي أن يكون على مثل هذا المستوى اليوم وبهذه التقنية ويكون أفضل إن شاء الله في قادم الأيام.

مشعل بن ماجد: ذوو الاحتياجات الخاصة جزء لا يتجزأ من المجتمع

خلال تدشينه فعاليات اليوم المفتوح الذي نظمته إدارة الدفاع المدني

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م

107

اضغط هنا

سعد العنيني - جدة - تصوير- على خمج
أكد صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة أن ذوي الاحتياجات الخاصة هم جزء لا يتجزاء من المجتمع يحق لهم أن يأمنوا وأن يترفهوا ويعاملوا بأفضل معامله، فلا فرق بينهم وبين الإنسان العادي، فبذلك أشكر مدني جدة على هذه البادرة الرائعه منهم والتي تدل على حرصهم على أبناء محافظة جدة من ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تهدف إلي نشر ثقافة السلامة والوعي الوقائي لدى هذه الفئة وأسرهم للأخذ بالأسباب والتدابير الوقائية.
وأكد سموه أن مثل هذه الفعاليات فيها بعد تثقيفي وتوعوي بشكل أشمل ومنهج حضاري يدل على رقي المجتمع واهتمامه في هذا الجانب، وخاصة الفئة الغالية على قلوب الجميع من ذوي الاحتياجات الخاصة.
جاء حديث سموه خلال تدشينه يوم أمس فعاليات اليوم المفتوح لذوي الاحتياجات الخاصة الذي نظمته إدارة الدفاع المدني بالمحافظة وذلك بمركز السلام مول.
وفور وصول سموه قام بقص الشريط إيذانًا ببدء الفعاليات التي اشتملت على معرض ضم عددًا من الأجنحة التي شاركت بها الجهات الحكومية والجمعيات الخيرية والاجتماعية والمؤسسات ذات العلاقة.
من جانبة أكد مدير إدارة الدفاع المدني بمحافظة جدة العميد سالم بن مرزوق المطرفي أن هذا البرنامج يأتي ضمن البرامج التي يطلقها الدفاع المدني لزيادة الوعي بأهمية السلامة والوقاية من الحريق بالاضافة الى دمج هذه الفئة الغالية علينا بالمجتمع.
ودعا مدير مدني جدة أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة لإحضارهم للاستفادة من هذا البرنامج، والذي سيستمر حتى مساء الجمعة.
ومن جانبة قال مدير إدارة العلقات العامة بمدني جدة العقيد محمد صالح الغامدي: إن البرنامج والذي يعتبر الأول من نوعه اشتملت فعالياته على عرض لآليات الدفاع المدني (إطفاء - إنقاذ - سلالم - دراجة نارية متطورة) واستعراض لإطفاء حريق محدود يشارك فيه ذوو الاحتياجات الخاصة كنوع من التدريب والترفيه، إضافة إلي وجود مسابقات ثقافية وترفيهية خلال مدة إقامة البرنامج.

أهالي سحاب أبها محرومون من حق البناء والسكن

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140515/Con20140515699398.htm

محمد طالبي (أبها)
اتهم ملاك الأراضي بمخطط السحاب بمدينة أبها بالقرب من جامعة الملك خالد، قرارات عشوائية أصبحت فيصلا بينهم وبين أملاكهم الشرعية.
وادعى البعض أن هناك علامات استفهام تعتري أمانة منطقة عسير والبعض، الأمر الذي يستدعي تدخل هيئة مكافحة الفساد لإبعاد الغيمة السوداء التي خيمت على أوراق المخطط منذ ثمانية أعوام.
وأوضحوا أن تفاصيل القضية تعود إلى أن المخطط المعتمد رقم 1071 وتمتلكه إحدى الشركات بصك مصدق من هيئة التمييز، ثم بيع للمواطنين في عام 1428هـ بنظام القطعة، والمخطط بجاهزية كاملة من الكهرباء والأرصفة والإنارة، وتم إضافة خدمة الصرف الصحي والألياف البصرية والهاتف وكل ما يحتاجه أي مخطط، وقام عدد من المواطنين بالبناء في المخطط، وبدأت ملامح المشكلات المتتالية تتشكل منذ 4 أعوام بسبب تعقيد الإجراءات من قبل البلدية بسبب وجود شكاوى من قبل بعض المعارضين بادعاءات تمثلت بأن لهم «شعيب» في المخطط تم التعدي عليه من قبل ملاك المخطط، وصدر قرار ومرسوم بعدم التعرض لأي شخص يملك أرض في المخطط، إلا أن تعقيدات الإجراءات في البلدية زادت من معاناة ملاك الأراضي، حيث يتطلب استخراج رخص حتى في «صب الخرسانة»، بغض النظر عن حصول المواطن

على رخصة بناء مسبقة، ففي كل مرة يريد صب خرسانة جاهزة يجب عليه أن يستخرج رخصة في نظام جديد غير مسبوق على مستوى المناطق.
وقال عدد من المواطنين: إنهم بعد مداولات مع ملاك المخطط تم مخاطبة إمارة عسير، وعند المراجعة لأي جهة سواء الأمانة أو المحكمة أو الإمارة لا يجدون إجابة سوى أن «المخطط موقوف».
واستنكروا في ثنايا حديثهم ما اعتبروه تخبطا سبب لهم معاناة كبيرة في أملاكهم الخاصة، فما بين نظام يطالب المواطنين باتباع الأنظمة التي تسنها الدولة، وما بين فرض إجراءات أخرى تكف أيديهم عن أملاكهم الخاصة، وآخرين تحملوا عناء تلك القرارات وبعد انتهاء منازلهم يصطدمون بإجراءات شركة الكهرباء التي لا تسمح بإدخال التيار الكهربائي إلا بعد انتهاء المشكلات المتعلقة بالبلدية والصرف الصحي.

5 مليارات من الإسكان لقروض عقارية جديدة

• الإسكان" تحدد شهرين لاعتراض المستبعدين من الدعم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140515/Con20140515699407.htm

محمد النغيص (الرياض)
كشف مصدر مطلع في وزارة الإسكان لـ(عكاظ) أن المواطنين والمواطنات الذين قاموا بإدخال بياناتهم على موقع الوزارة لبرنامج الدعم السكني الذي يشتمل على (أرض أو قرض أو أرض وقرض أو وحدات سكنية) وقام الموقع باستبعادهم آليا بسبب عدم تطابق الشروط التي وضعتها الوزارة عليهم وتم استبعادهم من الدفعة الأولى لحصر الأسماء التي بدأت يوم الخميس الماضي واستغرقت 60 يوما من بدء فتح الموقع للمتقدمين على الدعم السكني،
فإن الوزارة قامت بتحديد مدة شهرين للمعترضين من المواطنين على هذا الاستبعاد من الدفعة الأولى ويرون هؤلاء المتقدمين أن لهم أحقية بالدعم السكني، حيث ستقوم الوزارة بإرسال رسائل نصية على هواتف المتقدمين الذين تم استلام طلبهم بشكل صحيح يفيدهم بنجاح الطلب وعليهم بتجهيز الوثائق لتقديمها للوزارة في وقت يحدد فيما بعد، وفي حال عدم نجاح الطلب يعطي الموقع الإلكتروني للمتقدم مدة شهرين لمراجعة البيانات ومعالجتها وإدخال البيانات بشكل صحيح واستكمالها ويقوم المتقدم بكتابة ملاحظته على الموقع ويفيد فيه بأن البيانات التي أرسلت للهاتف أدخلت صحيحة بناء على البيانات في الأحوال المدنية وبرقم معاملة يرسل للمتقدم.
وأشار المصدر إلى أن التسلسل الذي ستنتهجه الوزارة هو التحقق من المعلومات المدخلة، ثم فترة الاعتراض للمواطنين على الاستبعاد، ثم إعطاء ترتيب الأولوية للمستحقين.
ونفى المصدر صحة المعلومات التي تفيد بوضع نقاط معيارية للمتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة والحالة الاجتماعية كالأرامل والمطلقات ومن يعول أسرة كبيرة وسن المتقدم والدخل السنوي، حيث سيتم كشف هذه النقاط خلال المؤتمر الصحفي الذي ستعقده الوزارة في وقت لاحق لتوضيح هذه النقاط، إذ تم وضع المعايير ولم يتم وضع النقاط للمتقدمين.
وأوضح أن الوحدات السكنية التي ستوزع على المستحقين في جميع مناطق المملكة تكلف جميعها مبلغ 500 ألف ريال وهذا متوسط أسعار الوحدات السكنية الموجودة حاليا في السوق السعودي وستقوم الوزارة بصيانة كاملة لهذه الوحدات لفترة تصل إلى عشر سنوات من فترة استلام المواطن لهذه الوحدات السكنية.
من جهة آخرى وافق وزير الإسكان رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية الدكتور شويش بن سعود الضويحي على إصدار دفعة قروض عقارية جديدة تشمل تقديم (11000) قرض لبناء ما يقارب (13202) وحدة سكنية بمدن ومحافظات ومراكز المملكة المشمولة بخدمات الصندوق وبحسب أولوية تقديم القرض.

حيث بلغت قيمة هذه الدفعة أكثر من (5499) مليون ريال وتمثل الدفعة الأولى من القروض المعتمدة في ميزانية العام المالي 1436/1435هـ.
وبين أن هذه الدفعة تم تمويلها من إيرادات الصندوق المتمثلة في تحصيل المبالغ المستحقة من القروض المصروفة للمواطنين ومن المبالغ المسددة عن تعويضات قروض المتوفين الذين تم إعفاؤهم وفق الآلية التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين.

الغفيص: إحلال الشباب السعودي بدلا عن 81٪ عمالة وافدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140515/Con20140515699408.htm

عبد الله القرني (الخرج)
قال محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص إن نسبة العمالة الوافدة في البلد تمثل 81 بالمائة وكلها تعمل في مجالات تقنية ومهنية من المفترض أن تحل بدلا منها أيد وطنية، مشيرا إلى أن الشاب والفتاة السعوديين أثبتا جدارتهما في مجالات التقنية والمهنية.
وحول بعض المعاهد أو المراكز التي انتهت تراخيصها ولا تزال تعطي شهادات تدريب أو بعض المراكز التي تبيع شهادات غير معتمدة قال: «نحن نتابع وإذا وجد سيتم الإغلاق فورا»، مشددا على أهمية تعاون المواطن في الكشف عن تلك المراكز ويجب ان يكون عونا متكاملا مع الجهات المسؤولة وأضاف أن أي مركز أو معهد مخالف لا يلتزم بالمعايير ينذر وبالتالي يوقف الإشراف ثم يغلق وكثير من المعاهد أغلقت، وكشف عن تسليم مشروع مبنى جديد للمعهد التقني للألبان والأغذية بالخرج للمقاول وسيقام بأرض المشروع الزراعي بالخرج بمبلغ 150 مليون ريال وسيجهز بأحدث التصاميم وسيجهز كذلك بأحدث التجهيزات الحديثة وأشاد الدكتور الغفيص بدور شركة المراعي لدعم هذه الشراكة واستقطاب الشباب وتوظيفهم.
جاء ذلك خلال حفل تخريج الدفعة الأولى من طلبة المعهد التقني للألبان والأغذية بالخرج وبحضور معالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص ووكيل محافظة الخرج مساعد بن عبدالرحمن السالم والسفير الهولندي بالمملكة وأعضاء مجلس إدارة المعهد وعدد من الشخصيات الرسمية والدبلوماسية ورجال الأعمال.

قالوا: الإقبال على الوظائف يتراجع ونناشد بمهلة لحين حلها

تجار الملابس النسائية يطالبون بمعالجة معوقات قرار "التأنيث"

المصدر: جريدة سبق الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://sabq.org/lfagde

فيصل النوب- سبق- الرياض:
طالب تجار ومستثمرون في قطاع الملابس والأقمشة النسائية، بمعالجة العديد من المعوقات التي تعترض تطبيق قرار تأنيث المحالّ، حيث أبدوا ملاحظاتهم حول ضعف الإقبال من النساء على التوظيف في الفترة الأخيرة.

ولوحظ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة أنه يتم الإعلان عن مئات الوظائف ولا يتقدم لها إلا عدد قليل من السيدات، بالإضافة إلى التسرب والانتقال من شركة إلى أخرى بعد التدريب، إضافة إلى أن علاقة صاحب العمل بالموظفات تحتاج إلى المزيد من التنظيم، مما يتطلب إيجاد عقد عمل واضح وموحد يحفظ حقوق جميع الأطراف ويلتزم به الطرفان.

كما انزعج بعض التجار من اختلاف تطبيق النظام من منطقة إلى منطقة أخرى، وطالبوا بمنح مهلة كافية للقطاعات التجارية الأخرى المطالبة بالتأنيث؛ لحين تذليل المعوقات الموجودة حالياً، مشيرين في ذلك إلى أن نشاط بيع الأقمشة غير مناسب للتأنيث؛ لأنه يُعتبر حرفة وخبرة أكثر منها وظيفة.
جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته اللجنة التجارية بغرفة الرياض برئاسة عضو مجلس الإدارة محمد العجلان، الذي أكد خلال افتتاحه اللقاء أن الغرفة معنية بنقل ومتابعة ملاحظات أصحاب الأعمال والبحث عن حلول لها بالتنسيق والتعاون مع وزارة العمل.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

سلطان بن سلمان حضر اتفاقية التوقيع

"السياحة" تدرب السجناء على الحرف والصناعات اليدوية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/15/article_849145.html

"الاقتصادية" من الرياض
وقّع كل من البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية التابع للهيئة العامة للسياحة والآثار، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والمديرية العامة للسجون، مذكرة تعاون لتدريب وتأهيل نزلاء السجون بهدف إكسابهم حرفة أو مهنة يستطيعون بها أن يمارسوا عملاً بعد الإفراج عنهم،
وذلك بحضور الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار.
وقع المذكرة الدكتور راشد بن محمد الزهراني نائب محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للتدريب، و اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي مدير عام السجون، والدكتور جاسر بن سليمان الحربش المشرف العام على البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية.
وتنص المذكرة على إضافة مسارات للحرف والصناعات اليدوية ضمن برامج التدريب التي تنفذ داخل الإصلاحيات والسجون وتطوير قدرات الحرفيين منهم وتطوير مهاراتهم لتدريب زملائهم، والتعاون في تسويق منتجات السجناء الحرفيين والحرفيات.
كما تشمل السعي لإيجاد فرص وظيفية متاحة في القطاع الخاص للمتدربين من السجناء بعد انتهاء محكومياتهم، وتقديم مكافآت مادية كما هو متبع في برامج التدريب الأخرى داخل السجون والإصلاحيات، والمساهمة في تيسير التمويل للسجناء المتدربين بعد انتهاء محكومياتهم وتشجيع استثمارهم في الحرف، إضافة إلى دعم وتشجيع الجمعيات الخيرية واللجان الأهلية التطوعية للعناية بالسجناء في مجال الحرف والصناعات اليدوية.
وفي نهاية التوقيع تسلم الأمير سلطان بن سلمان هدية تذكارية من اللواء إبراهيم الحمزي مدير عام السجون، عبارة عن لوحه فنية لصورة الأمير سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد من عمل النزلاء.
من جهة أخرى، رفع مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين الشكر والتقدير إلى مجلس الوزراء لما تفضل به من دعم ومساندة لبرنامج "الله يعطيك خيرها" الذي تبنته الجمعية. وقال الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين: "إن ما حمله بيان مجلس الوزراء الموقر من إشادة بالجمعية ومبادرتها، والدعوة لجميع المواطنين والمقيمين إلى التجاوب مع هذه المبادرة، أمر يجسد ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام وتفاعل

مع كل ما يتعلق بحياة المواطنين من جهة، ويؤكد من جهة أخرى الأولوية التي تحظى بها قضية الإعاقة وأسبابها لدى قيادتنا الرشيدة".
وأضاف الأمير سلطان بن سلمان: "إن تفضل خادم الحرمين الشريفين بالتوجيه بإطلاق برنامج "الله يعطيك خيرها"، وما حظى به البرنامج من رعاية كريمة من ولي العهد منح هذا المشروع الوطني زخماً وحضوراً وتأثيراً يتناسب مع حجم النزيف الاقتصادي الإنساني التي تتسبب فيه حوادث المرور وبأرقام تستوجب المواجهة من كل الأطراف".
وأكد أن برنامج "الله يعطيك خيرها" يأتي في إطار المسؤولية الوطنية التي تتحملها جمعية الأطفال المعوقين، والتزامها بالتصدي لقضية الإعاقة كقضية اقتصادية اجتماعية تهم الوطن وأفراده كافة، وأشار إلى أن البرنامج سيتواصل لمدة ثلاث سنوات بالتعاون مع وزارة الداخلية، والعديد من الأجهزة الحكومية، وبدعم مميز من نخبة من الشركات والمؤسسات الوطنية.

الرياض
www.Alriyadh.com

الشورى وإفلاس التقاعد

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/934630

عبدالله مغرم

بحسب ما نشرت صحيفة الحياة الإثنين الماضي الموافق 2014/5/5م حول مناقشة مجلس الشورى لدراسة تفيد باحتمالية إفلاس صندوق التقاعد العسكري بحلول العام 2023م والمدني بحلول العام 2037م، وهو ما يضع عدداً من التساؤلات موضع النقاش: هل استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد واكبت وتواكب أنظمة الدولة فيما يعنى بالتقاعد واستحقاقات المدنيين والعسكريين؟ وهل يكون البديل في رفع سن التقاعد ؟
قبل الإجابة عن تلك التساؤلات يجب أن نعترف بأن سن التقاعد متفاوت بين دول العالم، فبينما في دول كتركيا يبلغ سن التقاعد 45 عاماً نجد في دول أخرى كفرنسا تصل إلى 65 عاماً وفي المملكة المتحدة من المرجح أن تصل إلى قرابة السبعين في منتصف العام 2030 م، والسؤال: أين هي مصلحتنا الوطنية الإستراتيجية هل في رفع سنوات خدمة موظفي الدولة أم تقليصها؟
قبل عقود من الزمن كان العمل في القطاع العام جذاباً جداً وهو ما سهل انخراط عدد كبير من رجال ونساء الوطن للعمل في مختلف قطاعات الدولة، وبعد سنين أفرزت ثقافة الأمان الوظيفي والتي باتت الشغل الشاغل للمواطنين وعززت من رغبتهم في العمل في القطاع العام، مع ما يوفره القطاع الخاص من رواتب وبدلات مجزية وبخاصة بعد العمل لعقد أو عقدين وهو ما فاقم طلب العمل على القطاع العام وساهم في ارتفاع البطالة ووفرت الأرضية الخصبة لتكوين قناعات واهمة وصورة نمطية للعمل في القطاع الخاص.
توجه الدولة بخصوص توظيف المواطنين اختلف والبديل الأنسب ليس في المحافظة على نفس سنوات الخدمة أو رفعها بل في (تخفيض) سنوات خدمة موظفي الدولة وما يعزز ذلك الوفرات المالية لدينا والاقتصاد الجيد -بفضل الله- وبالتالي قد يكون تخفيض سن التقاعد إلى الخمسين أنسب ما يمكن لجنة الإصلاح الإداري من إعادة هيكلة القطاع العام ومكافحة الترهل والبيروقراطي، وتجديد الدماء في القطاع العام، ومن ناحية أخرى وبينما تعمل عدد من الدول على إعادة هيكلة صناديق تقاعدها كما هو الحال في اليابان والتي أعلنت قبل بضعة أسابيع عن إعادة هيكلة صندوقها التقاعدي والذي يعد أكبر صندوق تقاعد في العالم ما هو المانع من إعادة هيكلة صندوق التقاعد لدينا؟ بل وتوحيد أنظمته مع التأمينات الاجتماعية ودمجهما بعد تقييم الاستثمارات ما يحقق مرونة لموظفي القطاع العام من الانتقال إلى القطاع الخاص أو العكس أو التقاعد بيسر أكبر.
رفع سن التقاعد إلى 62 عاماً هو بالطبع لمصلحة المؤسسة العامة للتقاعد أكثر من كونه فائدة للاقتصاد الوطني، والمهم الآن إعادة تقييم طبيعة استثمارات الصندوق والإفصاح عن نسبة العوائد السنوية لإجمالي استثماراتها، فبينما يعلن صندوق التقاعد النرويجي عن تحقيق أفضل عائد في تاريخه بعائد سنوي يصل إلى 13% وصناديق خليجية أخرى تحقق

عوائد تصل إلى 11 %، لا نعلم ما هي عوائد استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد؟ وما هو موقفها المالي الذي أدى إلى الصرخة المدوية في مجلس الشورى حول احتمالية الإفلاس في غضون عقد أو عقدين تقريباً.
المعالجات الموضعية مع المحافظة على طبيعة الأداء لا تحقق إنجازات والأهم الآن هو إعادة الروح للقطاع العام وفتح نوافذ جديدة للإبداع يحتاجها، لا يحقق ذلك سنوات الخدمة بل تقليصها على أقل تقدير لعقد أو عقدين من الزمن.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• الصحة" بين النظرة للإنسان والمريض

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/11/article_848025.html

د. عبد الوهاب بن عبد الله الخميس

بعد مقال الأسبوع الفائت، تلقيت العديد من الرسائل التي طالبت بإيضاح الفرق بين النظرة للإنسان والنظرة للمريض.
النظرة للإنسان تعني أن تكون لدى النظام الصحي قنوات واضحة لتقديم الرعاية الصحية للإنسان قبل أن يمرض، بما في ذلك الاهتمام بالصحة الوقائية والصحة العامة. فمثلا معظم قراء هذا المقال ليست لديهم جهة أو شخص مسؤول عن توفير العلاج لهم في حال مرضهم. كما أن كل قراء هذا المقال لا يعلمون من الطبيب المسؤول- في حال مرضهم - عن متابعة حالتهم الصحية بغض النظر عن المرض أو الحالة الصحية التي أصيبوا بها، كما أن كل قراء هذا المقال لا يتلقون الرعاية الصحية وفق نظام يكفل للجميع حصولهم على الرعاية الصحية.
من النماذج التي تستحق التقدير وتعمل به إحدى الدول الخليجية، هو سعي تلك المدينة الخليجية إلى إيجاد نظام صحي يكفل حصول كل الناس فيها على الرعاية الصحية اللازمة؛ لذا تعمل- لدى هذه المدينة الخليجية- العديد من اللجان الاستشارية على وضع نظام يكفل ضمان وجود طبيب لكل إنسان من سكان تلك المدينة. هذا الهدف المرجو تحقيقه أن يصبح لكل شخص طبيب أسرة، يكون ليس فقط بمثابة حلقة الوصل بينه وبين تلقيه الرعاية الصحية اللازمة، بل مسؤولا عن متابعته صحيا في حال إن تطلبت حالته الصحية المتابعة لدعا جهات طبية أخرى سواء داخلية أو خارجية، بل إنه سيكون لدى كل شخص طبيب مسؤول عن تلقي الرعاية الصحية حتى لمن ليس لديهم تأمين صحي، ما يقلل من إساءة استخدام الخدمات الصحية وارتفاع تكلفتها. ولعل نجاح هذه المدينة الخليجية الواعدة في تحقيق هذا الهدف قبل نهاية 2015 سيكون نموذجا لبقية دول الخليج في واقعية النظرة للإنسان بدلا من المريض.
سبق لوزارة الصحة أن رفعت شعار «طبيب لكل أسرة»، لكن مع الأسف بقي مجرد شعار دعائي ترفعه الوزارة عند الحاجة لذلك. بل إن وزارة الصحة لم تعمل على تفعيل نظام صحي حقيقي يحقق هذه الغاية. فوزارة الصحة تريد أن تعمل كل شيء، لذا لم تحقق أي شيء؛ حيث إنها - مثلا - تريد تشغيل المستشفيات ذاتيا، كما تريد أن تشغل وتشيد المراكز الطبية المتخصصة، كما تريد أن تبني وتشغل مزيدا من مراكز الرعاية الأولية، لذا لم تنجح في تحقق أيا من هذه الغايات. وبحكم دراستي للنظم الصحية لا يوجد نظام صحي في العالم حقق هذا الهدف المستحيل، لكن وزارة الصحة تسعى نحو إيجاد نظام صحي لا يوجد إلا في مملكة أفلاطون.
عند تدريسي مادة اقتصاديات الصحة أو تمويل الخدمات الصحية فدائما ما أبدأ بتدريس المادة عبر ذكر المثال الآتي: لو أن شخصا ورث مليون ريال ويريد استثمار هذا المبلغ بما يعود بالنفع عليه وعلى أسرته، فما هي أفضل الخيارات المتاحة له في ظل محدودية دخله الحالي؟ هناك خيارات متعددة تمكنه من استثمار هذا المبلغ، لكن هناك خياران رئيسان لاستثمار هذا المبلغ:
الخيار الأول: صرف المليون ريال في شراء سيارة فارهة كسيارة بنتلي أو رولز رويس فانتم أو غيرهما من السيارات الفارهة التي يكسب من خلالها شهرة إعلامية واجتماعية. هذه الشهرة ستدفع وسائل الإعلام لإجراء مقابلات شخصية مع هذا الرجل، ما يزيد وجاهته، ويحقق شهرة إعلامية جيدة. لكن بعيدا عن الوهج الإعلامي يبقى السؤال قائما: هل هذا هو

الخيار الأمثل لهذا الشخص إذا علمنا أنه لا يملك منزلا لأسرته، كما أن المتطلبات المعيشية لأهل بيته ليست متوافرة؟ المؤسف أن وسائل الإعلام تركز أو تحتفل بهذا الشخص دون تركيزها على السؤال: هل هذه السيارة أولوية لاحتياجات هذا الشخص الفعلي على أقل تقدير في هذه المرحلة؟

الخيار الثاني: أن يتم صرف المليون ريال على النحو التالي: نصف مليون لشراء شقة لعائلته، ومائتا ألف لتأثيث البيت وشراء احتياجات أسرته، ومائة ألف لشراء سيارة، ومائتا ألف للاستثمار لتحقيق عائد سنوي يعود بالنفع عليه وعلى أسرته. هذا الشخص قد لا تكون آلية صرفه لمبلغ المليون ريال جاذبة لوسائل الإعلام؛ لأنه صرف المبلغ بطريقة تقليدية ولا تحقق الإثارة المطلوبة لنشر هذا الخبر. لكن يبقى السؤال قائما: هل عدم الإثارة الإعلامية يعني أن هذا الشخص لم يستثمر ماله بالطريقة الصحية؟ وهل الهدف من صرف هذا المبلغ تحقيق إثارة إعلامية أم تحقيق استثمار أمثل له ولأسرته؟

الصرف على القطاع الصحي مهما بلغ حجمه فلن يحقق نتائج ملموسة إلا إذا كان هذا الصرف وفق أولويات محددة ومعلومة. لذا هناك فرق بين أن تصرف لتأسيس برنامج عالمي في مجالات طبية محددة، وبين أن تصرف لضمان حصول الرعاية الصحية لكل الناس؛ لذا يبقى السؤال الاستراتيجي لكل دولة أو صانع قرار صحي: أين أولوية الصرف؟ ومن يحدد هذه الأولوية؟

لا شك في أن البرامج التي تسعى إلى حصول الناس على الرعاية الصحية ليست جاذبة إعلاميا، لكنها في الحقيقة أولوية تضمن حصولهم على الرعاية الصحية التي يستحقونها، وفي الجانب المقابل نجد أن الصرف على البرامج الطبية المعقدة جاذبة إعلاميا، لكن هذه الاحتفالية الإعلامية لا تضمن حصول معظم الناس على الرعاية الصحية التي يستحقونها.

اليوم

سلامة الوصول..!

المصدر: جريدة اليوم الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/138438.html

د. فهد الخليف

تحية لكل الجهود المبذولة من كافة الجهات ذات الصلة بسلامة الإنسان وصون حياته، وتحية خاصة لإحياء ذكرى أسبوع المرور العربي، الذي انطلق خلال الأسبوع المنصرم، وإذ نُحييّ المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي قياداتها وكافة منسوبيها وأصدقائها من الشيب والشباب، وكافة الجهات ذات الصلة بالمملكة العربية السعودية ـ مملكة الخير والأمن ـ، أيضاً نُحيي كافة المواطنين والمقيمين في كل مناحي بلادنا العربية بهذه المناسبة (مناسبة اسبوع المرور العربي)، ذلك أننا جميعاً معنيون بإحياء ثقافة السلامة وافشائها بيننا ليس خلال أسبوع المرور فحسب، وإنما على مرّ الأيام؛ ترجمةً لشعار "معا نحو بيئة مرورية آمنة للجميع".

كم هو مزعج أن ترى طفلاً يؤشر وجزء من جسمه خارج السيارة، والسائق منشغل عن هذا المشهد بمكالمات الجوال، وما شابه ذلك من التصرفات التي لا تمت للوعي بصلة

ذلك أن ثقافة سلامة الوصول تعمق قيمة الالتزام بقواعد السير؛ حتى تصبح سلوكاً لا خشية من المحاسبة والغرامة على المخالفة فحسب، حيث تتجاوز ذلك إلى الفهم العميق لمعنى الذوق السليم وكيفية حذاقة السير على طريق السلامة لنا ولغيرنا، ومن ثمّ كفّ الأذى عنّا وعن سوانا، ومن ثمّ نتفادى تخطي الآخر وننبذ التعجل دون مقتضى ونكف عن مضايقة الآخرين، ذلك أن أخذ حق غيرنا في الطريق وتجاوزنا لقواعد السلامة، سلوك لن يُفضي في النهاية إلا الى الضرر بنا قبل الآخرين من شركاء الطريق، وكلنا في هذا الزمان المتزاحم في كل الأنحاء ينشد السلامة، وليتنا ندرك أن السلامة في معيتنا إذا سرنا على خُطى الانتظام، مع مصفوفات النظام في سير حسن، ومتى ما ظللنا نحفظ للآخرين حقهم في الطريق وهم لحقنا حافظون في مرور سلس؛ فالسلامة محققة لنا ولهم، وإذا ما انتبه كلٌ منّا متأملاً وتساءل إلى أين يود أن يمر ومن ينتظره هناك في المكان الذي يسعى للوصول إليه؛ لما تعجل ولا تهور ولا تسارع ولكان قد توخى الحذر لكي يصل إلى أولئك المنتظرين من الأحبة (أمه وأبيه)، وصاحبته وبنيه (زوجته وأطفاله)، وأصدقائه وزملائه، وهم ينتظرون

سلامة وصوله إليهم، ولو أدرك كل منا طعم الحياة وروعتها بين الأحبة في سلام وطمأنينة؛ لآثر طريق السلامة دوماً وخلع عنه كل صفة من صفات التسرع، ولكان قد انتهج التمهل بدلاً من التعجل؛ حفاظاً على سلامته وسلامة من يشاركونه الطريق وآخرين ينتظرونه، ولو أدرك قليلاً أولئك الآخذون حق الآخر في الطريق أنهم يصادرون حقهم في السلامة، في حقيقة الأمر، لما كانوا قد خالفوا نُظم ولوائح المرور، ولكانوا ساروا على خُطى الذوق السليم والتأدب بالخلق الحسن فما خالفوا، ولكانوا قد تجنبوا المآسي التي تحدث لهم ولغيرهم، جراء التهور والاستهتار وما يتأتى جراء ذلك من وقوع فظائع المصائب، التي تصل لمرحلة إعدام الحياة، وهم لا يدركون أنهم أول من يتعرض للضرر الفادح الذي كثيراً ما يكون ثمنه حياتهم، أو على أقل تقدير إصابتهم بأذىً بليغ، قد ينتهي بهم إلى عاهات مستديمة.
وتعالوا لنزور المستشفيات ودور تأهيل أصحاب الاعاقات، التي تحكي بشاعةً تنفطر لها القلوب؛ جراء حوادث المرور.
يعتقد البعض أن السلامة مرتبطة فقط بالالتزام بقواعد السير وعيونهم إلى الخارج فحسب، وتفوت عليهم أهمية التعامل بحسٍ دقيق مع من بداخل السيارة، خاصة عندما يكون في معيتهم أطفال وشيوخ مسنون، ذلك بالانتباه لوضعهم من حيث تأمين تواجدهم داخل السيارة، والتأكد من إغلاق الأبواب، وعدم ترك الزجاج مفتوحاً نزولاً لرغبة الأطفال الذين كثيراً ما يتوقون إلى النظر للخارج في بعض الأحيان، وأيديهم تلوح في الخارج للمارة وهم لا يدركون مخاطر تصرفاتهم التلقائة هذه عندما يؤشرون للمارة بأيديهم، في وضع خطر على سلامتهم، وكم هو مزعج أن ترى طفلا يؤشر وجزء من جسمه خارج السيارة، والسائق منشغل عن هذا المشهد بمكالمات الجوال، وما شابه ذلك من التصرفات التي لا تمت للوعي بصلة، ويا للفاجعة عندما يحدث الخطأ الأكبر ومن بداخل السيارة في وضع غير مؤمن تحسباً لأي طارئ، ويا لها من ندامة وحسرة تخلق عواراً في حياة الأسرة مدى الحياة ألماً لا يبارحها ويبرِّحها صباح مساء، بدلاً من سلامة الوصول الذي لم يكن يحتاج إلا الى انتباهة، وما أغلى النفس البشرية وما أبسط مقتضيات صيانتها؛ لو انتبهنا قبل فوات الأوان، وليتنا لو ننتبه دائماً.

ارحموا الطفولة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/138702.html

د. أمل الطعيمي

ملف قديم ولكنه يجب أن يفتح مراراً وتكراراً؛ إنه ملف حضانة الأطفال، فكم من أم تفتت قلبها على أبنائها بسبب تصرف غير انساني من الزوج، أو ممن قد يعينه في السلك القضائي على ذلك الأمر الذي يخالف الشريعة مخالفة واضحة. فالقرآن والسنة فيهما من الدلائل المباشرة وغير المباشرة ما يمنح الأم حقها في رعاية أبنائها واحتضانهم. مما يجعل من يطلع على بعض قصص حرمان الأم من طفلها يأسى على حال الأمهات والأطفال الذين تعرضوا لذلك الظلم الذي وقع عليهم.
وكان من الواجب ألا تغلب الأهواء الشخصية والرغبة في الإساءة إلى الأم بالإساءة إلى الدين الذي يدعم تلك العلاقة بين الأم وطفلها ويعلم قوة الحاجة لدى كل واحد منهما إلى الآخر في كل المراحل العمرية، فكيف إذا كان الأبناء صغاراً؟ كم هو قاس ومؤلم أن تسمع أن تلك الأم قد اغتصبت أمومتها واستبيحت مشاعرها بعد أن سحب منها أطفالها دون أن تهتز لمن ارتكبوا ذلك الجرم شعرة؛ لأن ما في نفوسهم تغلب على ما يجب أن يكون.
أما آن أن تكفف دموع النساء وتعالج أفئدتهن الفارغة؟ بعد سنوات طويلة من المعاناة قضينها في أروقة المحاكم واستجداء القريب والبعيد
وإذا افترضنا أن كره الأم أو الغضب عليها قد وقع، فكيف يقسو الأب على أبنائه بحرمانهم من أمهم وهو يعرف أنه لا يوجد من يعوضهم حنانها وحبها ولا حتى هو؟! ومن هنا أوصى الرسول عليه الصلاة والسلام بحقوق مضاعفة للأم حين رددها ثلاثاً لمن سأله من أحق الناس بحسن صحابتي يارسول الله فقال: أمك ثم أمك ثم أمك ثم يأتي الأب في الرابعة؛ فللأم ثلاثة حقوق وللأب حق واحد فقط. ومع هذا بلغت الجرأة على الدين والمشاعر أن يسحب الطفل من رعاية أمه وهو

رضيع لم يفطم !! أين تلك التصرفات مما قاله محمد صلوات الله عليه لمن جاءته تشكو تجريدها من طفلها (أنت أحق به ما لم تنكحي)، كما أن الشرع لم يترك الأمر بعد زواجها معلقاً بانتظار من يفتي به بل جعل لتلك الحالات حلولاً كثيرة ليأخذ منها الناس ما يتناسب مع كل حالة دون جور وبهتان. وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: لعن الله من فرق بين الوالدة وولدها. من كل ذلك يتبين لنا أن الاصل في حضانة الأطفال حق للأم أولاً.
ولكن ما يحدث على أرض الواقع يخالف ذلك تماماً، فيالطفولة المستباحة التي تعرضت لأسوأ ما يمكن أن تتعرض اليه من العنف الجسدي والنفسي حتى وصل الأمر إلى الموت. ومازالت القضايا نفسها تتجدد وتتكرر في المحاكم! وكم من مرة سمعنا فيها عن نساء ساوموهن في أغلى ما وهبهن الله عندما يكون الطلاق مقابل التنازل عن الأبناء. فإما أن ترفض وتضطر للعودة إلى بيت الزوجية كارهة، أو أن تشتري حريتها بإسقاط حقها في أبنائها وهنا يتضاعف الألم بتضاعف الظلم. إن الطفل الذي يتعرض لمثل تلك القسوة غير القانونية بحاجة ماسة لمن ينصفه ويغلب مصلحته انطلاقاً من الوصايا الدينية الكثيرة التي تراعي طفولته وحاجته لأمه قبل حاجتها إليه. أما آن الأوان اليوم لتخضع حقوق الطفل لقوانين ثابتة وصارمة لا يسمح للرغبات الخاصة أن تخترقها وتعتدي عليها فتؤذي النفوس والأجساد ايذاء يبقى كوشم لا يزول في القلب والذاكرة.
أما آن أن تكفف دموع النساء وتعالج أفئدتهن الفارغة؟ بعد سنوات طويلة من المعاناة قضينها في أروقة المحاكم واستجداء القريب والبعيد لتسترد حقاً منحه لها رب الكون وانتزعه منها الإنسان.

حق تقاضي المرأة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

د. عائض الردادي

لابد من تيسير إجراءات التقاضي بالنسبة للمرأة بتقصير وقت التقاضي وعدم السماح للزوج أو غيره بأن ينتقم من المرأة من خلال التقاضي

تعاني النساء عند التقاضي الذي يضطررن إليه لطلاق أو خلع أو نفقة أو حضانة أو غيرها، وغالبًا ما يلجأ الطرف الآخر إلى الانتقام ويتخذ من مواعيد القضاء سبيلًا إلى ذلك، وقد يتأخر عن حضور الجلسة القضائية لتؤجل، وقد يكرر ذلك هادفًا لإيذاء المرأة، ولذا يطول التقاضي والمرأة تعاني بدءًا ممن يحضرها إلى المحكمة وانتهاء بطول مدة التقاضي، والأهم من ذلك أن القاضي ينظر قضية واحدة كالطلاق أو الخلع دون ما يترتب عليها من نفقة أو حضانة لتبدأ مرحلة تقاضي أخرى، وقد تكون عند قاضٍ آخر لمدة مساوية للأولى وقد تزيد عنها، ويستمر الطرف الآخر في التأخر عن الجلسات في حين أن المرأة والأطفال يكتوون بالألم ولا تكفيهم الدموع فهم يحتاجون للبت في القضية للحصول على نفقة لمأكلهم ومشربهم وملبسهم ومدارسهم.
لابد من تيسير إجراءات التقاضي بالنسبة للمرأة بتقصير وقت التقاضي، وعدم السماح للزوج أو غيره بأن ينتقم من المرأة من خلال التقاضي، ولابد من إجباره بالقوة على الحضور وأن يحدد القاضي مدة محددة للتقاضي حتى لو احتاج للتأجيل من أجل أدلة ينبغي ألا تزيد عن أسبوع، وأن تكون الدعوة في مكان إقامة المرأة، وأن تنظر القضايا المترتبة على الحكم في القضية الأولى مباشرة عند القاضي نفسه أو عند قاض آخر دون تأجيل يلحق الضرر بالمرأة والأولاد، والأمر كذلك في قضايا المواريث أو غيرها، فينظر بشكل عام إلى القضايا الأسرية على أنها قضية واحدة حتى لو كانت الثانية مترتبة على ما سيكون من حكم في القضية الأولى.
الموضوع الآخر أن يكون للمرأة محام، فأكثر النساء يجهلن القوانين، وطرق التداعي والتقاضي، ولأن كثيرًا من النساء غير قادرات، على تكاليف المحاماة فإن على وزارة العدل أو الشؤون الاجتماعية أن تتولى ذلك.

وبعض الجهات التي تتعاقد معها النساء تتجنب توقيع عقود عمل لئلا يكون دليل إثبات عند الشكوى، ولذا لابد من إجبار تلك الجهات على توقيع العقود، وفي حال العدم يكتفي بالشهود أو ورقة تثبت ذلك حتى لو كان ردًا على بريد إلكتروني لئلا يستغل أكلة الحقوق حقوق النساء.
ولا أعلم كيف يطلب من المرأة رد المهر بعد زواج استمر سنوات، وإن كان ولابد فليكن بالنسبة، بحيث ترد جزءًا منه حسب تقدير القاضي والأمر كذلك بالنسبة لمقابل الخلع.
لابد من تيسير إجراءات تقاضي المرأة وأن تكون القضايا الأسرية قضية واحدة فيما يترتب على الطلاق أو الخلع بالنسبة للنفقة والحضانة، فغالبًا يلجأ الرجال إلى الإيذاء، ومن ذلك إطالة أمد القضية الأولى ثم القضية الثانية، وإيكال الأمر لمحام سيسارع بتقصير مدة التقاضي ويعالج موضوع جهل المرأة بالقوانين وإجراءات التقاضي.

الضمان .. وخط الكفاية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140512/Con20140512698740.htm

أحمد محمد مجلي

وكالة الضمان الاجتماعي .. وكالة متوثبة ومتطورة في دراستها وأهدافها بعيدة المدى وقصيرة المدى واهتمامها بالمواطن صاحب الحاجة العوز الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف، الضمان الاجتماعي أهم وكالة اجتماعية في الوطن ذات برامج رائدة للقضاء على الفقر ومرض الحاجة، تتطور الضمان يلمس المجتمع في خدماته و إجراءات تعاطيه مع هذه الشريحة من المواطنين ودلالة على تطور وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي، مكاتبها المنتشرة على امتداد مساحة الوطن حيث بلغ عدد المكاتب 100 مكتب ضمان اجتماعي إضافة للمكاتب الجوالة على القرى والمراكز في كل الوطن.
•• إن الرعاية الاجتماعية الكاملة في مجالات شتى إنسانية حتى أصبح خط الفقر في الوطن إلى خط الكفاية من خلال المعالجة المكثفة للضمان وبسط العدالة الاجتماعية.
•• حيث أصبحت الإعانة خطة مالية تساعد الأسرة الفقيرة استثمار قيمتها للنفقات والعيش الكريم وتعتبر الإعانة الشهرية إيرادات ثابتة لمصروفات والتزامات ضرورية لفقراء الوطن.
•• و كم فرح المواطنون بتصريح مدير الضمان الاجتماعي بالمدينة المنورة لجريدة المدينة 1435/6/28هـ .. عن إمكانية صرف إعانة الضمان للموظف أو المتقاعد الذي لم يتجاوز راتبه 7 آلاف شرط أن يكون عدد الأسرة 10 أفراد الشرط التعجيزي، وكما نعلم أن الأسرة تتكون من الأب والأم والأبناء ذات مكان وإقامة مشتركة فكيف تكون الأسرة عشرة أفراد.
•• وكان هذا الإعلان يتفق مع الدراسة التي أصدرتها جمعية الملك خالد الخيرية عن خط الكفاية للأسرة السعودية (8926) ألف حيث شملت الدراسة 10 آلاف أسرة سعودية على مستوى مناطق المملكة وحملت الدراسة توصيات أهمها :1ـ اعتماد خط الكفاية في أساسيات الدولة الخاصة بالرعاية الاجتماعية المرتبط بالضمان الاجتماعي.
2 ـ إعادة النظر في شروط الاستحقاق الخاصة بالضمان الاجتماعي حسب احتياجات الأسرة وأفرادها.
3 ـ ربط مخصصات الضمان الاجتماعي في برنامج المساعدات.
4 ـ تطوير وكالة الضمان الاجتماعي وتوسط برامجه تغطية حاجات المجتمع.
•• وهنا أتمنى على معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين ووكيل الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي أ. محمد بن عبد الله العقلا الاستفادة من هذه الدراسات لتطوير برامج الضمان للوصول للحد الأدنى لخط الكفاية لمستفيدي

الضمان الاجتماعي أن شريحة الفقراء في الوطن ينتظرون نقلة نوعية لمواكبة عجلة الحياة ومطالبها وجور الفقر وضنكه.. فهل من استجابة لدعوتي ؟!.
وبعد : إذا أعطيتم فأغنوا..
والله المستعان.

شروط استحقاق الدعم السكني تحول دون الحصول عليه!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

كل الذي أرجوه من وزارة الإسكان إعادة النظر في هذه الشروط، ولا تستنسخ من صندوق التنمية العقاري شروطه المجحفة، بإلغاء الشرطيْن الثاني والثالث، مع منح المرأة حق الدعم السكني بلا قيد ولا شرط

كشف وزير الاقتصاد والتخطيط الدكتور محمد الجاسر أنّ ثلاثة ملايين أسرة سعودية (تمثل 60% من عدد السعوديين) تعيش في منازل بالإيجار، وهذا يتفق مع تصريح الدكتور عبد الله بن صادق دحلان عضو منتدى جدة الاقتصادي الثالث عشر الذي عقد في جدة عام 2012م ؛ إذ صرّح أنّ "60 % من سكان المملكة لا يملكون منازل رغم نسبة النمو الاقتصادي الكبير الذى تعيشه البلاد، مشيرًا إلى أنّ هذه النسبة مرشحة أن ترتفع إلى 80% في حال عدم وجود حلول مبتكرة تنجح في احتواء الشباب الطامحين في تكوين أسر جديدة".

وواضح من شروط الدعم السكني التي حددتها وزارة الإسكان ستزيد النسبة عن 80%، والتي تتلخص في الآتي :

1. أن يكون المتقدم رجلاً متزوجاً وعمره 25 عاماً أو أكثر أو مسؤولاً عن أسرة.
2. أن لا يكون أحد أفراد الأسرة مالكاً لمسكن مناسب أو سبق لأي منهم ذلك خلال الـ5 أعوام السابقة لتاريخ تقديم الطلب.
3. ألا يكون سبق لأحد أفراد الأسرة الاستفادة من دعم سكني حكومي أو خاص.
4. يمكن للمرأة أن تتقدم عن أسرتها إذا كانت هي المسؤولة عنها (كالأرملة أو المطلقة أو غيرها)
5. سيتم ترتيب المستحقين حسب معايير أولوية لضمان وصول الدعم السكني للأسرة المستحقة من أبرزها: "عدد أفراد الأسرة وعمر المتقدم والحالات الاجتماعية والصحية الخاصة مع مراعاة فترة انتظار المتقدمين السابقين لبرامج الدعم السكني المختلفة".

واضح أنّ الذي وضع هذه الشروط بعيد كل البعد عن واقعنا الاجتماعي، فكأنّه يعيش في الأربعينيات الميلادية زمن الأسرة الكبيرة التي تعيش في بيت واحد، أمّا نحن في زمن أصبح كل فرد من أفراد الأسرة إن تزوّج يعيش في بيت مستقل، فكيف يُشترط أن لا يكون أحد أفراد الأسرة مالكاً لمسكن مناسب أو سبق لأي منهم ذلك خلال الـ5 أعوام السابقة لتاريخ تقديم الطلب؟

وهل يُلزم الأخ إن كان يملك سكنًا أن يُسكن جميع أفراد أسرته بأسرهم في سكنه بحرمان باقي أفراد الأسرة من حقهم في الدعم السكني لامتلاك أخيهم سكنًا؟

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إن قبل الأخ استضافة جميع أفراد أسرته في بيته الذي يملكه، هل يستوعبهم جميعًا؟

وكيف يُشترط ألا يكون سبق لأحد أفراد الأسرة الاستفادة من دعم سكني حكومي أو خاص، ومن حق كل مواطن ومواطنة أن يحصل على الدعم السكني، دون اشتراط إعالته لأسرة، لأنّه سيصبح في المستقبل معيلًا لأسرة، أمّا اشتراط أن تكون المرأة مطلقة أو أرملة، أو معيلة لأسرتها، فهو شرط فيه إجحاف لحقوق المواطنة المتزوجة، وغير المتزوجة، فالمتزوجة قد تُهجر، أو تُعلّق، أو تُطلّق، أو تترمل، فتظل بلا سكن سنوات عديدة إلى أن يتم حصولها على أرض وقرض، ويتم بناء سكنها!

هناك نساء مطلقات بلا مأوى، فأزواجهن يُطلقونهن، ويتركونهن للشارع إن رفضت زوجات آبائهن، أو زوجات إخوانهن أن يعشن معهن، إن كان آباؤهن على قيد الحياة، أو كان لهنّ إخوة، والملاحظ أنّ شروط الدعم السكني :

1.خالفت موافقة مجلس الشورى في جلسته التي عُقدت يوم الاثنين 17-6-2013م على تحديث شروط القرض من صندوق التنمية العقارية بناء على الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المستجدة للمجتمع السعودي، ومساواة المواطنة بالمواطن في جميع شروط الحصول على القرض كالسن والحالة الزوجية وغير ذلك.
2.أغفلت المرأة المهجورة والمعلقة، والمتزوجة من غير سعودي، واشترط على المطلقة أن يكون مضى على طلاقها سنتان، مع حرمان الأرملة إن تزوجت من هذا الدعم، مع أنّ الدولة ينبغي أن تُملك المرأة سكنًا خاصًا لها، سواءً كانت متزوجة، أو غير متزوجة، أرملة، أو مطلقة، أو معلّقة، أو مهجورة، أو متزوجة من أجنبي، بدون اشتراط إعالة أسرة، أو بلوغها سنًا معينة إن كانت غير متزوجة، ليكون هذا السكن ضمانًا لحمايتها من الفقر والعوز والتسوّل والطرد إلى الشارع إن لم تملك سداد قيمة إيجار سكنها، وإن توفرت لها الإقامة في بيت أهلها، فليكن إيجار البيت الذي تملكه مصدر دخل ثابت لها لتعيش بكرامة، ولا ننتظر إلى أن تُرمّل، أو تُطلّق إن كانت متزوجة لمنحها الدعم السكني، أو بلوغها سن الأربعين إن كانت غير متزوجة.
3. فات على واضعي الشروط أنّ حرمان المتزوجة من الدعم السكني، دفع بعض الزوجات من الموظفات، أو ممن لديهن بعض المال الراغبات في أن يسكنّ في سكن يملكنه، إلى تحويل ملكية أراضيهن التي يملكنها إلى ملكية أزواجهن، ليحصلن على قروض من الدولة باسم أزواجهن، وهنّ اللاتي يسددن أقساطه، ولكن البيوت أصبحت ملكًا لأزواجهن، لأنّ الأراضي والقروض بأسمائهم، وحدث نتيجة هذا أن استولى بعض الأزواج على بيوت زوجاتهم بعد تطليقهم لهنّ، وطردهن منها، والزواج بغيرهن، وإسكانهنّ في بيوتهنّ، وهنّ لا يجدن سكنًا يؤويهنّ بعد طلاقهن.
كل الذي أرجوه من وزارة الإسكان إعادة النظر في هذه الشروط، ولا تستنسخ من صندوق التنمية العقاري شروطه المجحفة، بإلغاء الشرطيْن الثاني والثالث، مع منح المرأة حق الدعم السكني بلا قيد ولا شرط، لأنّها في أية لحظة قد تجد نفسها بلا مأوى لوفاة الأب، أو لوفاة الزوج، أو مرضه، أو طلاقها منه.

ابتزاز مطلقة !

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140513/Con20140513698994.htm

خالد السليمان

يقول خبر صحفي إن مواطنا اشترط على طليقته أن تترك عملها والبقاء في المنزل مقابل منحها صك الطلاق، ولم يكن ينقصه غير أن يحدد لها في أي ركن من المنزل يمكنها أن تبقى !
الزوج يمارس هذا الضغط باسم السماح لها برؤية أطفالها كل أسبوع، و لو كان النظام فاعلا ومنصفا لما احتاجت الأم لمن يبتزها بأطفالها !
المرأة عندنا للأسف جدارها في الغالب قصير خاصة إذا لم يكن لها سند أو عضيد من أهلها، فمجتمعنا الذكوري لا يتواجه فيه إلا الذكور. أما المرأة فهي خاسرة في معظم الأحوال، ولي في قصة سجينة والدها التي نشرتها قبل أشهر خير برهان، حيث وجدت المسكينة نفسها تواجه أبا تخاذل معه جميع من لجأت إليهم للشكوى، أو أحيلت لهم معاملتها. فالانحياز للأب مقدم بصفته الذكر المهيمن على الأسرة، فكلمته مصدقة، وروايته مقدمة على الطرف الآخر «المغيب» التي وجدت الكل يتحدث باسمها، ويصادق على الأقوال المنسوبة لها بالنيابة عنها !
ولو كان النظام فاعلا في حماية حقوق المطلقة وأطفالها لما وجدنا مثل هذا الزوج يتعامل مع طليقته من مركز القوة الابتزاز، فحقها في صرف النفقة، ورؤية أطفالها حق أصيل لا يملك حياله الطرف الآخر سوى الإذعان بدلا من لي الذراع !

الاستشارات الأسرية .. فوضى وفضيحة وكارثة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 رجب 1435هـ - 6 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140513/Con20140513699004.htm

خالد عباس طاشكندي

الطلاق والعنوسة والعنف الأسري أصبحت وأمست وباتت ظواهر اجتماعية سلبية بلغت مؤشراتها الإحصائية نسبا قياسية خطيرة على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، حيث بلغت معدلات الطلاق قرابة 82 حالة يوميا، بمعدل ثلاث حالات طلاق في الساعة، وهو أعلى من المعدل العالمي الذي يتراوح بين 18و22 في المئة بحسب المصادر، هذا بالإضافة إلى مؤشرات عنوسة الفتيات التي تجاوزت مليون ونصف عانس حسب آخر إحصائية رسمية صادرة عن وزارة التخطيط في 2010م، وهذا عدا الدراسات التي رشحت منذ 2010 زيادة العنوسة في المملكة إلى نحو أربعة ملايين فتاة خلال خمس سنوات، والإحصائيات غير المسبوقة عن حالات العنف الأسري التي بدأت ترصد بدقة تزامنا مع تفعيل أنشطة منظمة حقوق الإنسان السعودية منذ أواخر العام 1426هـ .

هذه الظروف الاجتماعية والإحصاءات السلبية وما إلى ذلك من القضايا الاجتماعية والأسرية التي بتنا نعاني منها في السنوات القليلة الماضية بشكل متنامٍ، ساهمت في رواج سوق ضخم للاستشارات الأسرية ومراكز الإرشاد الأسري الأهلي، وبحاجة إلى تنظيم ومراقبة وتدقيق حول أهلية هذه المراكز الخاصة، وإعادة ترتيب وتنظيم آلية عمل هذه الجهات التي بدا واضحا أنها تعاني من فوضى ومشكلات متعلقة بالاعتمادات والتصاريح وسلسلة من المخالفات بدأت تطغى على هذا المجال وتعطي دلالات على احتمالية تحول أدائها بشكل عكسي بالمساهمة في تفاقم الظواهر الاجتماعية السلبية بدلا من معالجتها.

فعلى الرغم من أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي الجهة الرسمية المخولة بحسب ما تنص عليه اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (409) بتاريخ 1433/12/27هـ ، وتأكيد معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين مؤخرا بأنه «لا يسمح لغير المكاتب المرخصة بتقديم الاستشارات الأسرية»، إلا أن هناك جهات أخرى وهي المؤسسة العامة للتدريب المهني ووزارة التجارة ممثلة في الغرف التجارية أعطت تصاريح لافتتاح هذه المراكز ربما قبل صدور اللائحة، وقد أكد هذا الأمر أستاذ العلاج الأسري بجامعة أم القرى البروفيسور محمد القرني الشهر الماضي خلال إحدى حلقات برنامج «الثامنة» للإعلامي داوود الشريان بعنوان «فوضى الاستشارات الأسرية»، وأشارت الحلقة بأن شبكة الانترنت أصبحت أكبر سوق خصبة للاستشاريين «الوهميين».

وللأسف الشديد انتشر العديد ممن حملوا الألقاب الاستشارية والاعتمادات الدولية من جهات وجامعات «وهمية» خارج المملكة تمنح شهادات «مضروبة» في هذه المجالات، ومارس هؤلاء مهامهم من خلال المراكز الأهلية والمواقع الالكترونية في ظل فوضى التصاريح وعدم الالتزام باللائحة التنظيمية من جهة، وتضاعف الإقبال الجماهيري على الاستشارات الأسرية نتيجة لتفشي ظواهر الطلاق والعنوسة والعنف الأسري من جهة أخرى، حتى أن أحد المواقع الالكترونية الذي دشن مؤخرا ويدعي القائمون عليه تقديم هذه الخدمات الاستشارية استطاع جمع قرابة 30 مليون مشاهدة خلال مراحل التدشين بحسب ما نشرته إحدى الصحف مؤخرا، وبالتدقيق في السير الذاتية لمستشاري هذا الموقع الذي باع آلاف الاستشارات عبر الرسائل النصية، نجده يعج بعشرات المستشارين من حملة الشهادات «الوهمية» من جامعات تهدي هذه الدرجات العلمية مقابل المال بطريقة «سلم تستلم»، وتعرفها جيدا وزارة التعليم العالي التي أصدرت قوائم بأسمائها.

لقد استطاع الكثير من هؤلاء «الوهميين» وبكل أسف الوصول إلى المنابر الإعلامية ووسائل الإعلام الجديد بسرعة البرق، نتيجة لعدم ملاحقة ومعاقبة المخالفين من قبل الجهات المعنية، وتعج المكتبات التجارية بكتبهم التي تنشر الغث للعامة، وأصبح هؤلاء جزءا من حراك يدعي التوعية ويمارس دوره بالفهلوة والخبرة الدنيوية ربما، وعلى الرغم من تزايد الوعي العام بالجامعات الوهمية من خلال مجهودات الجهات الإعلامية وبعض الناشطين في شبكات التواصل

الاجتماعي، إلا أن أصحاب الشهادات الوهمية تفاعلوا مع هذا الأمر وباتوا يخفون أسماء الجامعات التي حصلوا منها على هذه الشهادات والتراخيص الاستشارية من سيرهم الذاتية تحسبا من اكتشاف حقيقتهم..
أسواق الاستشارات الأسرية تعاني بالفعل من فوضى فاقمت من المشكلات والقضايا الاجتماعية بدلا من حلها، بل ونسفت هذه الجهات المخالفة جهود الجهات المختصة والمسؤولة، والمؤشرات الإحصائية خير دليل على هذا الوضع الذي بات يستوجب تدخل قوي من الشؤون الاجتماعية ومكافحة الفساد والجهات الأمنية وعدم الاكتفاء بمنع المخالفين من مزاولة هذه المهنة بل تسليمهم للقضاء.

أوضاع المتقاعدين المعيشية..!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
اضغط هنا

فؤاد حسن كابلى

هنا نتكلّم عن أحبائنا المتقاعدين ونعمل على إعادة الروح إلى فئة عزيزة منهم ونتمنّى أن يكون هناك نظام يُساهم في إنعاش حال المتقاعدين والمتقاعدات المعيشية. إننا في حاجة ماسّة الى الناس الذين يقدّرون مدى أهمية ذلك..!
وبما أنّ الدولة ولله الحمد اقتصادها قوي ولديها الإمكانيات المادية الهائلة نطلب إثارة العزائم لدى هؤلاء المتقاعدين بأن يتغلبوا على هموم وغلاء المعيشة العالمي في بلادنا عملاً بمبدأ زيادة في الترف والاستمتاع بالحياة..! فبعض المتقاعدين إن لم يكن غالبيتهم غلابة..! ويغلّفهم بعض الحرمان من أبسط الأشياء ولا توجد حوافز الى جانب رواتبهم المتواضعة حيث أن البعض منهم لا يستلم إلا راتبه الزهيد جداً يعني فتات وبس..!
ولإحساس المتقاعد بشيء من العدالة والإنصاف نأمل أن يجد بعض الاهتمام ليصل لمستوى التميّز الذي يلقاه متقاعدو بعض الدول المتقدمة في هذا الشأن مثل الدول (الإسكندنافية) وغيرها من الدول الغربية الأخرى..
فالغرب تقدَّم مسافات كبيرة في العمل الإنساني والاجتماعي وجعل من هذه الأمور ثقافته وتقاليده وإنسانيته وهدفه السامي.. فتلك الدول تقدم وتعمل على تطوير بيئة المتقاعد والاسهام في تنميته ومنحه كل الخدمات والتسهيلات التي لا تخطر على بالنا ونفتقد لها فى بلادنا وأحيانا نحن نغضّ الطرف عن الاسهام في علاج الكثير من المشكلات والظواهر السلبية التي تواجههم..
ولا ننسى أن جوهر ديننا الإسلامي ومحور رسالته يحثنا على الإنسانية ونحن بالطبع لا نخلو من ذلك.. كما أن خدمة المتقاعدين واجبة على كل فرد منا فهم أبناء الوطن وإخواننا وأهلنا وعشيرتنا. وهم منارة شامخة في ساحات الكفاح.
.. نقول ذلك مع تمنياتنا بأن نصل لمستوى أو دائرة العالم الأول بنموذج قائم بذاته لا يشبه أي نموذج لنبْهرَ الدول الأخرى بهدف الفكرة ونصبح حديثهم الدائم ومثالاً يُحتذى به..!
والفكرة هي تفعيل دور الجمعيات الوطنية للمتقاعدين في كل منطقة من مناطق المملكة وذلك باسهام الدولة مادياً ومعنوياً لهم مع العمل الجاد القوي على تسهيل مهمة أعضاء هذه الجمعية نقصد المتقاعدين واطلاق العنان لها في دخول الاستثمار لتحسين معيشتهم في جزء من "كعكة" الجمعيات الغذائية الاستهلاكية وتأجير التكاسي في المدن والقرى والمطارات والنقل الجماعي من المدن الرئيسية للقرى وتنفيذ بعض مشروعات المقاولات المعمارية المتوسطة وتدريجياً الكبيرة منها والاستثمار في العقار والمنتجعات البحرية وخلاف ذلك الكثير مما يجلب الربح لهم.
إن هؤلاء المتقاعدين من أمهات الخبرة وهم يحملون أفكارا نيّرة وعلى البعض منهم ادارة هذه المؤسسات والشركات التي ذكرناها بأنفسهم بدلاً من الجلوس في بيوتهم دون حراك لتتكالب عليهم الأمراض وقد تصل الى درجة العجز التام عن العمل.

نقول يمكن أن يتحقق هذا الحلم بعزيمة الرجال الأمناء والأوفياء والصادقين بعيداً عن الفساد الإداري واذا ما تحقق ذلك فإنه يساهم بمشيئة الله في تقدّم الوطن والأخذ به الى مستوى العالم الراقي اجتماعيًا وإنسانيًا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

اللغة المفقودة بين المسؤول والمواطن

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/14/article_848855.html

عبدالحميد العمري

ترى من أوجد هذه الفجوة الواسعة بين أحد أهم طرفي معادلة التنمية "المسؤول، المواطن"؟ الطرف الأول "المسؤول" المعني بتنفيذ المهام والمسؤوليات المنصوص عليها في الإطار النظامي لجهازه الذي يتولى هرمه، هو وجميع من يعمل تحت إشرافه وإدارته. والطرف الثاني "المواطن" الذي قد يكون هو بدوره منتسباً لأحد تلك الأجهزة الحكومية، أو عاملاً في إحدى منشآت القطاع الخاص، أو طالباً أو متقاعداً أو مكتفياً.

في أحيانٍ كثيرة تعتقد أنّ لغة الحوار بينهما، وصلت إلى طريقٍ مسدودٍ تماماً! فالمسؤول لا يفوّتُ فرصة إلا ويتحدّث عن المنجزات اللافتة وغير المسبوقة لجهازه الحكومي، ويضيف إليها في الختام وعوداً قاطعة بالمزيد من تلك المنجزات. في المقابل تجد شكاوى ومناشدات الطرف الآخر "المواطن" لا تغيب عن شاشات الإعلام، وصفحات الصحف، ومواقع التواصل الاجتماعي المعاصرة. اجتمعَ أغلبها حول أوجهٍ من القصور والتأخّر للأجهزة الحكومية ذاتها التي تتحدّث عنها قياداتها بلغة المنجزات!

في الوقت الذي ترى فيه هذا المسؤول يصرّح بأنّه تم توظيف مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات، تجد في المقابل أضعاف تلك الأعداد لا تزال تبحث عن فرص عمل! وترى أيضاً مسؤولاً آخر يصرّح بالتقدّم الكبير المتحقق على مستوى الرعاية الصحيّة وتوافر المستشفيات والمراكز الطبية، ولكن في المقابل تجد عشرات الآلاف من المواطنين والمواطنات يسعون في الأرض حثيثاً بحثاً عن موطئ قدمٍ للعلاج! وترى أيضاً مسؤولاً آخر يصرّح بانفراج أزمة الأسكان وقرب تحوّلها إلى فصلٍ بائدٍ من الماضي، وأنّ كل باحثٍ عن السكن سيجد مبتغاه على يد جهازه النشيط! لكنك ستدور حول نفسك من الحيرة، وأنت تشاهد وتيرة أسعار العقار والأراضي والإيجارات تسابق الريح صعوداً، وتجد الملايين من أرباب الأسر تتقاذفهم أيادي هوامير العقار ككرات الريشة. وأمض في هذه الجدلية المتناقضة ما شئتَ على بقية جوانب التنمية المحلية، فلن ترَ على الأغلب إلا كهذه التناقضات اللافتة جداً، لتتشكّل أمامك فجوةً واسعة الهوّة بين الطرفين "المسؤول، المواطن"، وحينها ستكتشف أنّها لا تقف فقط عند مجرّد فقدان لغة الحوار بين الطرفين، بل هي أشدُّ من تلك الصورة، وأكثر عمقاً مما بدا على سطحها.

أصبح معتاداً على مستوى الخطاب الإعلامي، وأمام اتساع تلك الفجوة التنموية بين الطرفين، أنّ من يقفُ مع الطرف الأوّل "المسؤول"، يمكن وصفه بصاحب الرؤية الإيجابية، التي تبعثُ على التفاؤل والتحفيز لإنجاز المزيد من "المنجزات غير المسبوقة". وأنْ تُسبغ على من يحمل صوت الطرف الآخر "المواطن" بصاحب النظرة السوداوية القاتمة، التي تبعث على الإحباط والتثبيط، ويُزاد أحياناً عليها أنّ أولئك القوم من الإعلام ليسوا إلا متخصصين في اقتناص "الأخطاء النادرة" وغير المقصودة في الأصل، وبالتالي يجب إيقاع اللوم عليهم تجاه هذا التضخيم لها، الذي يستهدف طمس تلك "المنجزات غير المسبوقة". للحق؛ إنّ هذا الصراع الإعلامي ساهم بدوره في إذكاء روح الخلاف، وإرساء لغة عدم التوافق، إلى الدرجة التي وصلنا إليها الآن وكأنه لا يوجد أي لغةٍ للحوار بين الأطراف كافة.

إنّ العودة إلى أسس أي قضيةٍ يتم طرحها، والاعتماد على توثيقها بالإحصاءات الرسميّة، التي تخدم بكل جدارةٍ وأهلية كاملة دون غيرها في قياس "المنجزات المتحققة"، ومقابلتها بلغة الأرقام للمتطلبات التنموية لدى مختلف شرائح المجتمع، كفيلٌ تماماً بإخماد جذوة تلك الخلافات، والمسافات المبتاعدة بين وجهات النظر، سواءً لدى "المسؤول" أو "المواطن" أو

حتى الطرف الثالث ممثلاً في "الإعلام". حسناً؛ إذا كانت الأمور بهذه البساطة المتناهية فلماذا تأخّرنا أو نتأخّر عن تحقيقها؟!

الإجابة: على الرغم من تحسّن مستوى الإفصاح عن البيانات والمعلومات طوال الأعوام الماضية، إلا أنّه ما زال دون المستوى المأمول واللازم أيضاً، فعدا تأخّر مواعيد نشر تلك البيانات والإحصاءات اللازمة لتقييم حجم ودرجة تقدّم "المنجزات"، ومقارنتها بحجم "المتطلبات" التنموية لدى المجتمع، غالباً ما تعاني تلك الإحصاءات المنشورة غياب الكثير من التفاصيل الدقيقة، ولا يمكن التأكّد من الغاية وراء ذلك الغياب أو النقص في تفاصيلها، هل هو عن سوء معرفة وجهلٍ بأهميتها؟ أمْ أنّه ناتجٌ عن نيّة معتمدة بعدم نشرها؟ ورغم كل ذلك، فما أصبح متوافراً من قواعد تلك البيانات والإحصاءات، يمكن القول إنّه كان كافياً إلى حدٍّ بعيد بأنْ يُبنى على أساسه تقييم موضوعي للعديد من القضايا التنموية لدينا، يمكن الاعتماد عليه تجاه ما إذا كان هذا منجزاً حقيقياً أم تقصيراً حقيقياً. على ضوء مثل هذه الأسس المحددة، يمكن قطْع الكثير من التشوهات والشكوك وعدم الفهم في طريق تقييمنا لأي قضيةٍ من قضايانا المحلية. وبناءً عليه أيضاً، يمكن تقليص حجم تلك الفجوة أو المسافة المعتمة في لغة الحوار بين الأطراف المعنيّة كافّة، والخروج أو الاستقلال عن التصنيفات غير الدقيقة لوجهات النظر المختلفة، أنّ هذا إيجابي وهذا سلبي وغيرها من التصنيفات التي لا يُضيف وجودها إلا مزيداً من التباعد والاختلاف، الذي يبعدنا جميعاً بأضراره ومخاطره في الغالب عن الأضرار والمخاطر الأكبر المرتبطة بالقضية الأساسية للخلاف!

لعل من أهم إيجابيات اعتمادنا في لغة الحوار والنقاش حول ما تقدّم ذكره، وأخصّ بالذكر هنا الاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسميّة، أنّها سترسخ لثقافة "التخصص"! ويعد من أهم المكاسب المتحققة، إذ سيقلل كثيراً من العدد المؤهل علمياً وقياساً على الخبرة؛ لأجل تناول تلك القضايا بمنهجيةٍ أكثر مصداقية، تحظى بمزيدٍ من الإقناع الملزم بمتابعة ما يُطرح في فضاء الإعلام من قبل "المسؤول"، وأن يتفاعل معه بكل مسؤولية، فإن كان منجزاً حقيقياً تم تجاهله أو التقليل من شأنه، يقوم بإيضاح الصورة الصحيحة! وإنْ كشفاً لا خلاف عليه عن تقصيرٍ بائن من جهازه الحكومي، أنْ يستجيب على الفور بموجب صلاحياته ومسؤولياته لمعالجة هذا القصور أو غيره. كما سيرتقي صوت المواطن المحمول عبر أقلام وأصوات تمتلك التأهيل اللازم، بالتعبير عنها وفق آلية ومنهجية تستند إلى أساس متين من العلم والخبرة، تلغي معه أية مزايدات على الحقيقة وأيّ طمس لها، لتقدّمها بلغة موضوعية إلى الرأي العام، ومن ثم تُكمل طريقها نحو النقاش والمعالجة اللازمة. إنّه طريق العودة لبناء لغة للحوار بين المسؤول والمواطن، الكاسب الأكبر من عودتها ونهوضها على أساس ثابت وراسخ؛ لا أشكُّ لحظة واحدة أنّه سيكون وطننا ومجتمعنا، والله ولي التوفيق.

المدفون دوماً... "عنف أسري"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1435هـ - 5 مايو 2014م

اضغط هنا

علي القاسمي

إذا أردت أن تختبر إنساناً حول ما إذا كان يملك قلباً حقيقياً أم لا؟ فمرره على مصطلح العنف الأسري وشاهد كيف يُعَرفه، وبماذا يعبّر عنه؟ قصص العنف الأسري تعد حلقات مكررة لتقطيع القلوب الحية، وهي قصص تسكن غرفاً منزوية في منازل آيلة للسقوط الإنساني إن لم تكن سقطت بأكثر من طريقة!

دائرة التأثر في مثل هذه القصص ضيقة جداً، وتنعدم بعد أن يتبرع المتحدثون دوماً بأن «الفاعل» لا يعدو كونه واحداً من اثنين، المتهم «مريض نفسي» والآخر «مدمن مخدرات»، وهما من نرمي عليهما جلّ فضائحنا الاجتماعية وقصصنا الموجعة، ونضعهما سريعاً في السطر الأول لأي حديث منبري عن تفاصيل «قصة عنف».

الجرح الأكبر في قصص العنف لدينا أن تقاليد اجتماعية بالية وأنظمة مطاطية هي من تتصدى لأية حال بوح جريئة، وتقرأ العنف من زاوية ذكورية بحتة، وبهذا فلا معنف يمكنه أن يتنفس بحرية وبثقة في أن القضية ستحسم له - مع توافر الدلائل والإثباتات واكتمال القرائن - إلا بشق الأنفس، وبمشوار طويل مع طاولات التحقيق ومواعيد جلسات المحاكمة.
جرائم العنف الأسري موجودة وإن كانت تعرض في البدء بحماس وحرقة من أية جهة وقفت عليها، إلا أن الحماس يتوقف بعد وقت قصير وتدفن القصص برمتها، وربما تدفن معها أجساد مظلومة ذنبها الوحيد أنها لم تجد من يستمع لها ويتأكد من احتراقها.
في غرف قصية داخل مجتمعنا تُقهر أنفس يومياً، وتزهق أرواحها بالتدريج وبفعل فاعل، تأمل بالموت حلاً لأن الموت كما يقول أفضل المتشائمين وأسوأ المتفائلين «الحرية الدائمة»، وإن تفوهت هذه الأجساد بكلمة ذات اليمين أو ذات الشمال فهي بين أمرين متساويين في المرارة: أن يكون ما حدث خارجاً عن السيطرة بفعل المرض والإدمان، وبالتالي يكون الصبر حلاً وحيداً، أو أن تعود الأمور كما كانت عليه بشيء من اللطف في القسوة، وإعطاء أوقات راحة واسترخاء بين كل وجبة عنف وأخرى.
تموت بعض الأجساد يومياً لأنها برفقة من يشاهد في عضلاته، ويرى في شواربه جبروتاً وسلطة تخوله أن يفعل ما يريد في من حوله. يعرف من الأدوات في زرع الحب العقال والأسلاك المعدنية والخشب، أي ما خف وزنه وكبر ألمه، فيما إن أراد تطوير هذه الأدوات بما يضاعف مساحة الحب استعار السكين والساطور والحرق والكي!
لا نجرؤ على نشر وإعلان العقاب الرادع، لأن هناك من يعتبر في هذه القصص شأناً اجتماعياً خاصاً أكثر من كونها مواجع ومآسٍ تطحن القلوب، وتقتل مشاعر الإنسان الحي النبيل، وتظل رسالتي لمن يشاهد أو يعرف مهزوماً ومجبوراً ومنكسراً ومفجوعاً وراء قصة عنف لا تتشابه معهم في قسوة الصمت، هم صامتون من الموت السريع، فلا تصمت على الموت البطيء، لتكن جريئاً في الكشف عن كل من يقترف ذنباً أو كارثة في حق أسرة بمختلف أطيافها أطفالاً وشيباً وشباناً، نساء ورجالاً، لا تدافع عنه بالإدمان أو المرض النفسي أو التخلف العقلي فهؤلاء لم ينحصر تفكيرهم في زاوية العنف فقط، وابحث لي عن سبب واحد لاختفاء كل هذه الأمراض مع زملاء العمل واستراحات الأصدقاء وأفراد العشيرة والقبيلة.
أخاف أن يأتي الزمن المقبل ونحن بحاجة إلى عنف لتصل قضايانا إلى الأدمغة والعقول كي نتفاعل معها، وأخشى أن يأتي القادمون من الجيل وهم مهزوزون بلا أمل أو طموح، فقط يأتون مشبعين بحب الجريمة والرغبة في الانتقام.

رسالة ممرضة إلى وزير الصحة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140515/Con20140515699445.htm

سعيد السريحي

يبدو أن إحسان بافقيه، والتي تعمل ممرضة في وزارة الصحة، أرادت أن تحقق انتصارا مزدوجا على الوزارة، أو إن أردنا الدقة تحقق ضربة مزدوجة للوزارة، ذلك أنها بعد أن حصلت على حكم نهائي من ديوان المظالم يقضي باستحقاقها لبدل عدوى ظلت محرومة منه سنوات طويلة، قررت أن تتبرع بما سوف تتقاضاه من بدل العدوى مقابل تلك السنوات لوزارة الصحة نفسها؛ كي تنشئ بها مواقف للسيارات مخصصة لاستخدام المعاقين.
الممرضة بافقيه أرادت كذلك أن تبعث برسالة مزدوجة لا تتوقف عند بوابة وزارة الصحة، بل تكرس أنموذجا ينبغي الاقتداء به في حرص أي موظف على استيفاء حقوقه التي حفظها له النظام كاملة، وإذا ما وجد أي تهاون من جهة عمله في منحه تلك الحقوق، فإن ديوان المظالم يظل الجهة التي تشرع أبوابها للحكم فيما بين ذلك الموظف والجهة التي تتعنت في الوفاء له بمستحقاته، كما تكرس تلك الرسالة قيمة العمل الخيري المتمثل في تبرعها بما سوف تحصل عليه لصالح

إنشاء مواقف للمعاقين، وكأنها بذلك تجرد مطالبتها بحقها من أي مكسب مادي؛ لكي يكون هدف تلك المطالبة هو تنفيذ ما أقره النظام وتحقيق العدالة في حد ذاتها، بصرف النظر عما يترتب عليها من مكسب مادي.
غير أن الرسالة التي تبلغ حد النكاية بوزارة الصحة تتمثل في تبرعها بمستحقاتها عن بدل العدوى لوزارة الصحة نفسها؛ لكي تنشئ بها مواقف لسيارات المعاقين، وكأنما هي تذكر وزارة الصحة بما هو متوجب عليها أن تقوم به، بل وتعينها على القيام بذلك ما دامت عاجزة عن القيام بذلك.
بقيت مسألة أخيرة تتمثل في أن وزارة الصحة لم تنفذ حكم ديوان المظالم رغم اكتسابه القطعية ووجوب النفاذ منذ عام كامل، وتلك مخالفة للنظام لا يمكن أن يتقبلها وزير الصحة المكلف، ولذلك بادرت الممرضة بافقيه إلى مخاطبته في هذا الشأن.

اليوم

المسؤولية الاجتماعية والرسالة الإنسانية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/139327.html

كلمة اليوم

يرعى سمو الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية اليوم انطلاق فعاليات ملتقى المسؤولية الاجتماعية تجاه المرضى وذويهم بتنظيم من جمعية «ترابط» الخيرية لرعاية المرضى بالمنطقة، وبالتعاون مع مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام، وهذه الرعاية الكريمة من لدن سموه للفعاليات تنم بوضوح عن الرغبة الملحة في دعم فاعلية المسؤولية الاجتماعية تجاه المرضى من الأفراد والمنشآت، وتدل من جانب آخر على دعم مبادئ وأسس التكافل الاجتماعي كما جاءت في نصوص الشريعة الإسلامية الغراء وسنة خاتم الأنبياء والرسل عليه أفضل الصلوات والتسليم فالرعاية إنما تنم عن السعي الحثيث لترجمة تلك النصوص من الكتاب والسنة ليغدو ذلك التكافل المنشود سمة واضحة يعرف بها المجتمع السعودي الذي يستقي من تلك النصوص جرعات تشعره بمدى مسؤولية أفراده عن المرضى ومواساتهم والوقوف إلى جانبهم؛ لتجاوز أزماتهم الصحية.
ولاشك أن جمعية «ترابط» الخيرية كغيرها من الجمعيات بالمملكة تستشعر أهمية دورها تجاه تلك الشريحة من شرائح المجتمع فتقوم بأدائه على أكمل وأفضل وجه، ولعل من الملاحظ والمشاهد أن تلك الجمعيات- بما فيها جمعية «ترابط» مدار البحث- خطت بسرعات فائقة خلال السنوات القليلة المنفرطة لتطوير أعمالها الخيرية الموجهة لتلك الشريحة أو غيرها من شرائح المجتمع السعودي الذي يفخر ويعتز بجهود تلك الجمعيات التي تحظى برعاية وعناية واضحتين من القيادة الرشيدة -أيدها الله-، وتلك الخطوة المتسارعة من التطوير والتحديث في آليات تلك الجمعيات انعكست ايجابا على استكمال الرسالة الإنسانية الكبرى التي اضطلعت بها ومازالت تؤديها بروح من المسؤولية الوطنية التي يشعر بها رؤساء مجالس ادارات تلك الجمعيات وأعضاؤها.
ولعل «الترابط» الذي أوجدته الجمعية التي يرعى سمو أمير المنطقة الشرقية فعالياتها اليوم بين مرضى المنطقة وقطاعات المجتمع أفرزت جملة من المردودات الطيبة التي أدت إلى التسابق لدعم ومساعدة تلك الشريحة ماديا ومعنويا، والعمل على تسهيل وتسريع علاجهم واحاطتهم بالعناية الكاملة إلى أن يكتب الله لأفرادها الشفاء والعافية بعونه وتوفيقه، وقد أبلت جمعية «ترابط» بلاء حسنا في سعيها الدؤوب لتسليط الأضواء على الدعم السخي من قبل المنشآت الصحية التي مازالت تشجع مختلف المسارات الهادفة إلى تحقيق المساهمات الفاعلة والمؤثرة في سائر البرامج والمشاريع الصحية الخيرية، وحث كافة القطاعات لتحمل مسؤولياتها الوطنية بتوفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجات المرضى وذويهم، وهذه خطوات مباركة على طريق تحقيق المشاركة الاجتماعية لمختلف القضايا الصحية، انطلاقا من تحمل مسؤولية كبرى

تجاه تلك الشريحة التي يحتاج أفرادها للعناية الطبية اللازمة؛ ترجمة لمبادئ التكافل المتكامل بين صفوفهم لعلاجهم والرفع من معنوياتهم على طريق العافية والشفاء باذن الله.
ويبدو واضحا للعيان أن واقع المسؤولية الاجتماعية يحتم على أجهزة القطاع الخاص في المجتمع دعم كافة التوجهات الخيرة؛ للوصول إلى بناء الاستراتيجية التي يطمح المسؤولون عن تلك الجمعية الخيرية تحقيقها على أرض الواقع، وهي مرتبطة بشكل جذري ومباشر - وفقا للملتقى مدار البحث أو غيره من الملتقيات - بادارات المسؤولية الاجتماعية بكافة أجهزة القطاع الخاص لاسيما أولئك العاملين في المجالات المتعلقة بخدمة المرضى سواء عبر الجمعيات الخيرية أو عبر الفرق التطوعية ، فالمسؤولية المناطة بأجهزة ذلك القطاع حيوية للغاية، وترجمتها إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ أمر يستدعي تضافر الجهود؛ سعيا وراء تحقيق تلك الاستراتيجية التي تصب في قنوات السعي لتحمل رسالة إنسانية تجاه المرضى وذويهم في مجتمع عرف بمسارعة أفراده وأجهزة قطاعه الخاص لفعل الخير بكل صوره ومسمياته وأهدافه السامية الكبرى.

الجيش النيجيري متهم بعدم التحرك لإيقاف خطف التلميذات

المصدر: جريدة اليوم الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/138491.html

أ ف ب- لاغوس

أعلنت منظمة العفو الدولية الجمعة أن الجيش النيجيري أُبلغ مسبقًا بهجوم جماعة بوكو حرام الذي أدى لخطف أكثر من 200 تلميذة في منتصف أبريل، لكنه لم يتخذ أي تدبير فوري لمنع ذلك بسبب قلة موارده.

ودان مجلس الأمن الدولي الجمعة بشدة خطف التلميذات والمجزرة التي ارتكبت الاثنين في غاميورو نغالا (شمال شرق).

وسارع الجيش النيجيري إلى نفي هذه الاتهامات، مؤكدًا على لسان المتحدث باسمه الجنرال كريس اولوكولادي ان هذه الاتهامات «ما هي إلا شائعات».

وقالت المنظمة في بيان: إن «شهادات قاسية جمعتها منظمة العفو الدولية تكشف ان قوات الامن النيجيرية لم تتحرك على إثر تحذيرات تلقتها بشان هجوم مسلح محتمل لبوكو حرام ضد المدرسة الداخلية الحكومية في شيلبوك والذي أدى إلى عملية الخطف هذه».

وأكدت منظمة العفو في بيانها أنها «تلقت التأكيد بأن المقر العام للجيش في مايدوغوري أُبلغ بهجوم وشيك في 14 أبريل، قرابة أربع ساعات قبل أن تشن بوكو حرام هجومها» في مدينة شيبوك في ولاية بورنو (شمال شرق).

لكن الجيش لم يتمكن من جمع القوات الضرورية لوقف هذا الهجوم «بسبب الموارد الضعيفة التي لديه وخشية مواجهة مجموعات مسلحة (إسلامية) أفضل تجهيزًا في غالب الأحيان»، بحسب منظمة العفو الدولية.

وقد تمكن المهاجمون من تخطي الـ17 جنديًا المتمركزين في شيلبوك، والذين اضطروا للقتال وهم ينسحبون، بحسب منظمة الدفاع عن حقوق الانسان ومقرها لندن.

ومساء الجمعة أصدر الجنرال أولوكولادي بيانًا أكد فيه أن القوات المتمركزة في مايدوغوري لم تتبلغ بأمر الهجوم على شيبوك إلا عند وقوعه.

ولا تزال تثير عملية الخطف هذه التي لا سابق لها تعاطفًا وتضامنًا دوليًا.

من جهته أكد مجلس الأمن الدولي أن هذه الأفعال قد «تشكل جرائم ضد الإنسانية» يمكن ملاحقة المتورطين فيها أمام القضاء الدولي، من دون أن يشير صراحة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأكد أعضاء المجلس الـ15 استعدادهم أن «يتابعوا بشكل فعال وضع الفتيات المختطفات، وأن يتخذوا إجراءات مناسبة ضد بوكو حرام»، في اشارة واضحة إلى إمكانية فرض عقوبات على هذه الجماعة الإسلامية المتطرفة.

ودعت أرملة نلسون مانديلا غارسا ماشيل حكومة نيجيريا والأسرة الدولية إلى تكثيف جهودهما.

إلا أن الاستنفار العالمي الذي عكسته شبكات التواصل الاجتماعي، وعبر عنه مشاهير كالأمريكية الأولى ميشيل أوباما والممثلة الأمريكية انجيلينا جولي، دفع المسؤولين النيجيريين الى التعهد ببذل قصارى جهدهم للعثور على التلميذات.

من جهة أخرى تواصلت حركة الاحتجاج ضد الحكومة والتضامن مع الرهائن.

ونظمت تظاهرة قبل الظهر في وسط لاغوس بدعوة من مجموعة «نساء من أجل السلام والعدالة».

كما نظمت تظاهرة أخرى شارك فيها مئات الأشخاص من بينهن بعض أهالي التلميذات في مايدوغوري كبرى مدن ولاية بورنو. ونظمت تظاهرة تضامن في لندن صباح الجمعة.

حملة في كونغو الديموقراطية ضد اغتصاب الاطفال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م
اضغط هنا

كينشاسا - أ ف ب
دعا ناشطون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديموقراطية أمس السبت الى "تعبئة عامة" ضد جرائم اغتصاب الأطفال والرضع التي انتشرت أخيراً في هذا البلد.
وقال طبيب الأمراض النسائية دنيس موكويغي الذي اشتهر بمساعدته للنساء اللواتي يتعرضن للاغتصاب في شرق الكونغو الديموقراطية، "أمارس مهنتي منذ 30 عاما ولكن منذ أسبوعين، أجريت للمرّة الأولى في مسيرتي الطبية، عملية جراحية لرضيع عمره شهران".
وأدلى الطبيب بشهادته خلال مؤتمر حمل عنوان "الرجال ضد العنف بحق الفتيات الصغيرات"، عُقد في مدينة كافومو في كيفو الجنوبي، الإقليم الغني والمضطرب الواقع في شرق البلاد.
وأضاف موكويغي في بيان أصدره الفرع الكونغولي للحركة العالمية للرجال المدافعين عن حقوق النساء "فيمن انترناشونال" الذي يرأسه "ندعو الى تعبئة عامة لتكريم الناجين والقضاء على العنف ومنع تكرار هذه الممارسات الوحشية".
وأكد انه "منذ عام وحتى واليوم، وقع عشرات الرضّع والفتيات الصغيرات ضحايا أعمال وحشيّة، تؤثّر على مجتمعنا وتُهين إنسانيّتنا"، وشرح كيف تحصل هذه الاعتداءات قائلاً "في كلّ حالة من هذه الحالات، الطريقة المتّبعة هي نفسها. يخطف الأطفال من منازلهم ويتّجه المعتدي عليهم إلى الغابة، حيث يغتصبهم ثم يتركهم ليُعثر عليهم في وقت لاحق، مصابين بضررٍ كبير في أعضائهم التناسليّة".
وأوضح الطبيب النسائي ان هذه الاعتداءات "لم تسفر عن وفيات"، داعيا الى "التنديد باغتصاب أطفالنا وإيجاد آليات فاعلة لفرض الأمن في أحيائنا ووضع حدّ للإفلات من العقاب".
يذكر أن موكويغي أسّس مستشفى وجمعية "بانزي" في بوكافو، عاصمة إقليم كيفو الجنوبي، بهدف مساعدة النساء ضحايا الاغتصاب على التعافي من محنتهن. وطُرح اسمه مرارا لنيل جائزة "نوبل للسلام"، وهو يحمل جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

الأمم المتحدة تتوقع إطعام 6.5 مليون إثيوبي هذا العام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935502

جنيف - رويترز:
قال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إنه سيساعد في إطعام 6.5 مليون إثيوبي هذا العام إذ تضررت إثيوبيا من الجراد ومن الحرب في دولة مجاورة ومن قلة الأمطار.
وقالت المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي إليزابيث بيرز في جنيف "نشعر بقلق لأن هناك بداية غزو للجراد في الجزء الشرقي من البلاد وإذا لم تتم معالجة ذلك بشكل ملائم فإن ذلك قد يكون مثار قلق للسكان الرعاة الذين يعيشون هناك."
وأضافت "وفي الجزء الشمالي من إثيوبيا كانت الأمطار أقل من المتوسط للعام الثالث أو الرابع على التوالي."

وتواجه إثيوبيا أيضا أعدادا متزايدة من اللاجئين بسبب الحرب في جنوب السودان المجاور مما يستنزف ميزانية برنامج الأغذية العالمي لإطعام القادمين الجدد إلى البلاد.
وقال برنامج الأغذية العالمي في بيان إن أكثر من 120 ألفا من سكان جنوب السودان عبروا الحدود إلى إثيوبيا في الأشهر الستة الماضية معظمهم من النساء والأطفال الذين يصلون "جائعين ومنهكين ويعانون من سوء التغذية."
ورفع أحدث تدفق للاجئين عددهم في إثيوبيا إلى 500 ألف.
وتقدم الأمم المتحدة الطعام كذلك لملايين الإثيوبيين المحتاجين أو الذين يعانون من سوء التغذية بينهم 670 ألف تلميذ و375 ألفا مدرجين في برنامج لمكافحة الإيدز.
وتحسن الوضع العام في إثيوبيا بدرجة كبيرة في السنوات القليلة الماضية ويعد الاقتصاد الآن من بين الاقتصادات الأسرع نموا في إفريقيا. لكن لا تزال هناك مشكلات عميقة.
وقال برنامج الأغذية العالمي استنادا إلى بيانات الحكومة الإثيوبية إن سوء التغذية أعاق نمو 40 في المئة من الأطفال الإثيوبيين وقلص قوة العمل في البلاد بنسبة ثمانية بالمئة.
ويتوقع صندوق النقد العالمي نمو الاقتصاد الإثيوبي بنسبة 7.5 بالمئة في كل من العامين الماليين القادمين لكنه يقول إن الحكومة تحتاج إلى تشجيع المزيد من استثمارات القطاع الخاص للحيلولة دون تراجع معدلات النمو بعد ذلك.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إطلاق موقع إلكتروني يشمل السلع الأساسية خلال 10 أيام

قانون خليجي موحد لحماية المستهلك في مراحله النهائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/15/article_849107.html

مويضي المطيري من الدمام
اتفق وزراء التجارة الخليجيون أمس على إصدار قانون موحد لحماية المستهلك في الأشهر المقبلة، يسبقه تدشين موقع إلكتروني في الأيام العشرة المقبلة يشمل السلع الأساسية.
وقال الدكتور عبد المحسن المدعج، وزير التجارة والصناعة الكويتي، الذي ترأس اجتماع الوزراء الخليجيين أمس: إن إصدار هذا النظام في مراحله النهائية، حيث تم الاتفاق على إصدار قانون حماية المستهلك الموحد بين دول المجلس خلال أشهر، وتدشين موقع لحماية المستهلك خلال عشرة أيام المقبلة.
وجاء هذا الاتفاق ضمن 15 توصية اتفق عليها الوزراء في الاجتماع الـ 49 للجنة التعاون التجاري الخليجي، الذي انعقد في الكويت.
وأوضح المدعج، أن موقع حماية المستهلك الخليجي يهدف إلى مساعدة المستهلكين على مقارنة أسعار السلع الضرورية خليجياً. وقال: "بعد أن تم تدشين مؤشر اتحاد الجمعيات لأسعار السلع في الكويت، سيتم ربط المؤشر بباقي دول مجلس التعاون في غضون عشرة أيام أيضاً".
وأكد وزير التجارة والصناعة الكويتي في كلمة افتتاح اجتماع أمس "أهمية السوق المشتركة باعتبارها لبنة أساسية في مسيرة التعاون" مؤكداً أن "تتطلب مزيدا من الجهود وتذليل جميع الصعوبات التي تواجهها".
وقال: "بات من المهم جدا خلق قوة تفاوضية خليجية وتوحيد للسياسات التجارية إلى جانب تسهيل وتشجيع انتقال السلع والبضائع بين دول مجلس التعاون لإنجاح التجربة الخليجية".
ولفت إلى أن الاجتماع الـ 50 للجنة سيُعقد أيضا في الكويت في أيلول (سبتمبر) المقبل، ويناقش مواضيع مهمة تتطلب بحثا معمقا للتوصل إلى اتفاقات نهائية حولها.
وذكر، أن اجتماع أمس وافق على التوصية الخاصة بمشاركة جميع الدول الأعضاء في فعاليات المعرض المشترك الـ 15 لدول مجلس التعاون الذي تستضيفه الإمارات، إضافة إلى عدة توصيات أخرى "نأمل أن تأخذ طريقا للإقرار والرفع إلى المجلس الأعلى لاعتمادها".

وتجتمع لجنة التعاون التجاري التابعة للمجلس بصورة دورية لمناقشة جميع نواحي الاقتصاد والاتفاق على أهم بنود التعاون المشترك في المجالات التجارية، وذلك لاعتمادها خلال اجتماع المجلس الأعلى، الذي يعقد بحضور قادة ورؤساء دول مجلس التعاون الخليجي.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م

http://www.alyaum.com/News/art/138103.html

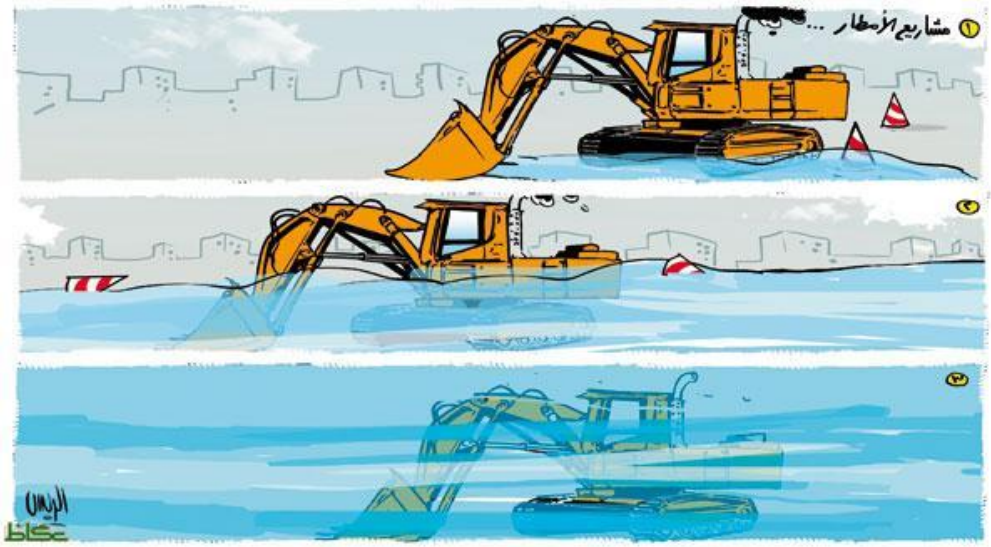

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 رجب 1435هـ - 11 مايو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140511/Cartoon201405115784.htm

خطأ! 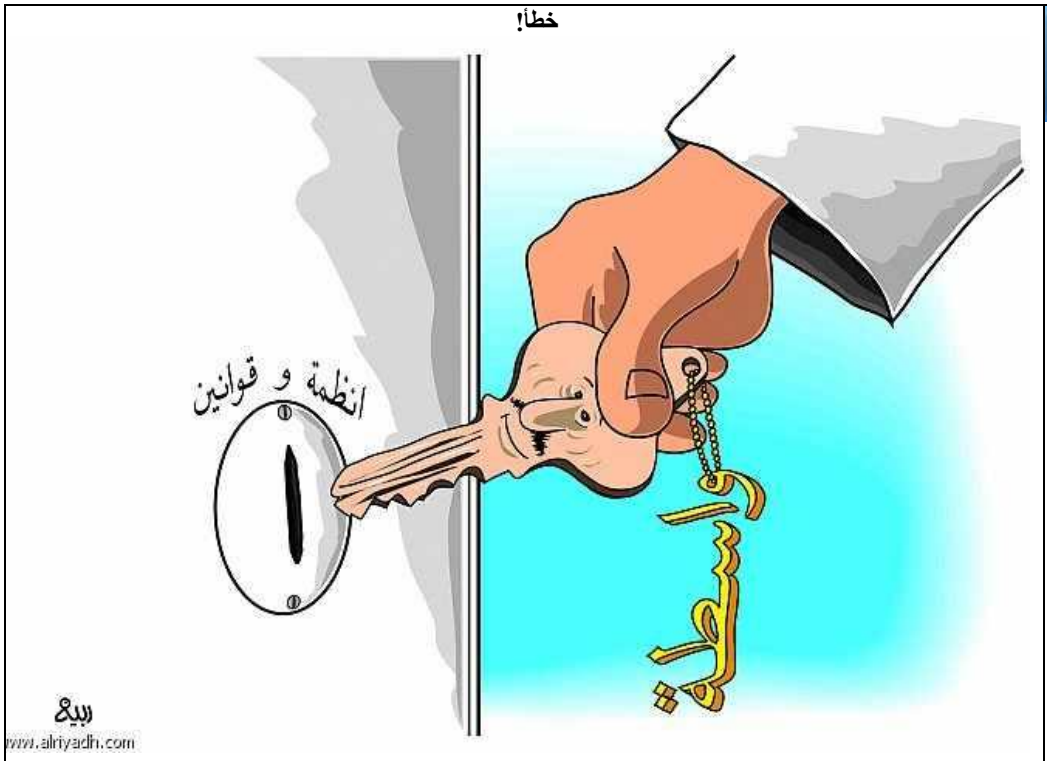 	المصدر: جريدة الرياض الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م http://www.alriyadh.com/934967
خطأ! 	المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 13 رجب 1435هـ - 12 مايو 2014م http://www.al-jazirah.com/2014/20140512/cartoon.htm?car=fah

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م

http://www.aleqt.com/2014/05/13/article_848548.html

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 14 رجب 1435هـ - 13 مايو 2014م

http://www.alriyadh.com/935276

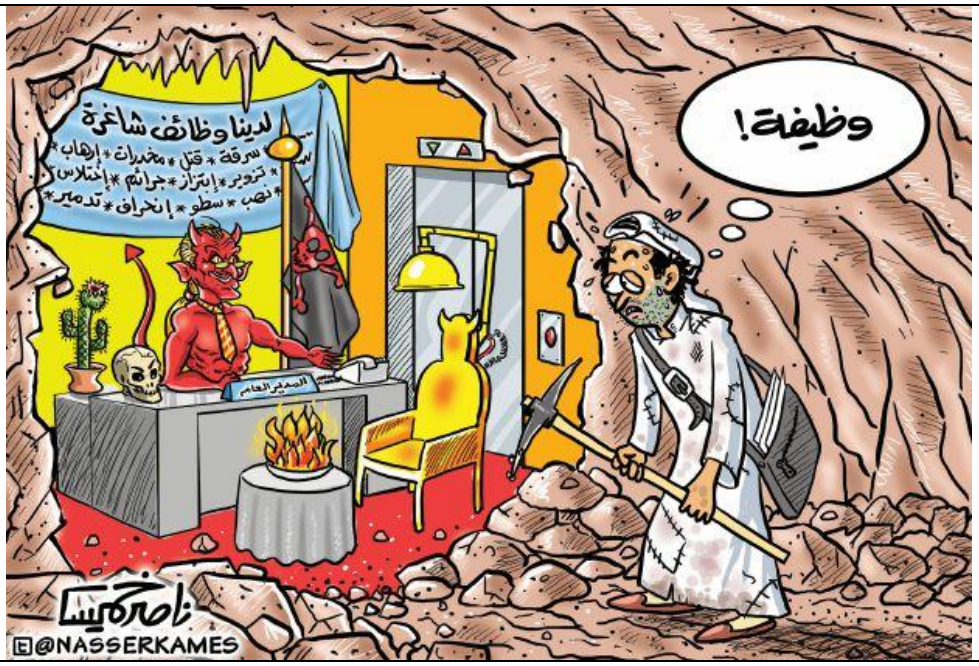

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م

اضغط هنا

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140514/cartoon.htm?car=madi

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140515/cartoon.htm?car=haged